
كتاب
الهلال


اغاثة الأمة
بكشف الغمة
للمقريزي





سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد

نائب رئيس مجلس الإدارة : عبد الحميد حمروش

رئيس التحرير : مصطفى نبيل

مدير التحرير : عايد عياد

مركز الإدارة :

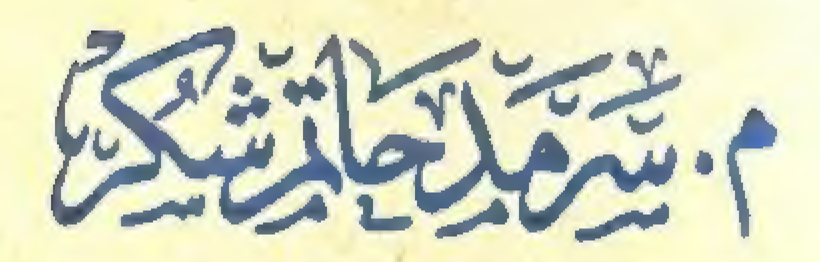
دار الهلال ١٦ محمد عز العرب . تليفون ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط

KITAB AL-HILAL العدد ٤٧٢ - رمضان ١٤١٠ - إبريل ١٩٩٠

أسعار البيع للعدد العادى فئة ١٥٠ قرشاً

لبنان : ٧٠٠ ليرة . الاردن : [illegible] فلس . الكويت : [illegible] فلس . العراق : ١ دينار . السعودية : ٧ ريالات . البحرين : ١٢٠٠ فلس . الدوحة : ٨ ريالات . دبى : ٨ دراهم . ابوظبى : ٨ دراهم . مسقط : ٨٠٠ بيزة . تونس : ١٦٥٠ مليما . المغرب : ١٥ درهما . غزة والضفة : ١ دولار . الجمهورية العربية اليمنية : ٨ ريالات . جمهورية اليمن الديمقراطية : ١٥٠ سنتا . لندن : ١٥٠ بنى . إيطاليا : ٣٠٠٠ ليرة .

الغلاف تصميم الفنان
محمـــد أبـــو طـالـــب



إغاثة الأمة بكشف الغمة

تأليف

تقي الدين أحمد بن علي المقريزي

تقديم

الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور

دار الهلال



تقديم

إذا جاز لنا أن نطلق على عصر سلاطين المماليك فى مصر والشام اسم « عصر النهضة الثانية » فى عالم الاسلام ، نظرا لما تميز به ذلك العصر من انجازات ضخمة فى شتى الآفاق السياسية والحضارية ، فاننا نلمس من خلال دراسة تلك النهضة أن القرن التاسع الهجرى ـ الخامس عشر الميلادى ـ شهد نشاطا واسعا فى علم التاريخ ، ذلك أن هذا القرن زخر بعدد وافر من اعلام المؤرخين الذين سموا بصنعة التاريخ وأثروا المكتبة التاريخية بمئات المؤلفات المتعددة الألوان المتباينة الطابع والأهداف ، منها كتب الحوليات والطبقات والتراجم والسير والوقائع وغيرها .

ونذكر من مؤرخى القرن التاسع الهجرى ـ الخامس عشر للميلاد ـ على سبيل المثال لا الحصر ، ابن حجر صاحب كتاب « انباء الغمر » وكتاب « الدرر الكامنة » ، والعينى صاحب كتاب « عقد الجمان فى تاريخ أهل

الزمان » وخليل بن شاهين صاحب كتاب « زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك » وابن تغرى بردى صاحب كتاب « النجوم الزاهرة » وكتاب « المنهل الصافى » وكتاب « حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور » ، وابن الصيرفي صاحب كتاب « نزهة النفوس والابدان فى تواريخ أهل الزمان » وكتاب « أنباء الحصر فى أنباء العصر » ، والسخاوى صاحب كتاب « التبر المسبوك فى ذيل السلوك » ، وابن اياس صاحب كتاب « بدائع الزهور فى وقائع الدهور » ، والسيوطى صاحب كتاب « حسن المحاضرة بأخبار مصر والقاهرة » وكتاب « تاريخ الخلفاء أمراء المؤمنين » ... وغير هؤلاء من المؤرخين الذين لم نذكر سوى نماذج من مؤلفاتهم .

على أنه يعنينا من هذا الحشد الكبير من مؤرخى القرن التاسع الهجرى المؤرخ تقى الدين أحمد بن على المقريزى ، الذى يعتبر دون أدنى شك شيخ مؤرخى ذلك العصر . ذلك أن عظمة المقريزى لا ترجع الى وفرة مؤلفاته وغناها بالمادة العلمية فحسب ، وانما أيضا الى صدق حاسته التاريخية وبعد نظره ، وقدرته على ربط الأسباب بالنتائج ، وتقويم الأحداث تقويما دقيقا بعيدا عن ملكة تاريخية مرهفة .

وقد ولد المقريزى فى القاهرة حوالى سنة ٧٦٦هـ (١٣٥٦م) ، وتوفى فيها سنة ٨٤٥هـ (١٤٤٢م) ، واتصفت نشأته بطابع دينى علمى قوى ، فتتلمذ على عدد من كبار شيوخ عصره ممن زخرت بهم القاهرة فى عصر

سلاطين المماليك ، وفى شبابه ولى عدة وظائف ، منها وظيفة موقع بديوان الانشاء بالقلعة ـ وهى من الوظائف التى كان لايليها الا من هو على قدر كبير من سعة العلم والثقافة وحسن الأسلوب . ثم عين المقريزى بعد ذلك نائبا ينوب عن قاضى القضاة الشافعى ، وتولى الخطابة بجامع عمرو ثم بمدرسة السلطان حسن حتى ولى الامامة لجامع الحاكم مع نظارة هذا الجامع ، ثم صار مدرسا للحديث بالمدرسة المؤيدية ، وفى سنة ٨٠١ هـ ـ أى فى عهد السلطان الظاهر برقوق ـ ولى حسبة القاهرة والوجه البحرى ، كذلك تردد على دمشق عدة مرات حيث قام بالتدريس فى بعض مدارسها . وعندما عاد من دمشق الى القاهرة اعتزل الوظائف العامة ، وعكف على التأليف حتى صنف من الكتب ما خلد اسمه على رأس مؤرخى وعلماء عصره .

● ثروة نادرة

وتتصف الثروة الضخمة التى خلفها المقريزى فى مجال المؤلفات التاريخية بأن قسما منها عبارة عن كتب كبيرة ضخمة متعددة الاجزاء ، والقسم الآخر عبارة عن كتب صغيرة أو كتيبات هى أقرب الى الرسائل أو المقالات التى يعالج كل منها موضوعا محددا بعينه . فمن الموسوعات الضخمة التى الفها المقريزى نذكر حوليته كتاب (السلوك لمعرفة دول الملوك) ، وقد أرّخ فيه

المقريزى لمصر منذ بداية الدولة الأيوبية حتى قبيل وفاته سنة ٨٤٥هـ . وكتاب فى خطط مصر والقاهرة أسماه « المواعظ والاعتبار وذكر الخطط والاثار » ، كتاب « المقفى الكبير » الذى استهدف به المقريزى أن يكون معجما لتراجم أهل مصر وحكامها والوافدين عليها منذ اقدم العصور حتى أيامه .

أما مكتبة المقريزى الصغيرة فتضم عددا من المؤلفات المحددة الحجم والهدف ، يعالج كل منها موضوعا معينا ذا صبغة تاريخية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية ... أو غير ذلك ، مما يجعل لكل كتاب وزنا خاصا .. ومن هذه الكتب - على سبيل المثال - ما خصصه المقريزى لموضوع الأوزان والأكيال والمقاييس والنقود ، ومنها ما تعرض لذكر قبائل العرب التى نزلت بمصر منذ الفتح الاسلامى ، وانفرد بعضها بالقاء أضواء على جغرافية حضرموت فى جنوب شبه الجزيرة العربية أو على الدويلات الاسلامية ، بالحبشة ، واختص أحدها بتناول موضوع التنازع والتنافس على الخلافة بين بنى أمية وبنى هاشم ...

ومهما يكن من أمر ، فاننا نرى أن أهم مؤلفات المقريزى الصغيرة هو كتاب « إغاثة الامة بكشف الغمة » ، نظرا لما يحويه من أراء اقتصادية واجتماعية قيمة ، وهى أراء سبق بها المقريزى عصره بكثير ، وبعبارة أخرى فإن المقريزى فى هذا الكتاب لم يكن مؤرخا عظيما فحسب بل ايضا ناقدا اجتماعيا كريما

ومحللا اقتصاديا مبرزا .

ويرى البعض أن المقريزى فى عنايته بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية انما تأثر باستاذه ابن خلدون الذى التقى به وتتلمذ على يديه . ولكن علينا ان نلاحظ أن عظمة أبن خلدون فى ميادين الفكر الاقتصادى والاجتماعى انما تتمثل اساسا فى مقدمته الشهيرة وما تحويها من نظرات فلسفية عميقة ، حقيقة انه استشهد فى أرائه فى تلك المقدمة بكثير من الشواهد التاريخية ولكنه عندما ينتقل الى سرد أحداث التاريخ فى كتابه « العبر وديوان المبتدأ والخبر » لايعطى نفس القدر من الاهتمام للعوامل الاجتماعية والاقتصادية وأثرها فى تشكيل التاريخ وانما يغلب على كتابته طابع السرد العام للأحداث التاريخية . أما المقريزى فنراه فى كتاباته التاريخية ينظر بعين الى أحداث التاريخ ، والعين الاخرى الى الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية التى أسهمت فى تشكيل تلك الأحداث مما يوضح أنه كان يتمتع بحاسة فكرية نفاذة .

● ظواهر للأزمة الاقتصادية

وتبدو هذه الحاسة أشد ما تكون وضوحا فى كتاب « اغاثة الأمة بكشف الغمة » ، وهو الكتاب الذى أراد به المقريزى أن يكشف النقاب عن الأزمات الاقتصادية التى تعرضت لها مصر منذ أقدم العصور حتى أيامه فى

ـصف الأول من القرن التاسع الهجرى ، الخامس عشر ميلادى . ويبدو أن الذى دفعه الى تأليف هذا الكتاب هو أنه فقد ابنته الوحيدة فى الوباء الذى اجتاح مصر بين سنتى ٧٩٦ ، ٨٠٨ هـ ، مما ترك اثرا عميقا فى نفسه ، فعكف على الكتابة فى تتبع تلك الظاهرة وتعليلها وتحليلها حتى فرغ من تدوين مادتها العلمية فى أقل من عام ، وبعد ذلك قام « بترتيب هذه المقالة وتهذيبها فى ليلة واحدة من ليالى المحرم سنة ثمان وثمانمائة » .

وفى هذا الكتاب ربط المقريزى بين ثلاث ظواهر أساسية ، هى انخفاض منسوب الفيضان مما يترتب عليه عدم توافر المياه اللازمة لزراعة الأرض ، فيعم القحط وتنتشر المجاعة . وهذا بدوره يؤدى الى هزال الدواب وضمور الاجساد لنقص التغذية ، حتى يعجز الانسان والحيوان عن تحمل الجوع فيتساقطوا فريسة للموت فى الطرقات ، وربما ظلت جثثهم ملقاة أياما فى العراء لا يوجد من يدفنها ويواريها فى التراب ، حتى يؤدى تعفنها الى انتشار الوباء .

وهكذا تتبع المقريزى الازمات الاقتصادية التى تعرضت لها مصر منذ القدم ـ قبل الطوفان ـ حتى أيامه ، فربط بين « قصر مد النيل » من جهة ، والقحط ونقص الغلال من جهة أخرى ، وما يترتب على هذا وذاك من نتائج ، اذ « أنتشر الوباء وفشت الأمراض ، وكثر الموتى حتى عجز الناس عن تكفين الأموات ودفنهم » ، ولم يفت المقريزى فى كتابه « اغاثة الأمة » ان يشير الى ان هذه

النكبات التى يتعرض لها البشر بين فينة وأخرى انما هى عقوبة ينزلها الله عز وجل بالناس « اذا خالفوا أمره وأتوا محارمه فيصيبهم بذلك جزاء بما كسبت أيديهم » .

ويصف المقريزى ما كان ينتاب المجتمع فى تلك الظروف القاسية ، اذ كثيرا ما « ماج الناس » ، وسادت الاضطرابات وتنتشر الفتن ، ويكثر الخطف والعدوان ، فى حين لا يجد بعضهم الا التضرع الى الله فيقصدون الجوامع للدعاء والابتهال وتأدية صلاة الاستسقاء ، وربما اشتد تزاحمهم عند محاريب المساجد ، فيموت بعضهم « فى الزحام » ولا تصلى الجمعة .

وكما يحدث عادة في تلك الظروف يستغل بعض التجار الموقف ، فيتلاعبون بالعملة والنقود ، ويختزنون الغلال ويرفعون اسعارها فى صورة مبالغ فيها ، بحيث تعجز عامة الناس عن شراء مايتقوتون به . ومن المعروف أن أسعار السلع والحاجات مرتبطة بعضها ببعض ، فاذا قلت الغلال وارتفع سعر الخبز ، صحب ذلك ارتفاع سعر « السكر والعسل ، وعدمت الفواكه ، وقفزت أسعار الفروج والبطيخ والسفرجل والبيض وقل وجودها فى الأسواق » .

وكانت الفئة المستفيدة من هذه الأوضاع هم عامة التجار والباعة «فتكثر أرباحهم وتزداد فوائدهم » . فاذا كان الحاكم حازما فانه يبادر بالنظر فى « أمر الاسعار ، فضرب جماعة من الطحانين وطيف بهم وجمع سماسرة الغلات بمكان واحد ، « وتقدم الا تباع الغلات الا هناك

فقط » . هذا مع وضع تسعيرة للخبز والغلال وربما لجأت الحكومة الى توزيع لفقراء والمعوزين على أرباب الأموال والقادرين ، بحيث يقوم كل منهم باطعام عدد من الجياع .

ويوضح المقريزى أن هذا الخلل الاقتصادى كان يصحبه خلل اجتماعي واضح ، يتمثل فى انكماش الطبقة الوسطى التى هى عماد اى مجتمع ، فى الوقت الذى تتضخم الطبقتان العليا والدنيا فى المجتمع ، ومعنى هذا أن المجتمع يصاب بانتفاخ فى طرفيه وضمور فى وسطه ، ففى تلك الازمات الاقتصادية يزداد ثراء الطبقة العليا ـ التى يطلق المقريزى على افرادها « أهل الدولة » ويصفهم بانهم « تزايدت فى الملذات رغبتهم وعظمت فى احتكار اسباب الرفه نهمتهم » . ويأتى هذا الخلل الاجتماعى مصحوبا بارتفاع اجور « أربب الصنائع » من الحرفيين والعمال والمهنيين « كالبناة والفعلة وأرباب الصنائع والمهن » ، ويحدث هذا كله فى الوقت الذى تنكمش فيه الطبقة الوسطى من العلماء والفقهاء والمستخدمين ونحوهم ، فيصبحون « بين ميت أو مشتهى لموت لسوء ما حل بهم » ، وهكذا يصاب المجتمع بصدع خطير بعد ان يهتز بناؤه ويختل توازنه .

وعندما يستعرض المقريزى فى كتابه « اغاثة الأمة » ذلك الخلل وتلك النكبات ، فانه لا يكتفى بوصف الاحداث وانما يتخطى ذلك الى النقد والتحليل وتحكيم ما يهتدى اليه فكره من مبادىء وقوانين اقتصادية واجتماعية ، وفى كل ذلك يلتزم المقريزى باسلوب واضح يجمع بين العمق

والايجاز . ولعل اعظم مايسترعى الانتباه هو ان المقريزى لا يكتفى بوصف الداء ، وانما يحاول جاهدا ان يضع يده على اسبابه ليتوصل الى الدواء ، وهذا هو ما قصده من العنوان الذى اختاره لكتابه ، وهو « اغاثة الأمة بكشف الغمة » أي كشف الغم والشدة وإزالة الكرب لاغاثة الامة من المصائب التى تحل بها .

أما أسباب « هذه المحن » فيقسمها المقريزى الى قسمين قسم يرتبط بالكوارث الطبيعية ، وهى ما يعبر عنه المقريزى « بأحوال الوجود وطبيعة العمران » ، ويعنى بذلك « قصور جريان النيل بمصر ، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره ، او آفة تصيب الغلال من سمائم تحرقها او رياح تتلفها أو جراد أكلها . وما شابه ذلك ؟

ويرجع المقريزى القسم الثانى من أسباب تلك الكوارث الى « سوء تدبر الزعماء والحكام وغفلتهم عن النظر فى مصالح العباد » ، وذلك أنه أخذ على الدولة عدم تولية مناصب الدولة لمن يستحقها ، فوصل الى [illegible] المناصب « كالوزارة والقضاء ونيابة الأقاليم وولاية الحسبة وسائر الأعمال كل جاهل ومفسد وظالم لتوصله بأحد حواشى السلطان .. » أى يكفى أن يكون أحد هؤلاء الجهلة المفسدين على صلة بالمقربين من الحاكم لِيَلِىَ منصبا خطيرا ، مما يؤدى الى اهدار القيم وهدم جهاز الدولة وضياع هيبتها ، ويبدى المقريزى أسفه لأن المسئولين والحكام لم يفيقوا فى تلك المحن .

وبدلا من ان ينتبهوا فى تلك الظروف القاسية الى خطورة الأوضاع التى تمر بها البلاد والعباد ، اذا بهم يهونون من شانها ولا ينظرون الا تحت اقدامهم .. وهكذا « تزايدت غباوة اهل الدولة ، واعرضوا عن مصالح العباد ، وانهمكوا فى اللذات لتحق عليهم كلمة العذاب » على قول المقريزى .

ويربط المقريزى بين ولاية الوظائف العامة وانتشار الرشوة ، بحيث غدت وظائف الدولة « لايمكن التوصل الى شىء منها الا بالمال الجزيل . ولم يكن هذا الأمر بخاف على الحكام وحاشيتهم » وانما يذكر المقريزى ان الحكام انفسهم « طمعوا فى أخذ الأموال والبراطيل والحميات » .

وفى تفسيره للأزمات الاقتصادية التى كانت تمر بها البلاد ، ألقى المقريزى باللوم على الحكام لتلاعبهم بالعملة واكثارهم من ضرب النقود الرديئة والمزيفة ، مما ترتب عليه اختفاء العملة السليمة الجيدة من السوق ، وفقا للقانون الذى وضعه جريشام بعد ذلك باكثر من قرن من الزمان والذى ينص على انه اذا وجدت فى السوق عملتان احداهما جيدة والاخرى رديئة ، فان العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق . ويؤكد المقريزى على ان الذهب والفضة فقط هما اساس المعاملات الاقتصادية « ولاتصلح المعيشة الا بهما » . ولكنه يوضح ان انحراف الحكام وعدم التزامهم بالقواعد الاقتصادية السليمة ، جعلهم يكثرون من ضرب الفلوس

النحاسية ، ويفرضون على الناس التعامل بها ، فاختفى الذهب والفضة « ودهى الناس بسبب ذلك داهية اذهبت المال واوجبت قلة الاقوات ، وتعذر وجود المطلوبات لاختلاف النقود » .

وبعد فان المؤرخ تقى الدين احمد بن على المقريزى الذى عاش فى حلقة من حلقات العصور الوسطى اثبت فى كتابه « اغاثة الامة بكشف الغمة » أنه تجاوز بفكره دائرة تلك العصور ، اذ استطاع ان يقدم من الآراء والاحكام مايردده اليوم رجال الفكر فى عصورنا الحديثة .

وقد استرعى هذا الكتاب انظار الباحثين فى جامعاتنا منذ نحو نصف قرن ، فقام استاذنا المرحوم الدكتور محمد مصطفى زيادة ـ استاذ تاريخ العصور الوسطى بجامعة القاهرة ـ بتحقيق الكتاب بالاشتراك مع المرحوم الاستاذ الدكتور جمال الدين محمد الشيال . وصدر كتاب « اغاثة الامة » لأول مرة سنة ١٩٤٠ عن لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ثم صدرت طبعة ثانية جديدة منقحة للكتاب سنة ١٩٥٧ وهى الطبعة المعتمدة .

د . سعيد عبدالفتاح عاشور

أسماء المراجع
المتداولة فى الحواشى

ابن إياس (محمد بن أحمد .. الحنفى المصرى) :
بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، ٣ أجزاء ، (بولاق ،
القاهرة ، ١٣١١ هـ) .
ابن بطوطة (محمد بن عبد الله اللواتى الطنجى) :
تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار ، ٤
أجزاء .
(ed. Defrémery & Sanguinetti, Imprimeriale, Imperiale Paris, 1853-1859).

انظر أيضاً (Gibb) فى المراجع الاوربية .
ابن مماتى (الأسعد شرف الدين أبى المكارم بن أبى
سعيد ..) قوانين الدواوين (مطبعة إدارة الوطن ،
القاهرة ، ١٢٩٩ هـ) .

ابن وصيف شاه (إبراهيم) : كتاب أخبار مصر لما قَبْل الإسلام . كتاب جواهر البحور ووقائع الأمور ، وعجائب الدهور (مخطوط رقم ٢٢٥٥ تاريخ ، دار الكتب المصرية) .

أبو الفداء (الملك المؤيد عماد الدين .. إسماعيل) : المختصر فى أخبار البشر (دار الطباعة ، إستانبول ، ١٢٨٦ هـ) .

أبو المحاسن (جمال الدين يوسف بن تغرى بردى) : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة (دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٩) .

البغدادى (عبد اللطيف) : كتاب الإفادة والاعتبار (مطبعة المجلة الجديدة ، القاهرة ، سنة ؟) .

حسن (حسن إبراهيم) . الفاطميون فى مصر (وزارة المعارف العمومية ، القاهرة ، ١٩٣٢) .

حسن (زكى محمد) . كنوز الفاطميين (دار الآثار العربية ، القاهرة ، ١٩٣٧) .

السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن ..) حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة ، جزءان . (مطبعة الموسوعات ، القاهرة ، ١٣٢١ هـ) .

الطبرى (أبو جعفر محمد بن جرير) : تاريخ الرسل والملوك. (De Goeje).

عنان (محمد عبد الله) : مصر الإسلامية وتاريخ

الخطط المصرية ، (مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٣١) .

فهرس دار الكتب المصرية .

القلقشندى (أبو العباس أحمد ...) صبح الأعشى فى صناعة الإنشا ، ١٤ جزءاً ، (دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩١٣ ـ ١٩١٩) .

الكندى (أبو عمر محمد بن يوسف) . كتاب الولاة والقضاة .

(ed R. Guest...)

الماوردى (أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى البغدادى) : الأحكام السلطانية (مطبعة الوطن ، القاهرة ، ١٢٩٨ هـ) .

محيط المحيط .

المقريزى (تقى الدين أحمد بن على ...) :
الأوزان والأكيال الشرعية .(ed. Tychsen, Rostock, 1797).

السلوك لمعرفة دول الملوك ، نشر محمد مصطفى زيادة ، ج١ ، (مطبوعات لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٣٢ ـ ١٩٣٩) .

(شذور العقود فى ذكر النقود) (ed. Tychsen, Rostock, 1797).

أنظر أيضا .(De Sacy)فى أسماء المراجع الأوربية .

المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، جزءان

(بولاق ، القاهرة ، ١٢٧٠ هـ) .

النويرى (شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب) ، نهاية الأرب فى فنون الأدب (دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٩) .

ياقوت (شهاب الدين ابو عبد الله ... الحموى) : كتاب معجم البلدان ، ٦ اجزاء .
(ed. Wustenfeld, Leipzig, 1866-1870).

المراجع الأوربية

Cambridge Mediaeval History, Vol. 2.

De Bouard (M.) : Sur L'exolution Monètaire de l'Egypte Mèdiévale. (Rev. Soc. Econ. Polit. Etc. XXX, la Caire, 1939).

Defrémery & Sanguinetti : Ibn Battoutah, Voyages.

انظر ابن بطوطة فى المراجع العربية .

De Sacy (Sylvestre) : Traité Des Monnaies Musulmanes, trad.de l'Arabe de Makrizi (Bibliothèque des Arabisants Français. Tome 1. pp. 9-66; Le Caire, Imprimère de l'Institut Français, d'Archeologie Orientale, 1905).

Dozy (R.P.A.) : Dictionnaire Des Noms Des Vêtements chez

Les Arabes. (Amesterdam, Müller, 1845).
Supplément Aux Dictionnaires Arabes (Brill, Leiden, 1881).

Gibb (H.A.R.) : Ibn Battuta. (Beutterworth. London 1929).

Encylopaedia of Islam.

Lane-Poole (Stanley.) : Caire. (Dent, London, 1924).

Le Strange (G) : Palestine Under The Moslems. (Palestine Exploration Fund, London, 1890).

Muir (Sir W.) : The Caliphate. ed. Weir. (Edingburgh, Grant, 1924).

Quatremère, (E) : Histoire Des Sultans Mamlouks. 2 Vols. (Paris 1037 – 1852).

Sauvaire, (M. H.) : Materiaux Pour Servir à l'Histoire de la Numismatique et de la Métrologie Musulmanes, 2 Volumes. (Eetrait du Journal Asiatique, Paris, Imprimerie Nationale, 1872, 1885).

(ن)
كتبها لتكون فصلا من فصول كتاب « إغاثة الأمة » ، ثم جعلها بعد ذلك كتاباً مستقلا بعنوان خاص .

وسيلاحظ القارىء فى ثنايا المتن هنا عرضاً لطيفا للأساليب التى كان أرباب الحكم فى مصر يطبقونها لتخفيف آلام المجاعات وأمراضها عن الشعب المصرى فى العصور الوسطى ، وهى لاتختلف كثيرا عن وسائل الملوك والحكام فى التاريخ الأوربى إزاء الكوارث المماثلة فى نفس العصور ، غير أنه مما يدعو الى الغرابة أنه برغم تتابع المجاعات ، وبرغم ان هذا الكتاب مفرد لتاريخها فى مصر ، لم يذكر المقريزى سوى حادثتين يمكن الاستدلال منهما على يقظة الشعب وثورته على ما كان هنالك من أسباب اقتصادية عدّدها المقريزى وأسهب فى شرحها .

والكتاب - إلى هذا كله - يتضمن إشارات علمية معقولة ذات أهمية للمشتغلين بكتابة التاريخ المصرى فى العصور الوسطى ، ومن تلك إرجاع الفتح الفاطمى لمصر إلى عامل اقتصادى فوق العوامل الحربية المعروفة ، ومنها أيضا أن الخليفة الفاطمى كان يلقب أحيانا بلقب « السلطان » ، وأن لفظ « روزنامج » كان من مصطلح الدواوين الفاطمية بمعناه المعروف فى العهد العثمانى .

ورجعنا فى نشر هذا الكتاب إلى ثلاث نسخ مخطوطة ، وهى : نسخة ضمن مجموعة من مؤلفات المقريزى الصغرى بمكتبة ولى الدين بجامع بايزيد .

(ق)

Tychsen (O. G.) : Al-Makrizi Historia Mone-

tae. Arabical ecodice Escorialensi. (Rostock, 1797).

(انظر المقريزى فى المراجع العربية) .

Wiet (G.) : Les Biographies du Manhal Safi, (Memoires De L'Institut D'Egypte. T. 19, Le Caire, 1932).

Zetterstèen (K.V.) : Beiträge zur Geschichte der Mamlukensultane.
(Brill, Leiden, 1919).

المقريزى

كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة

(١ ب) بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم الحمد لله مصرِّف الأمور بحكمته ، ومُجريها كيف يشاء بقدرته ، أنعمَ على قوم فأوقفهم على ماخَفِى من بديع صنعته ، ووفقهم لاتْباع مادَرَس من شريعته ، وآتاهم بياناً وحِكَماً ، وألهمهم معارف وعلماً ، وأيّدهم فى أقوالهم ، وسدّدهم فى أفعالهم ، حتى بيّنوا للناس أسباب مانزل من المحن ، وعرّفهم كيف الخلاص مما حلّ بهم من جليل الفتن ، وأضلّ آخرين فاكثروا فى الأرض الفساد ، وأملى لهم حتى أهلكوا بطغيانهم العباد والبلاد ، واستدرجهم من حيث لايشعرون ، فهم فى ضلالهم يعمهون ، وبباطلهم يفرحون ، ولعباد الله يُذلّون ، وعن عبادة ربّهم يستكبرون .

احْمَدُه حمد عبد عَرَف قدرَ أنْعُم الله عليه فعجز عن

شكرها ، وعلم أن الأمور من الله ومرجعها إلى الله ، فاعتمد عليه فى تيسير عسرها .

وصلى الله على نبينا محمد الذى هدى الله به العباد ، وأزال بشرعته الجور والفساد ، وعلى آله وأصحابه ، وأوليائه وأحبابه ، صلاة لاينقطع مددها ، ولايحصى عددها .

وبعد فإنه لما طال أمد[1] هذا البلاء المبين ، وحلّ فيه بالخلق أنواع العذاب المهين ، ظنَّ كثير من الناس أن هذه المحن لم يكن فيما مضى مثلها ولا مرّ فى زمن شبهها ، وتجاوزوا الحد فقالوا لايمكن زوالها ، ولايكون أبداً عن الخلق انفصالها ، وذلك أنهم قوم لايفقهون ، وبأسباب الحوادث جاهلون ، ومع العوائد واقفون ، ومن روح الله آيسون ، ومَن تأمل هذا الحادث من بدايته الى نهايته ، وعرفه من [2] أوله الى غايته ، علم أن ما بالناس سوى تدبير الزعماء والحكام ، (٢ ا) وغفلتهم عن النظر فى مصالح العباد ، لا انه كما مرّ من الغلوات[3] ،

---

(١) كذا فى م (١٤ ب) فقط ، وهى نسخة والتى اعتمدت أصلا للنشر ، وكذلك ك (١٩ ب) « أمر » .

(٢) كذا فى نسختى م (١٤ ب) . ك (١٩ ب) . اما نسخه وفنصها « وعرف من اوله غايته » ، وهو ركيك ناقص .

(٣) كذا فى جميع النسخ والصحيح « اغلية » ، ومفرده « غلاء » بفتح الغين . اما « الغلوات » فمفردها « الغلوة » ، ومعناها « المرة والغاية ، ورمية السهم ابعد مايقدر عليه » وتجمع ايضا على « غلاء » بكسر الغين . (محيط المحيط) .

وانقضى من السنوات[٤] المهلكات ، إلا أن ذلك يحتاج الى ايضاح وبيان ، ويقتضى إلى شرح وتبيان ، فعزمت على ذكر الأسباب التى نشأ منها هذا الأمر العظيم ، وكيف تمادى بالبلاد والعباد هذا المصاب الشنيع ، وأختم القول بذكر ما يزيل هذا الداء ، ويرفع البلاء ، مع الإلماع بطرف من أسعار هذا الزمن ، وإيراد نُبذ مما غبر من الغلاء والمحن ، راجيا من الله سبحانه أن يوفق من أسند إليه أمور عباده ، وملّكه مقاليد أرضه وبلاده ، الى ما فيه سداد الأمور ، وصلاح الجمهور ، [إذ الأمور[٥]] كلها - [قلّها[٦]] وجلّها - إذا عرفت أسبابها سهل على الخبير صلاحها ، وبالله المستعان على كل ماعزّ وهان ، [وَهُوَ يَقُولُ الْحَقَّ وَيَهْدِى[٧] إلى سَوَاء السَّبِيل]

---

(٤) كذا فى نسختى م ، ك ، وفى « السنون » ، وهو خطأ [illegible] منشأه تهاون الناسخ .

(٥ . ٦) اضيف مابين الحاصرتين من نسختى م ، ل . [illegible] العبارة كالاتى : « إذ الأمور قلها وجلها » .

(٧) اضيف مابين الحاصرتين من ك . (١٢٠) . وهو غير موجود فى نسختى و ، م

فصل فى ذكر مقدمة حكمية
تشتمل على قاعدة كلية

اعلم أيّدك الله بروح منه ، ووفّقك إلى الفهم عنه ، أنه لم تزل الأمور السالفة كلما كانت أصعبَ على من شاهدها ، كانت أظرف عند (من[1]) سمعها . وكذلك لاتزال الحال المستقبلة تُتَصوّر فى الوهم خيراً من الحالة الحاضرة ، لأن مِلالة الحالة الحاضرة تزيّن فى الوهم الحالة المستقبلية ، فلذلك لايزال الحاضر أبداً منقوصا حقه ، مجحوداً قدره ، لأن القليل من شرّه يُرَى كثيراً ، إذ القليل من المشاهدة أرسخ من الكثير من الخبر ، وإن مقاساة اليسير من الشدة أشق على النفس من تذكرُّ الكثير مما سلف منها ، مثال ذلك شخص أرّقته البراغيث ليلة ، فتذكّر بذلك ليالى ماضية أرّقته فيها حرارة الحُمَّى ، فغيرُ ذى شكٍ أن توهُّم تلك الحُمَّى ، وتذكَّرَ تلك الأيام الماضية ، أخفّ من دبيب البراغيث على جسمه فى وقته

---

(١) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، ولكنه فى م ، ك

ذلك . ولا جرم أن هذا الحال وإن كان هكذا موقعه في[2] . الوقت الحاضر من الحس ، فليس كذلك حكمه في الحقيقة ، لأنه لايقدر أحد أن يثبت القول بأن دبيب البراغيث على الجسم وقرصها أنكى من حرارة الحمّى ، وأن السهر في حال الصحة أشد من السهر على (٢ ب) أسباب المنية .

ولما كانت الحالتان هكذا في التمثيل ، وجب علينا أن نسلّم للقائلين الذين ضاقوا ذرعاً بحوادث زمنهم على مازعموه من أن هذه الحوادث صعبة عليهم ، ولانسلّم (لهم[3]) . ماجاوزوا به الحد[4] ، من [ادّعائهم[5] أنّها في المقارنة والقياس أصعب من التي مضت ، مثاله] لو أنّ رجلاً قام من فراشه وهو بمصر في بعض أيام الشتاء سحراً ، وبرز[6] إلى رحاب داره ، فرأى الأمطار نازلة والأرض بالماء قد امتلأت ، فقال هذا يوم شديد البرد ، لكان ذلك من قوله غير مردود ولامُنْكَر ، لأنه قال بما وجد في نفسه ، وبما جرت عادة الناس أن يقولوه . فإن عجز عن احتمال ما وصل إلى جسمه من البرد ، ورجع إلى

---

(٢) كذا في م فقط . وهو في و . ك « من » .
(٣) أضيف مابين الحاصرتين من م ، ك
(٤) كذا في م . ك . وهو في و « الحق » .
(٥) ليس ما بين الحاصرتين وجود في و ، ولكنه في م (١٥ أ) . ك (٢ ب) .

(٦) كذا في م فقط ، وفي ك ، و « مر » .

فراشه فالتحفَ ، وقال هذا اليوم برده أشد من البرد الواقع ببلاد الروم والترك ، لم تَجُزْ هذه المقالة ، وعُدَّ قائلها فى الضعف واللِين والغِرارة[٧] بمنزلة بُنيَّات الخدور وربّات الحجول ، بل نُخرجه عن لحافه[٨] ، ونُريه الأطفال وكيف يمرُّون فى تلك المياه ويلعبون بها ، فيعلم إذا رأى ذلك أن الذى أطنب فيه من الشكاية لزمانه ليس لإفراط شدة الزمان ، لكنه لضعف صبره وقلة احتماله .

وسأذكر إن شاء تعالى من الغلوات[٩] الماضية مايتّضح به أنها كانت أشد وأصعب من هذه المحن التى[١٠] نزلت بالناس فى هذا الزمان بأضعاف مضاعفة ، وإن كانت هذه المحنة مشاهدة وتلك خبراً .

واعلم أن المسموع الماضى لايكون أبداً موقعه من القلوب موقع الموجود الحاضر فى شىء من الأشياء ، وإن كان الماضى كبيراً والحاضر صغيراً ، لأن القليل من المشاهدة أكثر من الكثير بالسماع . والله يُؤتى الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاء وَمَنْ يُؤتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أوتِىَ خَيْراً كَثِيْرًا ، وَمَا يذَّكَّرُ إلا أولُو الألْبَاب . [والله يَقُولَ الحَقَّ[١١] وَهُوَ يَهدى السَّبيل] .

---

(٧) الغرارة - بفتح الغين - التصابى بعد حنكة . والغفلة [illegible] (محيط المحيط)

(٨) فى و : بل يخرجه من لحافه ونريه بالأطفال [illegible] والصيغة المثبتة هنا من م (١٥ ب)

(٩) كذا فى جميع النسخ . وسنحافظ على هذه الصيغة فيما يلى بغير تعليق . (انظر ص ٤ حاشية ٢)

(١٠) فى و : [illegible] الذى [illegible] وهو كذا بالمتن [illegible] النسخ [illegible]

(١١) مابين الحاصرتين وارد فى ك فقط

فصل فى إيراد ماحلّ بمصر من الغلوات وحكايات يسيرة من أنباء تلك السنوات

اعلم حاط[١] الله نعمتك وتولّى عصمتك ، أن الغلاء والرخاء مازالا يتعاقبان فى عالم الكون والفساد ، منذ (٢ ا) برأ الله الخليفة فى سائر الأقطار وجميع البلدان والأمصار ، وقد دوّن نَقَلَة الأخبار ذلك وبَسَطوا خبره فى كتب التاريخ ، وعزمى إن شاء الله تعالى أن أفرد كتاباً يتضمن ماحلّ بهذا النوع الأنسانى من المحن والكوائن المجيحة ، منذ آدم عليه السلام ، وإلى هذا الزمن الحاضر ، فإنى لم أرَ لأحِد فى ذلك شيئاً مفرداً[٢] . وأذكرُ هنا جليل ما حلّ بمصر خاصة من الغلاء فقط ، على سبيل الاختصار ، والإضراب عن التطويل والإكثار[٣] .

---

(١) كذا فى جميع النسخ وهو صحيح ، ومعناه حفظ وصان وتعهد (محيط المحيط) .

(٢) فى و « منفردا » والصيغة المثبتة هنا من م (١٥ ب) ، وهى احسن

(٣) ف و « الأكرار » .

فأقول وبالله أستعين فهو المعين ، قد ذكر الأستاذ إبراهيم بن وصيف[٤] شاه فى كتاب أخبار لمصر لما قبْل الإسلام ، وهو كتاب جليل الفائدة رفيع القدر ، أن أول غلاء وقع بمصر كان فى زمن الملك السابع عشر من ملوك مصر قبل الطوفان [واسمه أفروس بن مناوش] الذى كان طوفان[٥] . نوح عليه الصلاة والسلام فى زمنه ، على قول ابن هرجيب بن شهلوف[٦] . وكان سبب الغلاء ارتفاع الأمطار وقلة ماء النيل ، فعقمت أرحام البهائم ، ووقع الموت فيها لما أراده الله سبحانه وتعالى من هلاك العالم بالطوفان . ثم وقع غلاء فى زمن فرعان بن مسور[٧] ، وهو التاسع عشر من ملوك مصر قبل

(٤) يوجد قبالة هذا الاسم ، بهامش الصفحة فى و فقط ، لعبارة التالية بخط المتن ، ونصها « لابراهيم بن وصيف شاه كتاب جليل كثير الفوائد فى اخبار مصر » ، ولعل المقصود بذلك كتاب « جواهر البحور ووقائع الأمور ، وعجائب الدهور » المنسوب الى ابن وصيف شاه ، وفيه ذكرة فضائل مصر ، وما ورد فى تاريخها القديم واثارها من الاساطير ، يتلوه تاريخ ولاتها من المسلمين منذ الفتح العربى ، ومن هذا الكتاب نسخة فوتوغرافية بدار الكتب المصرية ، مأخوذة من نسخة خطية بالمتحف البريطانى ، هذا وقد اقتبس المقريزى كثيرا فى كتابه المواعظ والاعتبار من ابن وصيف شاه ، لكن الظاهر من تلك الاقتباسات ان المقريزى انتفع بكتاب اكبر من هذا الكتاب المشار اليه . (انظر فهرس دار الكتب المصرية ، ج ٥ ، ص ١٥٣ ، وايضا عنان ، فى مصر الاسلامية ، ص ٤٢ ، حاشية)

(٥) أضيف مابين الحاصرتين من م (١١٦ ا) ، وهو وارد فى ك (٢٥ ب) ايضا ويوجد بالقلقشندى (صبح الأعشى ، ج٣ ، ص ٤١٢) إشارة الى هذا الملك الفرعونى ، والى ان عهده يوافق زمن الطوفان

(٦) فى م فقط (١١٦ ا) « شهلوق » .

(٧) فى م فقط (١١٦ ا) « مسود » .

الطوفان . وسببه أن الظلم والهرج كثر حتى لم ينكره أحد ، فأجدبت الأرض وفسدت الزروع ، وجاء بعقب ذلك الطوفان ، فهلك الملك فرعان وهو سكران ، وهو أول من سمي [باسم] فرعان(٨) .

ثم وقع غلاء في زمن اتريب(٩) بن مصريم ، ثالث عشر ملوك مصر بعد الطوفان ، وكان سببه أن ماء النيل توقّف جريه مدة [مائة(١٠)] وأربعين سنة ، فأكل الناس البهائم حتى فنيت كلها ، وصار الملك أتريب ماشياً ، ثم أضعفه الجوع حتى لم يبق به حركة سوى أن يبسط كفيه ويقبضهما من الجوع ، فلما اشتد الأمر عليه ، وطال احتباس النيل ، وشمل الموت أهل الإقليم ، كتب أتريب إلى لاذو(١١) بن سام بن نوح عليه السلام بذلك ، فكتب لاذو إلى اخيه أرفخشذ بن سام فلم يجبه بشيء ، حتى بعث الله هوداً عليه السلام (٣ ب) ، فكتب إليه أتريب

---

(٨) يوجد بهامش الصفحة في و سقط العبارة التالية ونصها « أول من يسمى فرعان » . وفي القلقشندي (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤١٢) اشارة الى هذا الملك ايضا . وإلى اوليته في التسمية بهذا الاسم

(٩) يسميه القلقشندي (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٣٨٥ ، ٤١٣) والمقريزي (المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٧٥) مدينة اتريب القديمة ، وموضعها شرقي بنها العسلية بالوجه البحري الى هذا الفرعون

(١٠) اضيف مابين الحاصرتين من م (١٦ أ) ويوجد بهامش الصفحة في و العبارة التالية « عدم جريان النيل اربعين سنة »

(١١) كذا في و ، وهو في م ، ل « لاوز »

يلتمس منه الدعاء برفع مانزل بأرض مصر ، فأجابه هود عليه السلام : إنى أدعو لكم فى يوم كذا ، فانتظروا فيه جرى النيل . فلما كان ذلك اليوم جمع اتريب من بقى بمصر من الرجال والنساء وهم قليل عددهم ، فدعوا الله تعالى وضجّوا واستغاثوا إليه ، وكان ذلك عند انتصاف النهار فى يوم الجمعة ، فأجرى الله سبحانه وتعالى النيل فى تلك الساعة ، إلا أنه لم يكن عندهم مايزرعونه . فأوحى الله سبحانه وتعالى إلى هود عليه السلام أن أبعث إلى أتريب بمصر أن يأتى لحف جبلها ، وليحفر بمكان كذا[١٢] ، فكتب هود إلى أتريب يعلمه ، فجمع قومه وحفروا ، فإذا عقود قد عقدت بالرصاص ، وتحتها غلال كأنها وُضعت حينئذ ، وهى باقية فى سنبلها لم تدرس ، فمكثوا ثمانية شهور فى نقلها ، وزرعوا منها [illegible] تقوّتوا نحو خمس سنين . فأخبره أخوه صابر بن مصري[١٣] أولاد قابيل بن آدم عليه السلام لما انتشروا [illegible] الأرض وملكوها ، علموا أن حادثة تحدث فى الأرض ، فبنوا هذا البناء ووضعوا فيه هذه الغلال ، فزرعت [illegible] وأخصبت حتى بيع كل أردب بدانق[١٤] ودام الرخا [illegible] مائتى سنة .

---

(١٢) يوجد بهامش الصفحة فى و فقط العبارة [illegible] عربية جدا تذكر » .

(١٣) كذا فى و ، وهو فى م (١٦ ب) « صاس [illegible] » .

(١٤) الدانق لفظ قديم فى الفارسية القديمة والارمينية أيضا ، واستعمله العرب فى الجاهلية للدلالة على وزن معين ، وفى النقد أيضا ،

ثم وقع الغلاء فى زمن الملك الثانى والثلاثين من ملوك مصر بعد الطوفان ، و[هو] الثانى من ملوك العمالقة ، وهو الثالث من الفراعنة فى قول مؤرخى القبط ، واختُلف فى اسم هذا الملك ، فقيل إن اسمه نهراوس ، وقيل بل اسمه الريان بن الوليد بن درمغ العمليقى ، وهذا الغلاء هو الذى دبّر أمر البلاد فيه يوسف عليه السلام ، وقد ذكره الله سبحانه وتعالى فى القرآن العظيم . وتضمّنته التوراة ، واشتهر ذكره فى كتب الأمم الماضية والخالفة ، فأغنى عن ذكره .

ثم وقع غلاء(١٥) وجَدْب هلكت فيه الزروع والأشجار ، وفقدت فيه الحبوب(١٦) والثمار ، وعمّ الموت الحيوانات كلها ، وذلك عند مبعث موسى عليه الصلاة والسلام إلى فرعون ؛ وخبر هذا الغلاء مشهور فى كتب الاسرائيليين وغيرهم ، وكفى إشارة ودلالة عليه قوله سبحانه وتعالى (٤ ا) : وَدَمَّرْنا مَا كانَ يَصْنَعُ فرعَوْن وقَوْمُهُ ومَا كانوا يَعْرِشُون ، وقوله تعالى : وَلَقَدْ اَخَذْنا آل فرعَوْن بِالسنِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الأمْوَال والأنْفُسِ والثَّمَرَاتِ لعَلَهُم يذَّكَرُون .

ثم استعمل فى العصر الإسلامى كوزن ثقله عشر حبات من الشعير ، أو اربعين من حبات الارز ، او ثلاثة قراريط وثمن قيراط (Enc. Isl. Art. Danik)

(١٥) فى و « الغلا والجدب » ، والصيغة المثبتة هنا من م (١٦ ب) ، وهى أصح لانسجام العبارة كلها .

(١٦) فى و « الحيوانات » ، واللفظ المثبت هنا من م (١٦ ب) ، وهو المقصود لاتساقه مع لفظ « الثمار » التالى له ، وبدليل ورود لفظ « الحيوانات » فى آخر الجملة .

ثم وقع بالأرض قبل مبعث النبى صلى الله عليه وسلم أنواعُ[١٧] من البلاء والمحن عمّت المعمور من الأرض ، وخصّ مصر منها كثير من الغلاء ، ذكرناه فى موضعه .

ثم جاء الله سبحانه وتعالى بالإسلام ، فكان أول غلاء وقع بمصر فى سنة سبع وثمانين من الهجرة ، والأمير يومئذ بمصر عبد الله بن عبد[١٨] الملك بن مروان ، من قبل أبيه ، فتشاءم به الناس ، لأنه أول غلاء ، وأول شدة رآها المسلمون بمصر .

ثم وقع غلاء فى الدولة[١٩] الإخشيدية فى محرم سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة ، والأمير يومئذ أبو القاسم أونوجور[٢٠] بن الإخشيد ، فثارت[٢١] الرعية ومنعوه من صلاة العتمة[٢٢] فى الجامع العتيق .

---

(١٧) فى و « من انواع البلا والمحن عمت المعمور » والصيغة المثبتة هنا من م (١٦ ا) ، وهى احسن وأصح

(١٨) ذكر أبو المحاسن (النجوم الزاهرة) ـ طبعة القاهرة ـ ج١ ، ص ٢١٠ ـ ٢١٦) ان هذا الوالى هو الذى حول دواوين مصر من القبطية الى العربية .

(١٩) عبارة وكالاتى . « ثم وقع الغلا فى دولة الاخشيد » والصيغة المثبتة هنا من م (١٧ ا) ، وهى اكثر انسجاما مع اسلوب المتن

(٢٠) فى و « كافور » ، وهو خطأ ، والاسم المثبت هنا من م (١٧ ا) ، والمعروف ان حكم انوجور امتد من ٣٣٤ الى ٣٤٩ هـ ، وان حكم كافور بدا سنة ٣٥٥ هـ ، انظر مثلا (Lane-Poole. Cairo. Tables P. 317)

(٢١) فى و « فمنعته » ، والصيغة المثبتة هنا من م .

(٢٢) العتمة هنا الثلث الأول من الليل بعد غيبوبة الشفق ، او وقت صلاة العشاء الاخرة ، (محيط المحيط)

ثم [٢٣] وقع غلاء فى سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة ، فكثر الفار فى أعمال مصر ، وأتلف الغلات والكروم وغيرها ، ثم قصر النيل ، فنزع[٢٤] السعر فى شهر رمضان . وفى سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة ، عظم [الغلاء[٢٥]] ، حتى بيع القمح كل وَيْبتَين[٢٦] ونصف بدينار ، ثم طلب فلم يوجد ، وثارت الرعية وكسروا منبر الجامع بمصر .

ثم[٢٧] وقع الغلاء فى الدولة الإخشيدية أيضا ، واستمر تسع سنين متتابعة ، وابتدأ فى سنة ثنتين وخمسين وثلاثمائة ، والأمير إذ ذاك على بن[٢٨] الإخشيد ، وتدبير الأمور إلى الأستاذ أبى الملك كافور [الإخشيدى] ، وكان سبب الغلاء أن ماء النيل انتهت زيادته إلى خمسة عشر ذراعا وأربعة أصابع ، فنزع

---

(٢٣) عبارة و هنا كالآتى : « وفى سنة ٣٤١ احدى واربعين وثلاثمائة كثر الفار .. والنص المثبت بالمتن من م (١٧ ا)

(٢٤) معنى هذا الفعل هنا الجرى بسرعة ، ومنه مثلا نزع الفرس بمعنى جرى طلقا من غير توقف . (محيط المحيط) .

(٢٥) اضيف مابين الحاصرتين لتكميل العبارة .

(٢٦) الويبة مكيال للحبوب ، سعته سدس الأردب .

(٢٧) ليس ما بين الحاصرتين وجود فى و ، لكنه وارد فى م (١١٧) ، وفى ك (٢٢ ب ـ ٢٣ ا) .

(٢٨) تولى هذا الأمير الحكم فى مصر (٣٤٩ ـ ٣٥٥ هـ ، ٩٦٠ - ٩٦٦ م) ، بعد اخيه انوجور ، انظر تفصيل ذلك فى ابى المحاسن (النجوم الزاهرة ـ طبعة القاهرة ـ ج٣ ، ص ٣٢٥ ، ومابعدها) والكندى (كتاب الولاة ، ص ٢٩٦) .

السعر بعد رخص ، فما كان بدينار واحد صار بثلاثة دنانير ، وعزّ الخبز فلم يوجد ، وزاد الغلاء حتى بلغ [القمح] كل ويبتين بدينار . وقصر مدّ النيل فى سنة ثلاث وخمسين ، فلم يبلغ سوى خمسة عشر ذراعا و[أربعة[٢٩] .] اصابع ، واضطرب فزاد مرة ونقص اخرى حتى صار [فى النصف[٣٠]] من [شهر[٣١]] بابه إلى قريب من ثلاثة عشر ذراعا ، ثم زاد قليلا وانحط سريعا ، فعظم الغلاء ، وانتقضت الأعمال لكثرة الفتن ، ونهبت الضياع والغلات ، وماج الناس فى مصر بسبب السعر ، فدخلوا الجامع العتيق بالفسطاط فى يوم جمعة ، وازدحموا عند المحراب ، فمات رجل وامرأة فى الزحام ، ولم تُصلَّ الجمعة يومئذ ، وتمادى الغلاء الى سنة اربع وخمسين ، وكان مبلغ الزيادة اربعة عشر ذراعاً واصابع . وفى[٣٢] سنة أربع وخمسين [نفسها] كان مبلغ [الزيادة] ستة عشر ذراعاً وأصابع[٣٣] . وفى سنة خمس وخمسين كان مبلغ الزيادة أربعة عشر ذراعا وأصابع (٤ ب) ، وقصر مدة وقلّت جريته ، وفى سنة ست وخمسين لم يبلغ النيل سوى اثنى عشر ذراعا وأصابع ، ولم يقع مثل ذلك فى الملة الإسلامية ، وكان

---

(٢٩) اضيف مابين الحاصرتين من ابى المحاسن (النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ٢ ، ص ٣٢٩) .

(٣٠ ، ٣١) اضيف مابين الحاصرتين من (١٧ ا)

(٣٢ ، ٣٣) انفردت نسخة و فقط بالعبارة الواردة هنا بين الرقمين

على إمارة مصر حينئذ الأستاذ كافور الإخشيدى ، فعظم الأمر من شدة الغلاء .

ثم مات كافور ، فكثر الاضطراب وتعدّدت الفتن ، وكانت حروب كثيرة بين الجند والأمراء قتل فيها خلق كثير ، وانتهبت أسواق البلد ، وأحرقت مواضع عديدة ، فاشتد خوف الناس ، وضاعت أموالهم وتغيّرت نياتهم ، وارتفع السعر ، وتعذّر وجود الأقوات حتى بيع القمح كل ويبة بدينار ، واختلف العسكر ، فلحق الكثير منهم بالحسن بن عبد الله بن طغج(٣٤) ، وهو يومئذ بالرملة ، وكاتب الكثير منهم المعز لدين الله الفاطمي(٣٥) . وعظم الإرجاف بمسير القرامطة إلى مصر ، وتواترت الأخبار بمجيء عساكر المعز من المغرب ، إلى أن دخلت سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة ، ودخل القائد جوهر بعساكر الأمام المعز لدين الله ، وبنى القاهرة المعزية ، وكان مما نظر فيه أمر الاسعار ، فضرب جماعة من الطحانين وطيف بهم ، وجمع سماسرة الغلات بمكان واحد ، وتقدّم الا

---

(٣٤) يوجد بهامش الصفحة فى و ، قبالة هذا الاسم ، العبارة التالية « طغج بضم الطاء المهملة والغين المعجمة وبعدهما جيم » .

(٣٥) اضاف المقريزى بايراد هذه الحقيقة هنا ـ وهو يصف الضعف السائد بمصر حين ذاك ـ سببا اقتصاديا لنجاح الفتح الفاطمى لمصر ، وهذا عدا الاسباب المعروفة المتواترة . انظر مثلا ابا المحاسن (النجوم الزاهرة ـ طبعة القاهرة ـ ج ٣ ، ٢٢٦ ، ج٤ ، ص ٢٣ ، ومابعدها) راجع ايضا المقريزى (المواعظ والاعتبار ـ طبعة بولاق ـ ج١ ، ص ٩٩) .

تُباع الغلات إلا هناك فقط ، ولم يجعل لمكان البيع غير طريق واحدة ، فكان[٣٦] لايخرج قدح قمح إلا ويقف عليه سليمان بن عزة المحتسب ، واستمر الغلاء إلى سنة ستين ، فاشتدّ فيها الوباء ، وفشت الأمراض ، وكثر الموت حتى عجز الناس عن تكفين الأموات ودفنهم ، فكان من مات يطرح فى النيل . فلما دخلت سنة إحدى وستين انحلّ السعر فيها ، واخصبت الأرض ، وحصل الرخاء .

ثم وقع الغلاء فى أيام الحاكم بأمر الله وتدبير [أبى[٣٧] محمد] الحسن بن عمّار ، وذلك فى سنة سبع وثمانين وثلاثمائة ، وكان سببه قصور النيل ، فإن الزيادة بلغت إلى ستة عشر ذراعا وأصابع ، فنزع السعر وطُلب القمح (١٨ ا) فلم يقْدر عليه . واشتد خوف الناس ، واخذت النساء من الطرق ، وعظم الأمر وانتهى سعر الخبز إلى أربعة أرطال بدرهم ، ومشت الأحوال بانحطاط السعر بعد ذلك ، فلما كانت سنة خمس وتسعين (١٥) وثلاثمائة توقف النيل حتى كسر الخليج فى آخر مسرى ، والماء على خمسة عشر ذراعا وسبعة أصابع ، وانتهت

---

(٣٦) فى و « بمكان » ، والرسم المثبت هنا من م (١٧ ب)

(٣٧) اضيف مابين الحاصرتين من م (١٧ ب) ، وكان هذا الرجل ، حسبما ذكر ابو المحاسن (النجوم ازاهرة ـ طبعة القاهرة ـ ح ٤ ، ص ١٢٢) احد الوصيين اللذين عينهما الخليفة العزيز ، وهو على فراش الموت ، للعناية بولده وخليفته الحاكم بآمر الله وقد تلقب ابن عمار هذا بلقب امين الدولة ، فكان أول من استقام له هذا اللقب من المغاربة فى الدولة الفاطمية .

مملوءة دراهم فرقت في الصيارف ، ونودي في الناس بالمنع من المعاملة بالدراهم القطع والمزايدة ، وان يحملوا ما بأيديهم منها إلى دار الضرب(٤٤) ، وأجلوا ثلاثاً ، فشقّ ذلك على الناس لتلاف أموالهم ، فإنه كان يدفع في الدرهم الواحد من الدراهم الجُدُد(٤٥) اربعة دراهم من الدراهم القطع والمزايدة(٤٦) . وأمر أن يكون الخبز كل اثني عشر رطلاً بدرهم من الدراهم الجدد ، وأن يُصرف الدينار بثمانية عشر درهما [منها(٤٧)] . وضُرب عدة من الطحانين والخبازين بالسيوط(٤٨) ، وشهروا من أجل ازدحام الناس على الخبز ، فكان لا يباع إلا مبلولا ، وقصر مد النيل حتى انتهت الزيادة إلى ثلاثة عشر ذراعاً

---

(٤٤) بنيت دار الضرب بالقاهرة في زمن الخليفة الامر الفاطمي بجهة القشاشين قرب الجامع الازهر ، وقد تولى بناءها الوزير المأمون بن البطائحي وسميت بالدار الآمرية ، انظر وصف هذه الدار وغيرها من دور الضرب بالاسكندرية وقوص وصور وعسقلان في القلقشندي صبح الاعشى ، ج٣ ، ص ٣٦٩ ، ج ٤ ، ص ٤٦٥ ، الكندي كتاب القضاة ، ص ٥٩٦ ـ ٥٩٩ ، ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص ٢٥ ، المقريزي ، كتاب الأوزان والاكيال الشرعية ، ص ٤٧ ـ ٥٠ ، المقريزي المواعظ والاعتبار ، ج١، ص ٤٠٦ ، ٤٤٥

(٤٥) يظهر ان هذا اللفظ كان يستعمل دائما للدلالة على مايستجد ضربه من النقود بأنواعها في عهد من العهود تمييزا لها في الغالب من النقود العتق ، انظر القلقشندي صبح الأعشى ج ٣ ، ص ٤٦٧

(٤٦) في و (الزايدة) وهي كذلك في ك ايضا (٢٤ ا)

(٤٧) اضيف مابين الحاصرتين من م (١٨ ا) .

(٤٨) كذا في و ، وهو جمع سوط ، على انه غير وارد في محيط المحيط ، حيث الجمع سياط واسواط فقط

الزيادة الى ستة عشر ذراعا واصابع ، فارتفعت الأسعار ، ووقفت الأحوال فى الصرف ، فإن الدراهم المعاملة(٣٨) كانت تسمى يومئذ بالدراهم المزايدة(٣٩) والقِطَع ، فتعنّت(٤٠) الناس فيها . وكان صرف الدينار ستة وعشرين(٤١) درهماً منها ، فتزايد سعر الدينار [إلى ان كان فى سنة(٤٢) سبع وسبعين كل أربعة وثلاثين درهماً بدينار] وارتفع السعر ، وزاد اضطراب الناس ، وكثر عنتهم فى الصرف ، وتوقفت الأحوال من أجل ذلك ، فتقدَّم الأمر بانزال عشرين صندوقا من بيت(٤٣) المال

---

(٣٨) المقصود بالدراهم المعاملة هنا ما كان منها مضروبا حسب قوانين الدولة القائمة ، متداولا بين الناس بقيمته الرسمية ، انظر القلقشندى (صبح الأعشى ، ج٣ ، ص ٤٦٥ ـ ٤٦٨) ، وكذلك (Dozy, Supp. Dict. Ar.)

(٣٩) فى و « الزايدة » ، والرسم المثبت هنا من م (١١٨ ا) ، وكذلك ك (٢٤ ا) ، ومما يلى هنا ايضا (ص ١٥ ، سطره) .

(٤٠) كذا فى م (١١٨ ا) فقط وفى و ، ك (١٢٤ ا) ، « فتعنت » انظر مايلى بهذه الصفحة (سطر ٢) .

(٤١) فى و « عشرون » .

(٤٢) أضيف مابين الحاصرتين من م (١١٨ ا) ، وهو فى ك ايضا (٢٤ ب) .

(٤٣) كان مقر بيت المال فى مصر منذ الفتح العربى بالجامع العتيق وينسب بناؤه الى قرة بن شريك والى مصر (٩٠ ـ ٩١ هـ ، ٧٠٩ ـ ٧١٠ م) ، والى أسامة بن زيد التنوخى ايضا ، وهو صاحب الخراج فى ولاية عبد الملك بن رفاعة على مصر (٩٣ ـ ٩٨ هـ ، ٧١٢ ـ ٧١٧ م) انظر وصف بيت المال فى ابن رستة الاعلاق النفيسة ، ص ١١٦ ، الكندى ، كتاب الولاة ، ص ٧٠ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ٢٦٦ ، المقريزى المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٢٤٩ ، ابن دقماق الانتصار ج ٤ ، ص ٦٤ ـ ٦٥ ، وكذلك (Enc. Isl. Art. Masdjid)

واصابع ، فارتفعت الأسعار ، وبرزت الأوامر لمسعود الصقلبى متولى[٤٩] الستر بالنظر فى أمر الأسعار فجمع خزان الغلال والطحانين والخبازين ، وقبض (على) ما بالساحل من الغلال ، وأمر أن لا تباع[٥٠] للطحانين ، وسعر القمح كل تليس[٥١] بدينار إلا قيراطا ، والشعير عشر وبيات بدينار ، والحطب عشر حملات بدينار ، وسعّر سائر الحبوب والمبيعات ، وضرب جماعة بالسياط وشهرهم ، فسكن الناس بوجود الخبز ، ثم كثر ازدحامهم عليه ، وتعذر وجوده فى العشايا[٥٢] ، فأمر إن لا يباع القمح على الطحانين بالسعر ، واشتد الامر فبلغ الدقيق كل حملة بدينار ونصف ، والخبز ستة أرطال بدرهم ، وتوقف النيل عن الزيادة (٥ ب) ، فاستسقى الناس مرتين ، وارتفع السعر فبلغت الحملة الدقيق ستة دنانير ، وكُسر الخليج والماء على خمسة عشر ذراعاً فاشتد الأمر ، وبلغ القمح كل تليس اربع دنانير ، والأرز (كل) ويبة بدينار ، ولحم البقر رطل ونصف بدرهم ، ولحم

---

(٤٩) لايوجد بالقلقشندى (صبح الاعشى ، ج٣ ، ص ٤٨٠ ـ ٤٩٨) ، في باب الوظائف بالدولة الفاطمية ، موظف بهذا الاسم على انه يوجد فى (Dozy: Supp. Dict. Ar.) من يسمون باسم اصحاب الستائر ، وهم طائفة من الخدام الموكلين بالحريم .

(٥٠) اضيف مابين الحاصرتين من م (١٨ ب)

(٥١) التليس ـ والتليسة ايضا ـ كيس من الصوف او الخوص ، ذو سعة معينة (Dozy. Supp. Dict. Ar.)

(٥٢) العشايا جمع عشى وعشية ، ومعناه آخر النهار ، او من صلاة المغرب الى العتمة . (محيط المحيط)

الضأن بدرهم والبصل عشر ارطال بدرهم ، والجبن ثماني اواق بدرهم ، وزيت الأكل ثماني أواق بدرهم ، وزيت الوقود رطل بدرهم .

وبلغت زيادة النيل في سنة ثمان وتسعين [أربعة عشر(٥٣) ذراعا وأصابع ، فلحقت الناس من ذلك شدائد . وتمادى الحال إلى سنة تسع وتسعين] ، فكسر الخليج في خامس عشر توت ، والماء في خمسة عشر ذراعا ، فنقص في تاسع عشر توت وانحط ، فعظم الأمر ، وكظَّ الناس الجوع ، فاجتمعوا بين القصرين ، واستغاثوا بالحاكم(٥٤) في أن ينظر لهم ، وسألوه ألا يهمل أمرهم ، فركب حماره وخرج من باب البحر ، ووقف وقال : « أنا ماضٍ إلى جامع(٥٥) راشدة ، فأقسِمُ بالله لئن عدتُ فوجدتُ في الطريق موضعا يطؤه حماري مكشوفا من الغلة لأضربن رقبة كلِّ من يقال لي إن عنده شيئا منها ، ولأحرقنَّ داره وأنهبنَّ ماله » . ثم توجه وتأخر إلى أخر النهار ، فما بقي أحد من أهل مصر والقاهرة وعنده غلة حتى حملها من بيته أو منزله وشوَّنها في الطرقات ،

---

(٥٣) انفردت نسخة م. (١٨ ا) بايراد مابين الحاصرتين

(٥٤) في و ، ك (٢٤ ب) « للحاكم » .

(٥٥) بنى الخليفة الحاكم بأمر الله هذا الجامع سنة ٣٩٣ هـ (١٠٠٢ م) ، بجنوبي الفسطاط حيث نزلت قبيلة راشدة إبان الفتح العربي لمصر ، وهذا اصل تسميته بذلك الاسم ، انظر القلقشندي صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٣٤٥ ، المقريزي : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٢٨٢ ، ابو المحاسن النجوم الزاهرة ـ طبعة القاهرة ـ ج ٤ ، ص ١٧٧) .

وبلغت أجرة الحمار فى حمل النقلة الواحدة دينارا، فامتلأت عيون الناس، وشبعت نفوسهم، وأمر [الحاكم] بما يحتاج إليه كل يوم، ففرضه على أرباب الغلات بالنسيئة، وخيَّرهم بين أن يبيعوا بالسعر الذى يقرّره بما فيه من الفائدة المحتملة لهم وبين أن يمتنعوا فيختم على غلاتهم ولايمكنهم من بيع شىء منها إلى حين دخول الغلة الجديدة. فاستجابوا لقوله وأطاعوا أمره. وانحلَّ السعر وارتفع الضرر، ولله عَاقِبة الأمور.

ثم وقع غلاء فى خلافة المستنصر(٥٦) ووزارة الوزير الناصر لدين الله أبى محمد الحسن بن على بن عبد الرحمن اليازورى(٥٧)، وسببه قِصَر النيل فى سنة أربع وأربعين وأربعمائة، وليس بالمخازن السلطانية شىء من الغلات، فاشتدت المسغبة، وكان سبب خلو المخازن أن الوزير (١٦٠) لما أضيف إليه القضاء فى وزارة أبى البركات كان ينزل إلى الجامع بمصر فى يومى السبت

---

(٥٦) فى و « المستعين » ، وليس بين خلفاء الفاطميين من تسمى بهذا الاسم ، والصحيح كما بالمتن ، نقلا عن م (١٨ ب)

(٥٧) بلغ هذا الوزير من سعة النفوذ وعظم الحظوة ان المستنصر سأله ان يقرن اسمه باسمه على السكة ، فكان ذلك لمدة شهر . انظر الكندى كتاب القضاة ، ص ٣١٦ ، السيوطى حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١١٦ .

والثلاثاء من كل جمعة ، فيجلس فى الزيادة[٥٨] منه للحكم على رسم من تقدّمه ، وإذا صلّى العصر رجع الى القاهرة .

[وكان] فى كل سوق من أسواق مصر على أرباب كل صنعة من الصنائع عريف يتولى أمرهم ، والأخباز بمصر فى أزمَنة المساغب متى بردتْ لم يُرْجع منها إلى شىء لكثرة مايُعين[٥٩] بها . وكان لعريف الخبازين دكان يبيع الخبز بها ، ومحاذيها دكان آخر لصعلوك يبيع الخبز بها أيضا ، وسعره يومئذ أربعة أرطال بدرهم وثمن ، فرأى الصعلوك أن خبزه قد كان يبرد فأشفق من كساده ، فنادى عليه أربعة أرطال بدرهم ، ليرغّب الناس فيه ، فانثال الناس عليه حتى بيع كلّه لتسامحه ، وبقى خبز العريف كاسدا ، فحنق [العريف] لذلك ، ووكل به عونين من الحسبة أغرماه عشرة دراهم ، فلما مرّ قاضى القضاة ابو محمد اليازورى إلى الجامع استغاث[٦٠] به ، فاحضر المحتسب وأنكر عليه مافعل بالرجل ، فذكر [المحتسب] ان العادة جارية باستخدام عرفاء فى الأسواق على أرباب

---

(٥٨) الزيادة من المسجد مايضاف الى البناء الأصلى من جديد ، ولجامع دمشق باب اسمه باب الزيادة ، وفى (Dozy Supp. Dict. Ar.) ان هذا اللفظ يستعمل بمعنى الباب نفسه

(٥٩) فى و « يعسى به » وفى م (١١٩) « يعشر به »، وفى ك (٢٥ أ) « يغشى به » .

(٦٠) فى و « فاستغاث »

البضائع ، ويُقبل قولهم فيما يذكرونه ، فحضر عريف الخبازين بسوق كذا ، واستدعى عونين من الحسبة ، [فوقع الظن[٦١] أنه انكر شيئا اقتضى ذلك] .. فحضر [الوزير] الخباز وانكر عليه مافعله ، وأمر بصرف عن العرافة : ودفع إلى الصعلوك ثلاثين رباعيا[٦٢] من الذهب ، فكاد عقله يختلط من الفرح . ثم عاد [الصعلوك] الى حانوته ، فإذا عجنته قد خبزت . فنادى عليها خمسة أرطال بدرهم . فمال الزبون اليه ، وخاف مَنْ سواه من الخبازين بَرْدَ اخبازهم فباعوا كبيعه ، فنادى ستة أرطال بدرهم ، فأدتهم الضرورة الى اتباعه . فلما راى اتباعهم [له] قَصدَ نكاية العريف الأول وغيظه بما يرخص من سعر الخبز ، فأقبل يزيد رطلا رطلا ، والخبازون يتبعونه[٦٣] فى بيعه خوفاً من البوار ، حتى بلغ النداء عشرة أرطال بدرهم ، وانتشر ذلك فى البلد جميعه ، وتسامع الناس [به] ، فتسارعوا اليه ، فلم يخرج قاضى القضاة من الجامع إلا والخبز (٦ ب) فى جميع البلد عشرة أرطال بدرهم ، وكان يُبتاع للسلطان[٦٤]

---

(٦١) اضيف مابين الحاصرتين من م (١٩ ب) .

(٦٢) اشار المقريزى (شذور العقود ، ص ٢٤) الى هذا النوع من النقد ، فقال ان الخليفة المامون العباسى هو الذى استحدثه وسماه بذلك الاسم ، وانه ضرب منه دراهم ودنانير .

(٦٣) فى و « يبيعونه » ، والرسم المثبت هنا من م (١٩ ب)

(٦٤) يظهر من هذا ان الخليفة الفاطمى كان ينعت بالسلطان ، وهذا جديد يوجب الالتفات .

فى كل سنة غلة بمائة ألف دينار وتجعل متجراً . فلما رجع [اليازورى] الى القاهرة وداره بها مثل بحضرة السلطان ، وعرّفه ما منَّ الله به [فى] يومه من إرخاص السعر وتوفر الناس على الدعاء [له] ، وأن الله جلت قدرته فعل ذلك وحلّ أسعارهم بحسن نيته فى عبيده ورعيته ، وأن ذلك بغير موجب ولا فاعل له ، بل بلطفه تعالى واتفاق غريب ، وأن المتجر الذى يقام بالغلة فيه مضرّة على المسلمين ، وربما انحط السعر عن مشتراها فلا يمكن بيعها ، فتتغير بالمخازن وتتلف ، وانه يقيم متجراً لا كلفة على الناس فيه ، ويفيد اضعاف فائدة الغلة ، ولايخشى عليه من تغير ولا انحطاط سعر ، وهو الخشب والصابون والحديد والرصاص والعسل ، وشبه ذلك . فأمضى السلطان له[٦٥] ما رآه ، واستمر ذلك ودام الرخاء [مدة سنين] .

ثم قصر النيل بعد خمس سنين من نظره ، فى سنة سبع وأربعين ، ليس فى المخازن إلا جرايات مَنْ فى القصور ومطبخ السلطان وحواشيه لاغير ، فورد على الوزير ابى محمد ما كثر به فكره ، ونزع السعر إلى ثمانية دنانير التليس ، واشتدّ الأمر على الناس ، وصار الخبز طُرْفَة . فدبر الوزير البلد بما أمسك به رمق الناس ، وهو

---

(٦٥) فى و . فامضى له ذلك » والصيغة المثبتة هنا من م (١٩ ب) . وقد اضيف مابين الحاصرتين ببقية الجملة من م ايضا

ان التجار حين إعسار المعاملين[٦٦] وضيق الحال عليهم فى القيام للديوان بما يجب عليهم من الخراج ، ومطالبة الفلاحين بالقيام به ، صاروا[٦٧] يبتاعون [منهم] غلاتهم قبل إدراكها بسعر فيه ربح لهم ، ثم يحضرون[٦٨] ، [إلى] الديوان ويقومون للجهبذ[٦٩] عنهم بما عليهم، ويثبت ذلك فى روزنامج[٧٠] الجهبذ مع مبلغ الغلة وما قاموا به ، فاذا صارت الغلال فى البيادر[٧١] حملها التجار الى مخازنهم ، فمنع الوزير ابو محمد من ذلك ، وكتب الى عمال عامة النواحى

---

(٦٦) المقصود بلفظ « المعاملين » هنا عمال النواحى والجهات التابعة لديوان الخراج ، وهذا المعنى واضح مما يلى (ص ٢١ ، سطر ٦) ويطلق لفظ المعاملين ايضا على الباعة ، كالخباز والبقال والقصاب . (Dozy: Supp. Dict. Ar) ، والقلقشندى (صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٤٦٦) .

(٦٧) فى و « وصاروا » .

(٦٨) فى و « يحضروا .. ويقوموا » .

(٦٩) عرف ابن مماتى (قوانين الدواوين ، ص ٩) الجهبذ بانه « كاتب برسم الاستخراج والقبض ، وكتب (كذا) الوصولات ، وعمل المخازم والختمات وتواليها ، ويطالب بما يقتضيه تخريج مايرفعه من الحساب اللازم له ، لا الحاصل » وهذا اللفظ قديم الاستعمال فى مصطلح الدواوين الإسلامية ، وقد ابدل بلفظ الصيرفى بعدئذ ايام الدولة الفاطمية . انظر القلقشندى (صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٤٦٦)

(٧٠) الروزنامج لفظ فارسى معناه السجل اليومى ، غير انه مما يوجب الالتفات ان هذا اللفظ كان مستعملا فى مصر لهذا المعنى ايام الفاطميين ، او على الأقل زمن المقريزى ، اى القرن التاسع الهجرى

(٧١) البيادر جمع بيدر ، وهو المكان الذى تكوّم فيه الغلال بعد درسها . (محيط المحيط) .

باستعراض روزنامجات الجهابذة ، وتحرير ما قام به التجار عن المعاملين ، ومبلغ الغلة الذى وقع الابتياع عليه ، وأن يقوموا للتجار بما وزنوه للديوان ، ويربحوهم فى كل دينار ثُمْن دينار تطييبا لنفوسهم[٧٢] ، وان يضعوا ختومهم على المخازن[٧٣] ، ويطالعوا[٧٤] بمبلغ مايحصل تحت ايديهم فيها . فلما حصل عنده علم ذلك جهّز (١٧ ا) المراكب ، وحمل الغلال من النواحى الى المخازن السلطانية بمصر ، وقرّر ثمن التليس ثلاثة دنانير بعد أن كان بثمانية دنانير ، وسلّم الى الخبازين ما يبتاعونه لعمارة الأسواق ، ووظّف مايحتاج اليه البلدان القاهرة ومصر ، وكان ألف تلّيس دوارا[٧٥] فى كل يوم ، لمصر سبعمائة وللقاهرة ثلاثمائة ، فقام بالتدبير احسن[٧٦] قيام مدة عشرين شهراً الى ان أدركت غلة السنة الثانية ، فتوسع الناس بها ، وزال عنهم الغلاء ، وما كادوا يتألمون لحسن التدبير ، فلما قتل الوزير أبو محمد لم تزَ الدولة

---

(٧٢) فى و ، ويربحونهم فى كل دنانير دينارا [illegible] . والصيغة المثبتة هنا من م (١٢ ا) وهى اقرب الى [illegible]

(٧٣) فى و ، المحابر . والرسم المثبت هنا من م ([illegible] ب)

(٧٤) فى و ، ويطالبوا . والرسم المثبت هنا من م ([illegible])

(٧٥) لم يستطع الناشر ان يجد تفسيرا لهذا العدد [illegible] المراجع المتداولة بهذه الحواشى ويستطيع تفسيره [illegible] يوميا

(٧٦) فى و ، الحسن . والرسم المثبت هنا من م ([illegible])

صلاحا ، ولا استقام لها أمر ، وتناقضت عليها أمورها ، ولم يستقر لها وزير تحمد طريقته ويرضى تدبيره، وكثرت السعاية فيها ، فما هو الا يستخدم الوزير حتى يجعلوه سوقهم[٧٧] ، ويوقعوا به الظن[٧٨] ، حتى ينصرف ولم تطل مدته ، وخالط السلطان الناس ، وداخلوه بكثرة المكاتبة ، فكان لاينكر على أحد مكاتبته ، فتقدم منهم كل سفاف ، وحظى عنده عدة أوغاد ، وكثروا حتى كانت رقاعهم ارفع من رقاع الرؤساء والجلّة ، وتنقلوا فى المكاتبة الى كل فن ، حتى انه كان يصل الى السلطان فى كل يوم ثمانمائة رقعة ، فتشبهت عليه الأمور ، وانتقضت الأحوال ، ووقع الاختلاف بين عبيد الدولة ، وضعفت قوى الوزراء عن تدبيرهم لقصر مدتهم ، وأن الوزير منذ يخلع عليه إلى أن ينصرف لايفيق من التحرّز ممن يسعى عليه عند السلطان ، وتقف عليه الرجال[٧٩] ، فما يكون فيه فضل عن الدفاع عن نفسه ، فخربت أعمال الدولة وقلّ ارتفاعها[٨٠] ، وتغلب الرجال على معظمها

---

(٧٧) فى و « سومهم » ، وفى ك (٢٦ ب) « سرقهم » ، والرسم المثبت هنا من م (٢٠ ب) .

(٧٨) فى و « ويوقعوا به الطير عليه » ، والصيغة المثبتة هنا من م (٢٠ ب) .

(٧٩) يوجد بهامش الصفحة فى والجملة التالية « اللهم عافنا »

(٨٠) الارتفاع مبلغ مايتحصل من المال لديوان من دواوين الدولة ، أو هومجموع الأموال الديوانية كلها . (النويرى نهاية الأرب ، ج٨ ، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٧ ، ٢٩٧ ، المقريزى كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج١ ، ص ٥٢ ، ١١١)

واستصفوا نواحي ارتفاعها ، حتى انتهى ارتفاع الأرض السفلى[٨١] إلى ما لا نسبة له من ارتفاعها الأول ، وكان قبل سنى هذه الفتنة ستمائة ألف دينار تحمل[٨٢] دفعتين فى غرّة رجب وغرّة محرم ، فاتضع الارتفاع ، وعظمت الواجبات ، ووقع اصطلاح الأضداد على السلطان (٧ ب) ، وواصلوا اقتضاءه قيوضهم فيوفيهم واجباتهم[٨٣] ، ولازموا بابه ، ومنعوه لذاته ، وتجرءوا على الوزراء ، واستخفوا بهم وجعلوهم غرضا لسهامهم ، فكانت[٨٤] الفترات بعد صرف من ينصرف منهم اصول من مدة نظر احدهم ، فطغى الرجال ، وتجرءوا حتى خرجوا من طلب الواجبات الى المصادرة ، فاستنفدوا اموال الخليفة ، وأخلوا منها خزائنه ، وأحوجوه الى بيع أعراضه فاشتراها الناس بالقيم العادلة ، وكان الرجال يعترضون مايباع ، فيأخذ من له درهم واحد مايساوى عشرة دراهم ، ولايمكن مطالبته بالثمن . ثم زادوا فى الجراة حتى صاروا الى تقويم مايخرج من الأعراض ، فاذا حضر المقومون اخافوهم ، فيقوّمون مايساوى ألفا

---

(٨١) لعل المقصود بذلك « اسفلُ الأرضِ » ، اى الوجه البحرى الحالى .

(٨٢) هذا اللفظ غير واضح فى و ، بل يمكن قراءته « كل » ، والرسم المثبت هنا من م (٢٠ ب) .

(٨٣) فى و ، ك (١٢٧ ا) « فيومهم بيوسهم واحبابهم » ، والرسم المثبت هنا من م (٢٠ ب) .

(٨٤) فى و « وكانت » .

بمائة ومادونها ، ويعلم المستنصر وصاحب بيت المال بذلك ، ولايتمكنون من استيفاء الواجب عليهم ، فتلاشت الأمور واضمحل الملك ، وعلموا أنه لم يبق مايلتمس اخراجه لهم ، فتقاسموا الأعمال وأوقعوا التباسهم على مازاد ، [عن] الارتفاع ، وكانوا ينتقلون فيها بحكم[٨٥] غلبة من تغلب صاحبه عليها ، ودام ذلك بينهم سنوات خمسا او ستا ، ثم قصر النيل ، فنزعت الأسعار نزوعا بدد شملهم ، وفرّق إلفهم ، وشتّت كلمتهم ، [وأوقع[٨٦] الله العداوة والبغضاء بينهم] فقتل بعضهم بعضا حتى اباد خضراءهم وعفى آثارهم فَتِلْك بُيُوتُهُمْ خَاوِيَة بِما ظَلَموا .

ثم وقع فى أيام المستنصر الغلاء الذى فحش امره وشنع ذكره ، وكان أمده[٨٧] سبع سنين ، وسببه ضعف السلطنة ، واختلال أحوال المملكة ، واستيلاء الأمراء على الدولة ، واتصال الفتن بين العربان ، وقصور[٨٨] النيل ، وعدم من يزرع ماشمله الرى ، وكان ابتداء ذلك

(٨٥) فى و « حكم » والرسم المثبت هنا من م (٢١ ا) .

(٨٦) مابين الحاصرتين من م (٢١ ا) ، وكذلك ك (٣٧ ا)

(٨٧) فى و « مدة » والصيغة المثبتة هنا من م (٢١ ا) .

(٨٨) هذه الجمله واشباهها بالمتن مما يوجب الالتفات ، فارجاع الغلاء الى الأسباب التى عددها المقريزى بهذا الوضوح ليس من المألوف فى كتب المؤرخين فى العصور الوسطى فى الشرق والعرب ، وهذا مما يجعل للمقريزى مكانة خاصة بين المؤرخين ، كما يجعل للرسائل الصغيرة مثل هذا الكتاب قيمة واضحة فى فهم تاريخ مصر فى العصر الوسيط .

فى سنة سبع وخمسين وأربعمائة ، فنزع السعر ، وتزايد الغلاء ، واعقبه الوباء حتى تعطّلت الأراضى من الزراعة ، وشمل الخوف ، وخيفت السبل برا وبحرا ، وتعذّر السير الى الاماكن الا بالخفارة الكثيرة وركوب الغَرَر[٨٩] . واستولى الجوع لعدم القوت حتى أبيع رغيف خبز فى النداء بزقاق القناديل من الفسطاط كبيع الطرف بخمسة عشر دينارا (٨ ا) ، وأبيع الأردب من القمح (بثمانين دينارا[٩٠]] ، واكلت الكلاب والقطاط حتى قلّت الكلاب ، فبيع كلب ليؤكل بخمسة دنانير ، وتزايد الحال حتى اكل الناس بعضهم بعضا ، وتحرّز الناس ، فكانت طوائف تجلس بأعلى بيوتها ومعهم سَلَب وحبال فيها كلاليب ، فاذا مر بهم احد ألقوها عليه ونشلوه فى أسرع وقت وشرحوا لحمه وأكلوه . ثم آل الأمر الى أن باع المستنصر كل ما فى قصره من ذخائر وثياب [وأثاث[٩١]] وسلاح وغيره ، وصار يجلس على حصير ، وتعطّلت دواوينه ، وذهب وقاره ، وكانت نساء القصور تخرجن ناشرات شعورهن تصحن « الجوع ! الجوع ! » تُرِدْنَ المسير الى العراق ، فتسقطن عند المصلى ، وتمتن جوعا .

---

(٨٩) الغرر التعرض للخطر . وركوب الغرر هو الإقدام على شيء مع التعرض للخطر (المحيط) .

(٩٠) مابين الحاصرتين من م (٢١ ا)

(٩١) اضيف مابين الحاصرتين من م (٢١ ب)

واحتاج المستنصر حتى باع حلية[٩٢] قبور آبائه] . وجاءه الوزير يوما على بغلته فأكلتها العامة ، فشنق طائفة منهم ، فاجتمع عليهم الناس فأكلوهم . وافضى الأمر الى ان عدم المستنصر القوت ، وكانت الشريفة بنت صاحب السبيل[٩٣] تبعث اليه فى كل [يوم[٩٤]] بقعب من فتيت ، من جملة ما كان لها من البر والصدقات فى تلك الغلوة ، حتى انفقت مالها كله ، وكان يجلّ عن الإحصاء فى سبيل البر . ولم يكن للمستنصر قوت سوى ما كانت تبعث به اليه ، وهو مرة واحدة فى اليوم والليلة .

ومن غريب ما وقع أن امرأة من أرباب البيوتات أخذت عقدا لها قيمته ألف دينار ، وعرضته على جماعة فى أن يعطوها به دقيقاً ، وكلٌ يعتذر إليها ويدفعها عن نفسه إلى أن رحمها بعض الناس وباعها به تلّيس دقيق بمصر . وكانت تسكن بالقاهرة ، فلما أخذته أعطت بعضه لمن يحميه من النّهابة فى الطريق ، فلما وصلت إلى باب زويلة تسلّمته من الحماة ومشت قليلا ، فتكاثر الناس عليها وانتهبوه نهبا ، فأخذت هى أيضا مع الناس من الدقيق مِلء يديها لم يَنُبها غيره ، ثم عجنته وشوته ، فلما صار

---

(٩٢) مابين الحاصرتين من م (٢١ ب) .

(٩٣) ليس بين أسماء الوظائف الواردة فى باب الإدارة الحكومية زمن الفاطميين بالقلقشندى (صبح الأعشى ، ج٣ ، ص ٤٧٢ ، ومابعدها) ، وظيفة بهذا الاسم .

(٩٤) أضيف مابين الحاصرتين من م (٢١ ب) .

قرصة أخذتها معها ، وتوصّلت إلى أحد أبواب القصر ، ووقفت على مكان مرتفع ، ورفعت القرصة على يدها بحيث يراها الناس ، ونادت بأعلى صوتها : « يا أهل القاهرة ! ادعوا لمولانا المستنصر الذى أسعد الله الناس بأيامه ، وأعاد عليهم[٩٥] بركات حسن نظره حتى تقوّمت علىّ هذه القرصة بألف دينار » . (٨ ب) فلما اتّصل به ذلك امتعض له ، وقدح فيه وحرّك منه ، وأحضر الوالى وتهدّده وتوعّده ، وأقسم له بالله جلّت قدرته انه إن لم يَظْهر الخبز فى الأسواق وينحلّ السعر إلا ضرب رقبته وانتهب ماله ، فخرج من بين يديه، وأخرج من الحبس قوما وجب عليهم القتل ، وأفاض عليهم ثيابا واسعة وعمائم مدوّرة وطيالس سابلة[٩٦] ، وجمع تجار الغلة والخبازين والطحانين ، وعقد مجلسا عظيما ، وأمر بإحضار واحد من القوم ، فدخل فى هيئة عظيمة ، حتى إذا مثل بين يديه قال له : « ويلك ! ماكفاك أنك خنت السلطان ، واستوليت على مال الديوان إلى أن أخربت الأعمال ومحقت الغلال ، فأدّى ذلك الى اختلال الدولة وهلاك الرعية ؟ اضرب رقبته ! » فضربت فى الحال ، وتركه ملقى بين يديه ، ثم أمر باحضار آخر منهم ، فقال له : « كيف جَسُرت على مخالفة الأمر لما نُهى عن احتكار الغلة ، وتماديت على ارتكاب مانهيتُ عنه الى أن تشبّه بك سواك ، فهلك الناس ؟

---

(٩٥) فى و « عليها » .

(٩٦) يفهم من سياق العبارة ان هذه الملابس كانت مما يميز التجار من غيرهم من أصناف السكان بالقاهرة ، فى ذلك العهد

اضرب رقبته ! » ، [فضربت[٩٧] فى الحال] . واستدعى آخر ، فقام إليه الحاضرون من التجار والطحانين والخبازين ، وقالوا « أيها الأمير ! فى بعض ماجرى كفاية ، ونحن نخرج الغلة ، وندير الطواحين ، ونعمر الأسواق بالخبز ، ونرخص الأسعار على الناس ، ونبيع الخبز رطلا بدرهم » ، فقال : « مايقنع الناس[٩٨] منكم بهذا » فقالوا : « رطلين » ، فأجابهم بعد الضراعة ، ووفُّوا بالشرط ، وتدارك الله الخلق وأجرى النيل ، وسكنت الفتن ، وزرع الناس وتلاحق الخير ، وانكشفت الشدة وفرجت الكربة ، وخبر هذه الغلوات مشهور[٩٩] ، وفى هذا القدر كفاية من التعريف[١٠٠] بها ، والله يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ .

ثم وقع غلاء فى أيام الخليفة الآمر بأحكام الله ، ووزارة الأفضل ، بلغ القمح فيه كلّ مائة أردب بمائة وثلاثين

(٩٧) مابين الحاصرتين وارد فى ك فقط (٢٨ ب) .
(٩٨) فى م (٢١ ب) « السلطان » .

(٩٩) فى و « مشهورة » .
(١٠٠) تعرف هذه النكبة فى الكتب العربية باسم « الشدة العظمى » وقد شبهها غير واحد من المؤلفين بأيام القحط الذى ظل بمصر سبع سنوات متتالية زمن النبى يوسف عليه السلام . انظر ابن اياس . بدائع الزهور ، ج١ ، ص ٦٠ ـ ٦٢ ، المقريزى . المواعظ والاعتبار . ج١ ، ص ٣٣٥ ـ ٣٣٨ ، عنان : فى مصر الإسلامية ، ص ٨٨ ـ ٩٠ . زكى حسن كنوز الفاطميين ، ص ١٤ ـ ١٦ ، وانظر ايضا ماورد بهذه الكتب من المراجع التى تعرضت لوصف تلك الجائحة .

دينارا ، فتقدَّم ، [الخليفة إلى] القائد أبى عبد الله بن فاتك - الملقَّب بعد ذلك بالمأمون البطائحى - أن يدبِّر الحال ، فختم على مخازن الغلات ، واحضر اربابها وخيَّرهم فى أن تبقى غلاتهم تحت الختم إلى أن يصل المَغَلّ الجديد ، أو يفرج عنها[١٠١] وتباع (١٩) بثلاثين دينارا[١٠٢] كل مائة أردب ، فمن أجاب أفرج عنه ، وباع بالسعر المذكور ، ومن لم يجب أبقى الختم على حواصله[١٠٣] ، وقَدَّر مايحتاج اليه الناس فى كل يوم من الغلة ، وقَدَّر الغلال التى أجاب التجار إلى بيعها بالسعر المعيَّن ، وماتدعو إليه الحاجة بعد ذلك بعد من غلات الديوان على الطحانين بالسعر ، فلم يزل الأمر على ذلك الى أن دخلت الغلَّة الجديدة ، فانحلَّت الأسعار ، واضطر اصحاب الغلة المخزونة ، إلى بيعها خشية من السوس ، فباعوها بالنزر اليسير ، وندموا على مافاتهم [من البيع[١٠٤]] بالسعر الأول .

ثم وقع غلاء شنيع وقحط ذريع فى أيام الحافظ لدين

---

(١٠١) فى و « أو يفرج الله تعالى عنهم » . والصيغة المثبته هنا من م (٢٢ ب) .

(١٠٢) فى و « دينار » .

(١٠٣) فى و « ابقى الختم عليه » . والرسم المثبت هنا من م (٢٢ ب)

(١٠٤) أضيف مابين الحاصرتين من م (٢٢ ب)

الله ، ووزارة الأفضل ابن وحش[١٠٥] ، إلا أنه لم يستمر ، فإن الأفضل المذكور [كان قد] ركب إلى الجامع العتيق بمصر ، واحضر كل من يتعلّق به ذكر الغلة ، وأدّب جماعة من المحتكرين ومن يزيد في الأسعار ، ووظف عليهم القيام بما يحتاج اليه في كل يوم ، وباشر الأمر بنفسه وأخذ فيه بالحد ، فلم يَسَع احد خلافه ، ولم يزل الحال كذلك إلى أن منّ الله تعالى بالرخاء ، وكُشِف عن الناس مانزل بهم من البلاء ، إنَّ رَبِّى لَطِيفٌ لِمَا يَشاء إنهُ هُوَ الْعَلِيم الحكِيمُ .

ثم وقع غلاء في أيام الفائز ، بوزارة الصالح طلائع بن رزّيك ، بلغ فيه الأردب خمسة دنانير ، لقصور ماء النيل[١٠٦] عن الوفاء ، وكان بالأهراء[١٠٧] من الغلات ما

---

(١٠٥) كذا في و ، وهو في م (٢٢ ب) وخشي ، وقد اختلفت المراجع المتداولة في هذه الحواشي في اسم هذا الوزير ، فهو في السيوطي (حسن المحاضرة ، ج٢ ، ص ١١٨) رضوان بن الوحشي ، وفي ابي المحاسن (النجوم الزاهرة ـ طبعة القاهرة ـ ج٥ ، ص ٢٤١ ، ٢٨١) رضوان بن ولخشي ، وفي (Précis De L'Histoire D'Egypte: T.II.P.327) رضوان فقط .

(١٠٦) نسب ابو المحاسن (النجوم الزاهرة ـ طبعة القاهرة ـ ج٥ ، ص ٣٢٩) هذا الغلاء يُعزى الى احتكار ابن رزيك للغلال

(١٠٧) الأهراء هي الأماكن التي تخزن بها الغلال والاتبان الخاصة بالخليفة او السلطان ، احتياطا لامثال الطوارىء الاقتصادية الواردة بالمتن ، وكانت لاتفتح الا عند الضرورة ، وهي غير الشون ، فهذه يوضع بها ما يستهلك طول السنة من غلال واحطاب واتبان (المقريزي السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج١ ، ص ٥٠٨ ، حاشية ١)

لايحصى ، فأخرج جملة كثيرة[١٠٨] من الغلال وفرقها على الطحانين ، وأرخص سعرها ، ومنع [من] احتكارها ، وأمر الناس ببيع الموجود منها ، وتصدّق على جماعة من المتجملين[١٠٩] والفقراء بجملة كثيرة . وتصدّق سيف[١١٠] الدين حسين وغيره من الأمراء وأرباب الجهات[١١١] بالقصر مانفّس عن الناس ، ولم يستمر [الحال] على ذلك سوى مدة يسيرة ، حتى فرّج الله ، وهجم الرخاء .

ثم وقع الغلاء فى الدولة الأيوبية وسلطنة العادل أبى

---

(١٠٨) فى و « يسيرة » ، والرسم المثبت من م (٣٢ ب) ، وهو أقرب للمعقول .

(١٠٩) المقصود بلفظ المتجملين هنا الفقراء الذين لايظهرون المسكنة والذل على انفسهم (محيط المحيط)

(١١٠) كان هذا الأمير ابن أخى الوزير طلائع بن رزيك ابو المحاسن (النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة - ج٥ - ص ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧)

(١١١) لعل المقصود بأرباب الجهات أهل اليسر والغنى (Biens, Riehesses) ، نقلا عن (Dozy: Supp Dict Ar.) . والجهات - ومفردها جهة - الضرائب الديوانية أيضا ، كالجهة المفردة ، وجهات ثغر دمياط . انظر المقريزى (السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج١ ، ص ٢٧٢) ، والقلقشندى (صبح الأعشى ، ج٣ ، ص ٤٦٢ ، ٤٦٤) . وكذلك . (Quatremere Histoire Des Sultans Mamlouks 1. 1. 17 N. 17)

بكر بن ايوب ، فى سنة [ست و[١١٢]] تسعين وخمسمائة : وكان سببه توقف النيل عن الزيادة وقصوره عن العادة ، فانتهت الزيادة إلى اثنى عشر ذراعا ، وأصابع ، فتكاثر مجيء الناس من القرى إلى القاهرة من الجوع ، ودخل فصل الربيع فهبّ هواء أعقبه وباء وفناء ، وعدم القوت حتى أكل (٩ ب) الناس صغار بنى آدم من الجوع ، فكان الأب يأكل ابنه مشويا ومطبوخا ، والمرأة تأكل ولدها ، فعوقب جماعة بسبب ذلك ، ثم فشا الأمر وأعيا الحكام ، فكان يوجد بين ثياب الرجل والمرأة كتف صغير أو فخذه أو شيء من لحمه ، ويدخل بعضهم إلى جاره فيجد القِدر على النار فينتظرها حتى تتهيأ ، فإذا هى لحم طفل ، وأكثر ما يوجد ذلك فى أكابر البيوت . ووجدت لحوم الأطفال بالأسواق والطرقات مع الرجال والنساء مختفية ، وغُرق[١١٣] فى دون شهرين ثلاثون امرأة بسبب ذلك . ثم تزايد الأمر حتى صار غذاء الكثير من الناس لحوم بنى آدم بحيث ألفوه ، وقلّ منعهم منه لعدم القوت من جميع الحبوب وسائر الخضراوات وكل

---

(١١٢) اضيف مابين الحاصرتين من م (٢٣ ا) . انظر المقريزى (كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج١ ص١٥٦ ، ومابعدها) ، وعبد اللطيف البغدادى (كتاب الافادة والاعتبار ص ٦٢) ومابعدها ، وابن اياس (بدائع الزهور ، ج١ ، ص ٧٦) ، حيث توجد تفصيلات ضافية بصدد هذا الغلاء وما أعقبه فى السنوات التالية من قحط ووباء

(١١٣) كذا فى و ، ك (٢٩ ب) ، وهو فى م (٢٣ ا) ، حرق .

ماتنبته الأرض ، فقد كان آخر الربيع احترق ماء النيل فى برمودة حتى صار المقياس فى بَرّ مصر ، وانحسر الماء منه إلى بر الجيزة ، وتغير طعم الماء وريحه ، ثم أخذ الماء فى الزيادة قليلا قليلا إلى السادس عشر من مسرى ، فزاد إصبعاً واحداً ، ثم وقف أياما ، واخذ فى زيادة قوية أكثرها ذراع إلى أن بلغ خمسة عشر ذراعاً وست عشرة إصبعاً ، ثم انحط من يومه ، فلم تنتفع به البلاد لسرعة نزوله . وكان أهل القرى قد فنوا ، حتى أن القرية التى كان فيها خمسمائة نفس لم يتأخر بها سوى اثنين أو ثلاثة ، ولم تعمر الجسور ولا مصالح البلاد لعدم البقر فإنها فقدت ، حتى بيع الرأس الواحد [من البقر] بسبعين ديناراً ، والهزيل بستين دينارا ، وجافت الطرق كلها بمصر والقاهرة وسائر دروب النواحى بجميع الاقاليم من كثرة الموتان ، ومازرع على قلته أكلته الدودة ، ولم يمكن ردّه لعدم التقاوى والأبقار ، واستمر أكل لحوم الأطفال ، وعُدِم الدجاج جملة ، وكانت الأفران إنما يوقد فيها بأخشاب البيوت ، وكانت جماعة من أهل الستر يخرجون فى الليل ويتحطّبون من المساكن الخالية ، فاذا اصبحوا باعوها ، وكانت الأزقة كلها بالقاهرة ومصر لايرى فيها من الدور المسكونة الا القليل . وكان الرجل بالريف فى أسفل مصر وأعلاها (١٠١) يموت وبيده المحراث ، فيخرج آخر للحرث فيصيبه ما أصاب الأول ، واستمر النيل ثلاث سنين

متوالية لم يطلع منه إلا القليل ، فبلغ الأردب من القمح الى ثمانية دنانير ، وأطلق العادل للفقراء شيئًا من الغلال ، وقسم الفقراء على أرباب الأموال ، وأخذ منهم اثنى عشر الف نفس ، وجعلهم فى مناخ[١١٤] القصر ، وأفاض عليهم القوت ، وكذلك فعل جميع الأمراء وأرباب السعة والثراء ، وكان الواحد من أهل الفاقة اذا امتلا بطنه بالطعام بعد طول[١١٥] الطوى سقط ميتا ، فيدفن منهم كل يوم العدّة الوافرة ، حتى أن العادل قام فى مدة يسيرة بمواراة نحو[١١٦] مائتى الف وعشرين الف ميت ، فإن الناس كانوا يتساقطون فى الطرقات من الجوع ، ولايمضى يوم حتى يؤكل عدة من بني آدم ، وتعطلت الصنائع ، وتلاشت الأحوال ، وفنيت الأقوات والنفوس حتى قيل : سنة سبعُ افترست أسباب الحياة ، فلما أغاث الله الخلق بالنيل لم يوجد أحد يحرث او يزرع[١١٧] .

---

(١١٤) المناخ فى الاصل المكان المخصص لاناخة الجمال السلطانية (المقريزى السلوك لمعرفة دول الملوك ، ح ١، ص ٢٠٦ ، حاشية ٥) وهو هنا بمعنى مخزن الغلال ، كالأهراء والشون ، (ابن مماتى قوانين الدواوين ، ص ١٩) انظر ايضا ص ٢٨ ، حاشية ٤

(١١٥) فى و « حلول الطول » ، والصيغة المثبتة هنا من م (٢٢ ب) ، وكذلك ك (٣٠ أ) .

(١١٦) فى و « فى مدة يسيرة لمواراة بعض من مات نحو مائتى الف وعشرين » والعبارة المثبتة هنا من م (٢٣ ب)

(١١٧) فى و« يحرث ولا يزرع »

بخرج الأجناد بغلمانهم وتولوا ذلك بأنفسهم ، ولم تزرع اكثر البلاد لعدم الفَلّاح وعدمت الحيوانات جملة ، فبيع فرّوج بدينارين ونصف ، ومع ذلك كانت المخازن مملوءة غلالا ، والخبز متيسر الوجود يباع كل رطل بدرهم ونصف ، وزعم كثير من أرباب الأموال ان هذا الغلاء كسنى يوسف عليه السلام ، وطمع أن يشترى بما عنده من الأقوات أموال أهل مصر ونفوسهم ، فأمسك الغلال وامتنع من بيعها . فلما وقع الرخاء ساست كلها ولم ينتفع بها [فرماها(١١٨)]. واصيب كثير ممن اقتنى المال من الغلال ، فبعضهم مات عقب ذلك شرّ ميتة ، وبعضهم اجيح فى ماله ، إنَّ رَبَّكَ لبِالمرصَاد [وَهُوَ الفَعَّالُ لِمَا يُرِيدُ(١١٩)]

ثم وقع غلاء بالدولة التركية بسلطنة العادل كُتُبُغا (١٢٠) ، فى سنة ست وتسعين وستمائة وذلك أن بلاد برْقة لم تمطر ، فقحطت بلادها ، وجفت الأعين منها ، وعمّ أهلها الجوع لعدم القوت ، فخرج منها نحو من ثلاثين

---

(١١٨) اضيف مابين الحاصرتين من م [illegible]

(١١٩) مابين الحاصرتين وارد فى [illegible]

(١٢٠) يوجد بهامش الصفحة [illegible] بعبارة [illegible] كتبغا بضم الكاف وسكون [illegible] موحدة .

الف نفس بعيالهم وانعامهم يريدون مصر[١٢١] ، فهلك معظمهم جوعا وعطشا ، ووصل اليسير منهم فى جهد وقلة ، وتأخر الوَسْمى[١٢٢] ببلاد الشام حتى فات أوان الزرع ، فاستسقوا ثلاثا فلم يسقوا ، ثم اجتمع الكافة وخرجوا للاستسقاء ، وضجوا وابتهلوا إلى الله سبحانه ، فأغاثهم ، وسقاهم حتى رجعوا فى المياه إلى البلد ، ووقف النيل بمصر عن الزيادة ، فتحركت الأسعار ، وتأخر المطر ببلاد المقدس والساحل حتى فات [أوان] الزرع ، وجفّت الآبار ، ونضب ماء عين سلوان [بالقدس][١٢٣] . وكان مبلغ ماء النيل فى هذه السنة ، أعنى سنة اربع وتسعين ، ستة عشر ذراعا وسبع عشرة

---

(١٢١) لعل السبب في خروج ذلك العدد من برقة الى مصر من دون غيرها من خضراء البلاد المجاورة كإفريقية (تونس) مثلا ، ان برقة ـ او على الاقل القسم الشرقى منها حتى جهة العقبة ـ كانت تابعة لمصر ، يقطعها السلطان بالمناشير تارة لامرائه من المماليك ، وتارة لرؤساء العرب الطاعنين هناك . انظر القلقشندى ، (صبح الاعشى ج٣ ، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦) .

(١٢٢) الوسمى هنا مطر الخريف ، ومن معانيه ايضا محصول الذرة الأول (Dozy. Supp. Dict. Ar)

(١٢٣) اضيف مابين الحاصرتين من م (٢٤ ا) . وتقع عين سلوان بوادى جهنم (Valley of Kedron) بالقدس جنوبى دائرة الحرم (Haram Area) ، وربما خصها المقريزى بهذه الاشارة لكونها عينا مباركة بالقدس ، او لأنها كانت تسقى اراضى موقوفة على الفقراء . انظر (Le Strange. Palest. Under Moslems, pp. 74, 162, 179, 212, 220, 223)

إصبعا ونزل سريعا ، وكُسِر [بحر] ابى المنجا (١٢٤) قبل أوانه بثلاثة خوفا من النقص ، فبلغ كل اردب من القمح الى مائة درهم ، والشعير الى ستين ، والفول الى خمسين ، واللحم ثلاثة دراهم الرطل ، فأخرجت الغلال من الأمراء ، وفُرّقت فى المخابز والجرايات لكل صاحب جراية ست جرايات فى شهرين ، وكان راتب البيوت والجرايات لأرباب الرواتب فى كل يوم خمسين وستمائة (١٢٥) أردب ، مابين قمح وشعير ، وراتب الحوائج خاناه (١٢٦) عشرين الف رطل لحم فى اليوم ، وكان قد ظهر الخلل فى الدولة لقلة المال وكثرة النفقات ، فتعدّدت المصادرات للولاة والمباشرين ، وطرحت البضائع بأغلى الأثمان على التجار .

ودخلت سنة خمس وتسعين وبالناس شدة من الغلاء وقلة الواصل ، إلا انهم يمنّون انفسهم بمجيء الغلال الجديدة ، وكان قد قرب أوانها ، فعند إدراك الغلال هبّت ريح سوداء مظلمة من نحو بلاد برقة هبوبا عاصفا ،

---

(١٢٤) حفرت هذه الترعة فى العهد الفاطمى لرى بعض اراضى الحوف الشرقى للدلتا بماء النيل . وكان المتكلف بالقيام على حفرها أبو المنجا شعيا اليهودى فعرفت باسمه ، وكان ميعاد كسرها من أعياد فيض النيل بالقاهرة ، زمن الفاطميين والايوبيين (المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج١ ، ص ٧١ ، ٤٨٧ ، القلقشندى : صبح الأعشى ، ج[illegible] ، ص ٣٠٥ - ٣٠٦) .

(١٢٥) كذا فى و ، ك (٣٠ ب) . وهو فى م [illegible] : سبعمائة .

(١٢٦) الحوائج خاناه لفظ مركب من كلمتين حوائج وهى عربية ، وخاناه وهى فارسية ، ومعناه معا فى مصطلح الدولة المملوكية بمصر بيت الحوائج واللوازم التابع لسلطان او امير (انظر المقريزى : كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج١ ، ص ٤٥٩ ، حاشية ٤)

وحملت ترابا أصفر كسا زروع تلك البلاد . فهلكت كلها
ولم يكن بها إذ ذاك الا زرع قليل ، ففسدت بأجمعها،
وعمت تلك الريح[١٢٧] والتراب اقليم البحيرة والغربية
وإقليم الشرقية ، ومرّت إلى الصعيد الأعلى . فهلك
الزرع ، وفسد الصيفى من الزرع ، كالأرز والسمسم
والقلقاس وقصب السكر ، وسائر مايزرع على السواقي ،
فتزايدت الأسعار ، واعقبت تلك الريح أمراض وحميات
عمت سائر الناس ، فنزع سعر السكر والعسل ومايحتاج
اليه المرضى ، (١١١) وعدمت الفواكه ، وأبيع الفروج
بثلاثين درهما ، والبطيخة بأربعين ، والرطل من البطيخ
بدرهم ، والسفرجل ثلاث حبات بدرهم ، [والبيض[١٢٨]
كل ثلاث حبات بدرهم] . وتزايد القمح إلى مائة وتسعين
الأردب ، والشعير إلى مائة وعشرين ، والفول والعدس
الى مائة وعشرة دراهم الأردب ، واقحطت بلاد القدس
والساحل ومدن الشام الى حلب ، فبلغت الغرارة القمح
الى مائتى درهم وعشرين ، والشعير بالنصف من ذلك ،
واللحم الرطل الى عشرة دراهم ، والفاكهة الى اربعة
امثالها ، وكان ببلاد الكرك والشوبك وبلاد الساحل لما
يرصد للمهمات والبواكر[١٢٩]ماينيف عن عشرين الف

(١٢٧) فى و : الزروع ، وهو خطأ واضح ، واللفظ المثبت هنا من م (٢٤ ب)

(١٢٨) اضيف مابين الحاصرتين من م (٢٤ ب)

(١٢٩) البواكر جمع بيكار ، وهو لفظ فارسى معرب ، وقد جرى فى مصطلح الدولة المملوكية بمصر للدلالة على الحملات الحربية والحروب عامة . انظر المقريزى (كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ص ١٠٥ ، حاشية ١ ، ص ٥٢٦ ، ٦١٦) .

عزارة ، فحملت إلى الأمصار ، واقحطت مكة ، فبلغ الاردب القمح بها الى تسعمائة درهم ، والشعير الى سبعمائة ، فرحل اهلها حتى لم يبق بها الا اليسير من الناس . ونزحت سكان قرى الحجاز[١٣٠] . وعدم القوت ببلاد اليمن واشتدّ [بها] الوباء ، فباعوا اولادهم فى شراء القوت ، وفروا الى نحو حَلْى[١٣١] بنى يعقوب ، فالتقوا بأهل مكة وضاقت بهم البلاد ، ففنوا كلهم بالجوع الا طائفة قليلة ، وقحطت بلاد الشرق ، وعدمت دوابهم وهلكت مراعيهم ، وامسك القطر عنهم واشتدّ الأمر بمصر ، وكثر الناس بها من أهل الآفاق ، فعظم الجوع ، وانتهب الخبز من الأفران والحوانيت ، حتى كان العجين اذا خرج إلى الفرن انتهبه الناس فلا يحمل إلى الفرن ، ولايخرج الخبز منه إلا ومعه عدة يحمونه[١٣٢] بالعصى من النهابة . فكان من الناس من يُلقى نفسه على الخبز ليخطف منه ، ولايبالى بما ينال رأسه وبدنه من الضرب ، لشدّة مانزل به من الجوع .

فلما تجاوز الأمر الحد أمر السلطان بجمع الفقراء

---

(١٣٠) فى و « نزعت » ، والصيغة المثبتة هنا من م (٢٥ ا) ، وكذلك ك (٣١ ا) .

(١٣١) فى و « حلل » ، وكذلك فى ك (٣١ ب) ، وفى م (٢٥ ا) « جلى » ، والرسم المثبت هنا من ياقوت (معجم البلدان ، ج٢ ، ص ٣٢٧) ، حيث وردت « حلى » فقط ، وانها بلد باليمن على ساحل البحر

(١٣٢) فى و « يحملونه » ، والرسم المثبت هنا من م (٢٥ ا)

وذوى الحاجات ، وفرّقهم على الأمراء ، فأرسل إلى أمير المائة مائة [فقير[١٣٣]] وإلى أمير الخمسين خمسين ، حتى كان لأمير العشرة عشرة ، فكان من الأمراء من يطعم سهمه من الفقراء لحم البقر مثرودا من مرقة الخبز ، يمدّه لهم سماطا يأكلون جميعا ، وفيهم من يعطى فقراءه رغيفا رغيفا ، وبعضهم كان يفرّق الكعك ، وبعضهم يعطى رقاقا فخف ما بالناس من الفقر ، وعظم الوباء فى الأرياف والقرى ، وفشت الأمراض بالقاهرة ومصر ، وعظم الموتان (١١ ب) ، وطُلبت الأدويَة للمرضى ، فباع عطار برأس حارة الديلم من القاهرة فى شهر واحد بمبلغ اثنين وثلاثين ألف درهم ، وبيع من دكان يعرف بالشريف عَطوف من سوق السيوفيين بمثل ذلك ، وكذلك حانوت بالوزيرية ، [وآخر خارج[١٣٤] باب زويلة - بيع فى كل واحد منها بنحو من مثل ذلك] وطُلب الأطباء ، وبُذلت لهم الأموال ، وكثر تحصيلهم فكان كسب الواحد منهم فى اليوم مائة درهم ، ثم أعيا الناس كثرة الموت ، فبلغت عدة من يرد اسمه الديوان السلطانى فى اليوم ماينيف عن ثلاثة آلاف[١٣٥] نفس ، وأما الطرحاء

---

(١٣٣) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، ولكنه فى م (٢٥ أ)

(١٣٤) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، ولكنه فى م (٢٥ أ) ، وفى ك (٣١ ب) .

(١٣٥) فى م (٢٥ ب) فقط « تلثماية »

فلم يحصر عددهم بحيث ضاقت الارض بهم ، وحُفرت لهم الآبار والحفائر وألقوا فيها ، وجافت الطرق والنواحى والأسواق من الموتى ، وكثر أكل لحوم بنى آدم خصوصا الأطفال ، فكان يوجد الميت وعند رأسه لحم الآدمى ، ويُمْسَك بعضهم فيوجد معه كتف صغير أو فخذه او شىء من لحمه ، وخلت الضياع من أهلها ، حتى إن القرية التى كان بها مائة نفس لم يتأخر بها الا نحو العشرين ، وكان أكثرهم يوجد ميتا فى مزارع الفول لايزال يأكل منه إذا وجده حتى يموت ، ولايستطيع الحراس ردهم لكثرتهم .

ومع ذلك زَكَتْ(١٣٦) الغلال فى الكيل أضعاف المفهوم(١٣٧) : ولقد كان للأمير فخر الدين الطنبغا المساحى من جملة زرعه مائة فدان فولا لم يمنع أحدا من الأكل منها فى موضع الزرع ، ولم يمكن أحدا ان يحمل منه شيئا . فلما كان أوان الدراس لم يَرْضَ بمن وكل إليه أمر الزرع حتى خرج بنفسه ، ووقف على أجران تلك المائة فدان الفول ، فإذا تل عظيم من القشر الذى أكل الفقراء فوله أخضر ، فطاف به وفتشه فلم يجد به شيئا من الفول ، فأمر به عند انقضاء شغله أن يدرس لينتفع بتبنه ، فحُصل منه سبعمائة وستون أردبا ، فعُد ذلك من بركة الصدقة وفائدة أعمال البر ، والله يُضَاعِف لِمَنْ يَشَاء والله وَاسِعٌ عَلِيم .

(١٣٦ ، ١٣٧) في و « فزكت » ، وفى ك (١٣٢ ا) ايضا ، ولا وجود لهذه الجملة المحدودة بالرقمين فى م (٢٥ ب)

وكثرت أرباح التجار والباعة ، وازدادت فوائدهم . فكان الواحد من الباعة يستفيد فى اليوم المائة والمائتين ، ويصيب الأقل من السوقة [ربحاً] فى اليوم ثلاثين درهما ، وكذلك كانت مكاسب أرباب الصنائع ، واكتفوا بذلك طول (١١٢ أ) الغلاء . وأصيب جماعة كثيرة ممن ربح فى الغلال - من الأمراء والجند وغيرهم - فى مدة الغلاء ، إما فى نفسه بآفة من الآفات ، أو بإتلاف ماله التلاف الشنيع ، حتى لم ينتفع . فلقد كان لبعضهم ستمائة أردب باعها بسعر مائة وخمسين الأردب وبأزيد من ذلك ، فلما ارتفع السعر عمّا باع به ندم على بيعه الأول حيث لم ينفعه الندم ، فلما صار اليه ثمن الغلال انفق معظمه فى عمارة دار ، وزخرفها وبالغ فى تحصينها واجادتها ، حتى اذا فرغت وظنّ أنه قادر عليها اتاها أمر ربها فاحترقت بأجمعها ، وأصبحت لاينتفع بها بشىء .

وحصلت الفتنة بين السلطان والأمراء ، وتوقفت أحوال[١٣٨] الوزير [فخر الدين[١٣٩] بن الشيلى] ، وازداد ظلم أتباع السلطان ومماليكه ، [وتكاثر[١٤٠]

(١٣٨) فى و « الاحوال » ، والصيغة المثبتة هنا من م (١٢٦ ا)

(١٣٩) اضيف مابين الحاصرتين مما يلى بهذه الصفحة (سطر ١٣) وقد تقلد هذا الوزير منصب الوزارة مرات حتى اوائل الحكم الثالث للسلطان الناصر محمد بن قلاون ، المقريزى (كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج١ ، ص ٨٠٨ ، ٨١٦ ، ٨٣٦) ، وكذلك Zettersteen (Beitrage. pp. 33, 37, 40, 43. 145. 135) .

(١٤٠) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، ولكنه فى م (١٢٦ أ) ، وفى ك (٣٢ ب) .

جـورهم] ، وعظم طمعهم فى أخـذ البـراطيـل والحمايات[١٤١] ، وكثر عسفهم وغصبهم من الأمراء ، ولعبت الناس فى الفلوس لما ضربت ، فنودى أن يستقر الرطل منها بدرهمين ، وزنة الفلس درهم ، هذا أول ما عُرف من وزن الفلوس ، واشتدّ ظلم الوزير - وهو الصاحب فخر الدين [بن] الخليلى - لتوقّف أحوال الدولة من كثرة الكلف ، فأرصد متحصل المواريث[١٤٢] للغداء والعشاء ، وأخذ الأموال الموروثة ولو كان الوارث ولدا أو غيره . فإذا

---

(١٤١) عرف المقريزى (المواعظ والاعتبار ، ج١ ، ص ١٠٣ - ١١١) فى باب اقسام مال مصر ، هذين النوعين من الضرائب واتى على تاريخهما فى عبارة واضحة مختصرة ، ونصها (ص ١١١) : « واما البراطيل ، وهى الأموال التى تؤخذ من ولاة البلاد ومحتسبيها وقضاتها وعمالها ، فأول من عمل ذلك بمصر الصالح بن رزيك فى ولاة النواحى فقط ، ثم بطل وعملَ فى ايام العزيز بن صلاح الدين [الأيوبى] احيانا ، وعمله الأمير شيخون فى الولاة فقط ، ثم افحش فيه الظاهر برقوق .. واما الحمايات والمستأجرات فشىء حدث فى ايام الناصر فرج [بن برقوق]، وصار لذلك ديوان ومباشرون . وعمل مثل ذلك الأمراء وهو من اعظم اسباب الخراب .. »

(١٤٢) المقصود بالمواريث هنا المال المتحصل من المواريث الحشريه ، وقد شرح المقريزى (المواعظ والاعتبار ، ج١ ، ص ١١١) ، اصله وطرق تحصيله فى عصره بالاتى : « واما المواريث فانها فى الدولة الفاطمية لم تكن كما هى اليوم ، من اجل ان مذهبهم يورث ذوى الأرحام ، وان البنت اذا انفردت استحقت المال باجمعه ، فلما انقضت ايامهم ، واستولت الدولة الأيوبية ، ثم الدولة التركية ، صار من جملة اموال السلطان مال المواريث الحشرية ، وهى التى يستحقها بيت المال عند عدم الوارث ، فتعدل فيه الوزارة مرة ، وتظلم اخرى » .

طالبه الولد بميراث أبيه ، او الوارث بما انجرّ اليه من الإرث ، كلّفه إلى اثبات نسبه أو استحقاقه ، فلا يكاد يثبت ذلك إلا بعد عناء طويل ومشقة ، فإذا تمّ الإثبات أحاله على المواريث ، حتى إذا مات آخر وله مال ووارث من ولد ذكر او غيره فعل معهم كذلك ، فتعجز الورثة من الطلب ، فتترك [المطالبة(١٤٣)] .

واشتدّ الأمر على التجار لرمى البضائع عليهم بزيادة الأثمان والقيم ، وكثرت المصادرات فى الولاة وأرباب الأموال ، وعظم الجور على أهل النواحى ، وحُملت التقاوى السلطانية من الضِّياع ، واشتدّ الأمر على أهل دمشق ونابلس وبعلبك والبقاع وغيرها ، وكانت أيام فى غاية الشدة من الغلاء وكثرة الأمراض [والموت(١٤٤)] وعموم الظلم .

ووقع بآخر هذا الغلاء أعجوبة فى غاية الغرابة لم يسمع بمثلها ، وهى أن رجلا من أهل الفلح بحبة عسال - إحدى قرى دمشق الشام - خرج بثور(١٤٥) (١٢ ب) له ليَرد الماء ، فإذا عدة(١٤٦) من الفلاحين قد وردوا(١٤٧)

(١٤٣) اصيف مابين الحاصرتين من م (٢٦ ا) .
(١٤٤) اضيف مابين الحاصرتين من م (٢٦ ا)
(١٤٥) فى و « تور » والرسم المثبت هنا من م (٢٦ ب)
(١٤٦) قبالة هذه العبارة ، بهامش الصحفة فى و ، الجملة الاتية بخط المتن ، « اعجوبة لم تسمع مثلها » .
(١٤٧) فى و « فوردوا » ، والرسم المثبت هنا من م (٢٦ ب) .

الماء ، فأورد الثور حتى [إذا] اكتفى نطق بلسان فصيح أسمع من بالمورد ، [و] قال : « الحمد لله والشكر له ، إن الله تعالى وعد هذه الأمة سبع سنين مجدبة ، فشفع لهم النبى صلى الله عليه وسلم ، وإن الرسول أمره ان يبلغ ذلك ، وإنه قال يارسول الله فما علامة صدقى عندهم قال : أن تموت بعد تبليغ الرسالة » ، وأنه بعد فراغ كلامه صعد إلى مكان مرتفع وسقط منه ومات ، فتسامع به أهل القرية ، وجاءوا من كل حدب ينسلون ، فأخذوا شعره وعظامه للتبرّك ، فكانوا إذا بخروا به موعوكا برىء وعُمل بذلك محضر مثبوت على قاضى البلد ، وحُمل الى السلطان بمصر ، فوقف عليه الأمراء ، واشتهر بين الناس خبره وشاع(١٤٨) ذكره .

وعقب ذلك انحلّت الأسعار وجاء الله بالفرج ، وَفِى خَلْقِكُمْ وَما يَبُثُّ مِنْ دَابة آياتٌ لِقَوْم يُوقِنُونَ ، واخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهار وَمَا أَنْزَلَ الله مِنَ السَّماء مِنْ رِزْق فأحْيَا بِهِ الأرْضَ بَعْدَ مَوْتِها وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آياتٌ لِقَوْم يَعْقلون .

وفى أول شهر رجب سنة ست وثلاثين وسبعمائة وقع

---

(١٤٨) توجد هذه القصة بحذافيرها فى المقريزى (كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج١ ، ص ٨١١ - ٨١٢) .

الغلاء بالديار المصرية ، فى ايام الملك الناصر محمد بن قلاوون ، وعزّ القمح ووصل كل اردب إلى سبعين درهما ، والفول إلى خمسين ، والخبز كل خمسة أرطال بدرهم ، ولايكاد يوجد ، وعدم القمح من الأسواق ، وصار على كل دكان من دكاكين الخبازين عدة من الناس ، وصار الخبز كالكسب من السواد ، فرتب الوالى على كل حانوت أربعة من أعوانه معهم المطارق[١٤٩] لدفع الناس عن حوانيت الخبز لئلا ينهب ، فضج[١٥٠] النّاس للسلطان واستغاثوا ، فجمع الأمراء وقال لهم : « يا أمراء ! شهر عليكم ، وشهر علىّ ، وشهر على الله » ففتح الأمراء الشون[١٥١] ، وباعوا كل أردب بثلاثين درهما ، ففرج عن الناس ، وفتح السلطان حواصله فى شعبان ، وباع كل أردب بخمسة وعشرين [درهما] ودخل الفول الجديد والشعير ، فأكل الناس منه إلى أن دخل شهر رمضان ، فجاء القمح الجديد ، وانحلّ السعر .

ثم وقع الغلاء فى أيام الأشرف شعبان ، وسببه قصور النيل فى سنة ست وسبعين وسبعمائة[١٥٢] ، فلم يبلغ ستة عشر ذراعا ، وكسر (١٣ ا) الخليج . فانحط الماء

---

(١٤٩) المطارق جمع مطرق ، وهو العصاة من الخشب الخشن (Rondin De Brut) كالتى يستعملها البدو فى سوق الحمير (Dozy . Supp. Dict. Ar.)

(١٥٠) فى و « فضجوا » ، والرسم المثبت هنا من م (٢٦ ب)
(١٥١) فى و « السوق » ، والرسم المثبت هنا من م (٢٦ ب)

وارتفع السعر فبلغ القمح كل أردب الى مائة وخمسين [درهما] والشعير الى مائة ، والخبز الى رطل ونصف بدرهم ، وعزّت الأقوات وقلّ وجودها ، فمات الكثير من الجوع حتى امتلأت الطرقات ، وأعقب ذلك وباء مات فيه كثير من الناس ، و[فى هذا الغلاء] بلغ الفرّوج إلى مائة درهم فما فوقها ، والبطيخة إلى مائة وخمسين ، وكان السائل يطلب اللبابة ليشمّها ، ويصيح حتى يموت ، فأمر السلطان بجمع الفقراء وفرّقهم على الأمراء ومياسير التجار ودام [هذا] الغلاء نحو سنتين ، ثم أغاث الله الخلق وأجرى النيل ، فارتوت الأراضى ، وحصل الرخاء بعد ماخامر اليأس القلوب ، وظنّ الكثير من الناس دوام الشدّة ، واستبعد حصول الفرج ، وهى حادثة شاهدناها ، ومحنة أدركناها . وَهُوَ الذِى يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الوَلِىُّ الْحَمِيدُ .

---

(١٥٢) وقع بمصر قبل هذا التاريخ وباء شنيع لم يبق ولم يدر ، واجتاح امم الشرق والعرب معا ، وتاريخه سنة ٧٤٩ هـ (١٣٤٨ م) ، فصاعدا لمدة سنتين تقريبا ، وكان حريا بالمقريزى ان يذكره ، قبل الوباء الدى وقع فى السنة المذكورة هنا بالمتن ، وهذا الوباء العام هو المعروف فى تاريخ الشرق الأدنى باسم لفناء الكبير (Great Plagae) ، وفى التاريخ الأوروبى فى العصور الوسطى باسم الموت الاسود (Black Death) وكان سببه انتشار بعض الامراض الوبائية من الهند والشرق الاقصى الى مصر واوربا ، على انه يظهر ان المقريزى لم يذكر اخبار هذا الوباء المشهور عامدا ، وربما كان السبب فى ذلك ان قصر نفسه على اخبار الأوبئة الناجمة عن الغلاء وسوء الحكم فى مصر .

فصل فى بيان الأسباب التى نشأت عنها هذه المحن التى نحن فيها حتى استمرت طول هذه الأزمان التى دُفِعنا إليها

أعلم تولّى الله أمرك بالحياطة والهداية ، ولا أخلاك من الكفاية والعناية ، أن الغلاء الذى حلّ بالخلق منذ كانت الخليقة ، فيما نُقِل من أخبارها بسائر البلاد فى قديم الزمان وحديثه ، على ماعُرِف من أحوال الوجود وطبيعة العمران ، وعُلِم من أخبار البشر ، إنما يحدث من آفات سماوية فى غالب الأمر : كقصور [١] جرى النيل بمصر ، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره ، أو آفة تصيب الغلال من سمائم تحرقها أو رياح تهيّفها ، أو جراد يأكلها ، وما شابه ذلك . هذه عادة الله تعالى فى

(١) فى و «القصور» .

الخلق ، إذا خالفوا أمره وأتوا محارمه ، أن يصيبهم بذلك جزاء بما كسبت أيديهم .

وأما هذا الأمر الذى حلّ بمصر فإنه بخلاف ما قدّمناه ، وبيانه أنّ النيل قصر جَرْيه فى سنة ست وتسعين وسبعمائة ، فشرق أكثر الأراضى ، وتعطّلت من الزراعة ، فارتفعت الأسعار حتى بلغ سعر القمح إلى سبعين درهماً الأردب ، ثم أغاث الله سبحانه وتعالى الخلق بكثرة ماء النيل حتى عمّ الأقليم كلّه ، فأحبّ الناس لذلك الكثير من البذر ؛ وكانت الغلاّت بأيديهم قليلة ، لعدم (ص ١٢ ب) زراعة أكثر البلاد فى سنة ست وتسعين كما مرّ ، لا جرم أن تزايدت الأسعار ، حتى بلغ سعر كل أردب من القمح إلى نحو مائتى درهم ، والشعير بمائة وخمسة دراهم . وهذه عادة بلاد مصر من الزمن القديم ، إذا تأخّر جرْى النيل بها أن يمتد الغلاء سنتين ، فلما كان أوان مجىء الغلال الجديدة فى سنة ثمان وتسعين ، انحلّت الأسعار إلى أن رجعت نحو ما كانت قبل حدوث الغلاء ، أو قريباً منه .

واستمرّ الأمر حتى مات الظاهر برقوق فى نصف شوال سنة إحدى وثمانمائة ، ولم يكن حينئذ بالقاهرة [قمح][2] يبلغ ثلاثين درهماً الأردب ، فبيع فى اليوم الثانى لموته كل أردب من القمح بأربعين درهما ، وتزايد حتى بيع فى سنة اثنتين وثمانمائة ببضعة وسبعين درهماً

---

(٢) ما بين الحاصرتين وارد فى م (٢٧ ب) فقط .

لأردب ، وتمادى الأمر كذلك الى أن قصر مدّ النيل فى سنة ست وثمانمائة ، فشنع الأمر ، وارتفعت الأسعار حتى تجاوز الأردب القمح أربعمائة درهم ، وسرى ذلك فى كلّ ما يباع من مأكول ومشروب وملبوس ، وتزايدت أجر الأجراء - كالبناة والفعلة وأرباب الصنائع والمهن [٣] - تزايداً لم يسمع بمثله فيما قرب من هذا الزمن ؛ حتى جاء الغوث من [عند] الله تعالى فى سنة سبع وثمانمائة . فكثرت زيادة النيل ، وعمّ النفع به الإقليم ، فاحتاج الناس إلى البذر . وكانت الغلال تحت أيدى أهل الدولة وغيرهم كثيرة جدا لأمرين : أحدهما احتكار الدولة الأقوات ومَنْعُ الناس من الوصول إليها إلا بما أحبُّوا من الأثمان ، والثانى زكاء [٤] الغلال فى سنة ست وثمانمائة ، فإنه حصل منها ما لم يسمع بمثله فى هذا الزمن ، فلأجل هذا وغيره ، مما سيأتى ذكره إن شاء الله تعالى ، تفاقم الأمر وجلّ الخطب ، وعظم الرزء ، وعمّت البلية وطمّت ، حتى نفقت الدواب فى سنة ست و [سنة] سبع ، وعزّ وجودها ، وبلغت أثمانها إلى حد نستحى من ذكره ، ونحن الآن فى أوائل سنة ثمانٍ وثمانمائة [٥] . والأمر فيها من

---

(٣) فى و ، وفى ك أيضا (٣٤ ب) «المسببين» ، والرسم المثبت هنا من م (٢٧ ب) .

(٤) كذا فى و ، وهو فى م (٢٨ ب) بغير همزة ، وفى ك (٣٤ ب) «زكى» .

(٥) هنا دليل مادى لتحديد تاريخ هذه الرسالة ، وبيان السبب الذى حدا المقريزى الى كتابتها ، وهذا فضلا عما ورد مجرد المخطوط (Colophon) من إشارة الى تاريخ الكتابة .

خلاف النقود وقلة ما يحتاج اليه ، وسوء التدبير (١١٤)
وفساد الرأى ، فى غاية لا مرمى وراءها من عظيم البلاء
وشنيع الأمر .

وسبب ذلك كله ثلاثة [٦] أشياء لا رابع لها . ـ

السبب الأول ، وهو أصل هذا الفساد ، ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة ، كالوزارة والقضاء ونيابة الأقاليم وولاية الحسبة وسائر الأعمال ، بحيث لايمكن التوصّل إلى شيء منها إلا بالمال الجزيل ، فتخطّي لأجل ذلك كلّ جاهل ومفسد وظالم وباغ إلى ما لم يكن يؤمله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة ، لتوصّلهِ بأحد حواشي السلطان ، ووعدِه بمال للسلطان على ما يريده من الأعمال : فلم يكن بأسرع من تقلّده ذلك العمل وتسليمه إياه ، [و] ليس معه ما وَعَد به شيء قلّ ولا جلّ ، ولا يجد سبيلا الى اداء ما وَعدَ به ألا باستدانته بنحو النصف مما وعد به ، مع ما يحتاج اليه من شارة وزى وخيول وخدم وغيره ؛ فتضاعف من أجل ذلك عليه الديون ، ويلازمه أربابها . لا جرم أن يغمض عينيه ولا يبالى بما أَخَذَ من أنواع المال ، ولا عليه بما يتلفه فى مقابلة ذلك من الأنفس ، ولا بما يريقه من الدماء ، ولايما

(٦) قبالة هذه العبارة بهامش الصفحة فى و ، الجملة الاتية «أسباب الغلا والمحن والوبا بلان .. منها الرشوة ,, تشابه الرشوة» .

يسترقّه من الحرائر ؛ ويحتاج إلى ان يقرّر على حواشيه واعوانه ضرائب ، ويتعجّل منهم أموالا ، فيمدّون هُمْ أيضاً أيديهم إلى اموال الرعايا ، ويشرئبون لأخذها بحيث لا يعفّون [٧] ولا يكفون . ثم ينساق [٨] البائس فى جمع الأموال التى استدانها إذا أتته استدعاءات من الأمراء وحواشى السلطان ، أو نزل به أحد منهم إن كان المتولّى متقلّداً عملا من أعمال الريف ، فيحتاج له إلى ضيافات سنية ومقادم جليلة من الخيول والرقيق وغير ذلك بحسب الحال [٩] . ولا [١٠] يشعر مع ذلك إلا وغيره قد تقلّد ذلك العمل بمال التزم به ، وقد بقيت عليه جملة من الديون ، فيُحاط على ما يوجد له من أثاث وحيوان وغيره ، ويَشْخَص [١١] فى أنحس حال ، وقد أحيط كما ذكرنا بماله ، ويعاقب العقوبات المؤلمة ؛ فلا يجد بدًّا من الالتزام بمال آخر ، ليقلّد العمل الأول أو غيره من الأعمال .

فلما دُهِىَ أهل الريف بكثرة المغارم وتنوُّع المظالم

---

(٧) وردت هذه الجملة فى جميع النسخ المتداولة هنا كالآتى «بحيث لا يعفوا ولا يكفوا» .

(٨) في و «ينباء البايس» . وفى م (٢٨ ب) «يبناء البايس» ، وفى ك (٣٥ ا) «ينبا البايس» .

(٩) فى و «المال» ، والرسم المثبت هنا من م (٢٨ ب) وكذلك ك (٣٥ ا)

(١٠) فى و «ولم» ، والرسم المثبت هنا من م (٢٨ ب) ، وكذلك ك (٣٥ ا) .

(١١) فى و «لشخص» ، والرسم المثبت هنا من م (٢٨ ب)

حسّنت أحوالهم ، وتمزّقوا كل (١٤ ب) ممزق [illegible]
عن أوطانهم : فقلّت مجابى البلاد ومتحصل [illegible]
[illegible] [بها] ، ولخلو أهلها ورحيلهم عنها [illegible]
من الولادة عليهم ، وعلى من بقى منهم . وكان [illegible]
كما قلنا مدة أيام الظاهر [برقوق] إلى [illegible] علاء
سنة [ست] وتسعين ، كما مرّ ذكره [13] . تظهر بعض
الخلل لا كلّه فى أحوال عامة الناس لأمرين . أحدهما
البقية التى كانت بأيدى الناس فاحتملوا الغلاء لأجلها ،
والثانى كثرة صلات الظاهر وتوالى برّه مدة الغلاء فى
سنة سبع وثمان وتسعين ، بحيث لم يَمُت فيه أحد بالجوع
فيما نعلم .

وانسحب الأمر فى ولاية الأعمال بالرشوة إلى أن مات
الظاهر [برقوق] ، فحدث لموته اختلاف [14] بين أهل
الدولة [آل] [15] إلى تنازع وحروب قد ذكرتها فى كتاب
مفرد [16] . فاقتضى الحال من أجل ذلك ثورة أهل الريف

---

(١٢) فى و «فجلوا أهلها ورحيلهم عنها» ، والصيغة المثبتة هنا من م (٢٨ ب) ، وكذلك ك (٣٥ ب) .

(١٣) انظر ص ٤٠ - ٤١ .

(١٤) فى و «اختلافا» .

(١٥) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٢٨ ب) .

(١٦) لا يوجد بين الكتب المعروفة للمقريزى مؤلف فى أخبار السلطان الظاهر برقوق وحده ، وربما كان المقصود بهذه الإشارة كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ولا يزال الجزء الخاص بهذا العهد منه مخطوطا تحت الطبع فى المستقبل القريب .

وانتشار الزعار [١٧] وقطّاع الطريق ، فخيف السبل وتعذر الوصول إلى البلاد إلا بركوب [١٨] الخطر العظيم وتزايدت غباوة أهل الدولة ، وأعرضوا عن مصالح العباد ، وانهمكوا في اللذات لتحقّ [عليهم] كلمة العذاب . وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا .

السبب الثاني غلاء الأطيان . وذلك أن قوما ترقّوا في خِدَم الأمراء يتولفون إليهم بما جَبَوا[١٩] من الأموال إلى أن استولوا على أحوالهم ، فأحبوا مزيد القربة منهم ، ولا وسيلة أقرب إليهم من المال ، فتعدّوا إلى الأراضي الجارية في إقطاعات الأمراء ، وأحضروا مستأجريها من الفلاحين ، وزادوا في مقادير الأجر . فثقلت لذلك متحصّلات مواليهم من الأمراء ، فاتخذوا ذلك يدا يمنون بها إليهم ، ونعمة يعدّونها إذا شاءوا عليهم . فجعلوا الزيادة ديدنهم كل عام ، حتى بلغ الفدان لهذا العهد نحواً من عشرة أمثاله قبل هذه الحوادث . لا جرم أنه لما تضاعفت أجرة الفدان من الطين الى ما ذكرنا ، وبلغت

---

(١٧) الزعار - والزعرة والزعر ايضا - جمع زاعر ، وهو اللص والمحتال والعيار والحرفوش المتشرد (Filou, vaurien) . انظر (Dozy : Supp. Dict. Ar) .

(١٨) ورد هذا اللفظ في جميع النسخ المتداولة في هذه الحواشي «بارتكاب» .

(١٩) في و جبون» . وفي م (٢٩ ا) «يجبون» .

قيمة الأردب من القمح المحتاج الى بَذْره ما تقدّم ذكره وتزايدت كلفة الحرث (١٥ أ) والبذر والحصاد وغيره . وعظمت نكاية الولاة والعمال ، واشتدّت وطأتهم على أهل الفلح ، وكثرت المغارم في عمل الجسور [٢٠] [وغيرها] ـ وكانت الغلة التي تتُحَصّل من ذلك عظيمة القدر زائدة الثمن على ارباب الزراعة ، سيما [٢١] في الأرض منذ كثرت هذه المظالم ـ منعت الأرض زكاتها [٢٢] ، ولم تؤتِ ما عهد [٢٣] من أكلها : والخسارة يأباها كل واحد طبعا ولا يأتيها طوعا . [و] مع أن الغلال معظمها لأهل الدولة أولى الجاه وأرباب السيوف ، الذين تزايدت في اللذات رغبتهم ، وعظمت في احتجار أسباب

---

(٢٠) الجسور ـ والمفرد جسر ـ الطرق المرتفعة على جانبي النيل وفروعه وترعه ، لحفظ البلاد من اخطار الفيضان . وهي نوعان : جسور سلطانية ، وهي الجسور العامة التي يجب على السلطان تعهدها بالعمارة والاصلاح والمراقبة ، وجسور بلدية وهي الجسور الخاصة الواقعة في إقطاع من الاقطاعات ، وعلى الأمير او الجندي صاحب الاقطاع ان يتولاها ويلتزم تدبير المحافظة عليها ، ويظهر ان العمل في تلك الجسور كلها كان سخرة . انظر القلقشندي صبح الاعشي ج ، ٣ ص ٤٤٨ ـ ٤٥٠ ، ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ١٦ ـ ١٧ـ ، المقريزي : كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٦٣٨ ، ٨٣٤ .

(٢١) في و «سما في الأرض» ، وكذلك في ك (٣٦ أ) ، والصيغة المثبتة هنا من (م ٢٩ أ) .

(٢٢) كذا في و ، وكذلك ك (٣٦ أ) وفي م (٢٩ أ) «بركاتها» .

(٢٣) في و ، وكذلك ك (٣٦ أ) «ماعوض» ، والرسم المثبت هنا من م (٢٩ أ)

(٢٤) الرفه نهمتهم ، استمرّ السعر مرتفعا لايكاد يُرجى انحطاطه : فخرب بما ذكرنا معظم القرى ، وتعطّلت أكثر الأراضى من الزراعة . فقلّت الغلال وغيرها مما تخرجه الأرض ، لموت أكثر الفلاحين وتشرّدهم فى البلاد من شدة السنين وهلاك الدواب (٢٥) ، ولعجز الكثير من أرباب الأراضى عن ازدراعها لغلوّ البذر وقلّة المزارعين . وقد أشرف الإقليم لأجل هذا الذى قلنا على البوار والدمار ، سُنَّةَ الله فى الَّذِين خَلَوْا مِن قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ الله تَبْدِيلاً .

السبب الثالث رواج الفلوس : أعلم جعل الله لك إلى كل خير سبيلا ذلولا ، وعلى كل فضل عَلَما ودليلا ، أنه لم تزل سنّة الله فى خلقه ، وعادته المستمرّة منذ كانت الخليقة إلى أن حدثت هذه الحوادث ، وارتكبت هذه العظائم التى قلناها فى جهات الأرض كلّها ، عند كل أمة من الأمم كالفرس والروم وبنى إسرائيل ويونان والقبط ، بل والنبط والتبابعة أقيال اليمن ، والعرب العاربة والعرب المستعربة ، ثم فى الدولة الإسلامية من ظهورها ، على اختلاف دولها التى قامت بدعوتها والتزمت بشريعتها ، كبنى أمية بالشام والأندلس ، وبنى العباس بالمشرق ، والعلويين بطبرستان وبلاد المغرب وديار مصر والشام

---

(٢٤) فى و «ارباب» .

(٢٥) فى و «البلاد» والصيغة المثبتة هنا من م (٢٩ ب)

وبلاد اليمن ، ودولة الترك بنى سلجوق ، ودولة الديلم والمغل بالمشرق ، ودولة الأكراد بمصر والشام وديار بكر ، ثم ملوك الترك بمصر ـ أنَّ النقود التى تكون أثمانا للمبيعات وقيما للأعمال (ص ١٥ ب) إنما هى الذهب والفضة فقط ، لايعلم فى خبر صحيح ولاسقيم عن أمة من الأمم ولا طائفة من طوائف البشر أنَّهم اتخذوا أبدا فى قديم الزمان [٢٦] ولا حديثه نقدا غيرهما ، حتى قيل [إن] أول من ضرب الدينار والدرهم آدم عليه الصلاة والسلام ، وقال لاتصلح المعيشة إلا بهما ، رواه الحافظ ابن عساكر فى تاريخ دمشق .

وسنتلو عليك من نبأ ذلك ما يوضح لك صحة ما أشرت إليه ، فأقول مستعيذاً بالله ربى ، فإنه مولاى وحسبى : أعلم زادك الله علما ، وآتاك بيانا وفهما ، أن الدراهم التى كانت نقد الناس على وجه الدهر مازالت ، حتى قيل [إن] أول من ضرب الدنانير والدراهم ، وصاغ الحلى من الذهب والفضة ، فالغ بن غابر بن شالخ بن أرفخشد بن سام بن نوح عليه السلام ، وتداوَلَ الناس ذلك من زمنه . وآخر ما كانت الدراهم على نوعين : السوداء [٢٧]

---

(٢٦) قباله هذه العبارة ، بهامش الصفحة فى و ، الجملة الاتية : «مطلب اول من ضرب الدينار والدرهم» .

(٢٧) عرف المقريزى فيما يلى هنا (ص ٦٣) الدراهم السوداء ـ او السود ، او المسودة ـ بالآتى «وحقيقة الدراهم السود النحاس فيه اليسير من الفضة .» انظر ما يلى بهذه الصفحة (سطر ٩) ، وكذلك القلقشندى (صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٠ ـ ٤٤٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٨) .

الوافية ، والطبرية العتق [٢٨] ، ومما غالب ما يتعامل به البشر : وكان أيضا لهم دراهم تسمى جوارفية [٢٩]. وكانت نقود العرب فى الجاهلية التى تدور بينها الذهب والفضة لا غير ، ترد إليها من الممالك دنانير الذهب قيصرية من قبل الروم ، ودراهم فضة على نوعين - سوداء وافية ، وطبرية عتيقة . وكان وزن [٣٠] الدرهم والدينار في الجاهلية مثل وزنهما فى الإسلام مرتين ، ويسمى المثقال درهما ، والمثقال [٣١] دينارا . ولم يكن

---

(٢٨) ذكر (De Sacy : Treité de la Monnie Musulmane, P. 12. N. 3) أن الدراهم الطبرية العتق سميت بذلك الاسم لأنها كانت تاتي الي بلاد العرب من مدينة طبرية بالشام ، حيث كانت معظم تجارة العرب مع الدولة الرومانية ، أو أنها عرفت بتلك التسمية لأنها كانت تضرب فعلا بتلك المدينة زمن الرومان .

(٢٩) كذا في و ، وصيغة م «جوادقية» ، وفي ك «جوارفة» ، وفي المقريزى (كتاب شذور العقود في ذكر النقود - Tychsen - ص ٣) جوارقية ، ولم يستطع (De Sacy Op. Cit. p. 13 N. 2) ان يجد معنى مفهوما لذلك اللفظ هذا وقد ذكر Sauvaite Materiaux Pour Servir a l'Histoire de la Numismaique et de la Metrologie Musulmanes. II. p. 150. N.1) انه يحتمل قراءة هذا اللفظ بصيغة «جرارقة» في بعض النسخ الخطية التي وقعت له من هذا الكتاب ، وانه جمع «جريقي» ، اى إغريقى . على انه يوجد فى محيط المحيط ان الجورق - والجورف أيضا - الشيء الظليم ، فلعل المراد بلفظ «جوارقية» نوع من الدراهم السود لظلمتها .

(٣٠) قبالة هذه العبارة ، بهامش الصفحة في و ، الجملة الآتية «وزن الدرهم والدينار في الجاهلية والاسلام» .

(٣١) عرف المقريزى (كتاب الأوزان والاكيال الشرعية - Tychsen - ص ٦٥) المثقال بانه «اسم لماله ثقل سواء كبر او صغر ، وغلب

شيء من ذلك يتعامل به أهل مكة في جاهليتها ، وإنما كانت تتعامل بالمثاقيل وزن الدراهم وزن الدنانير . وكانوا يتعاملون بأوزان اصطلحوا عليها فيما بينهم : وهي الرطل الذي هو إثنتا[٣٢] عشرة أوقية ، والأوقية وهي أربعون درهما ، فيكون الرطل ثمانين وأربعمائة درهم [والرطل الآن بمصر إثنتا عشرة أوقية ، والأوقية إثنا عشر درهما ، فيكون الرطل مائة وأربعة وأربعين درهما . ورطل دمشق اثنتا عشرة أوقية ، والأوقية خمسون درهما ، فيكون الرطل [٣٣] ستمائة درهم] والنش وهو نصف الأوقية - حُوّلت صاده شينا فقيل نِش - وهو عشرون درهما ؛

عرفه على الصغير ، وصار في عرف الناس اسما على الدينار، ويرجع إطلاق المثقال على الدينار في العصر الاسلامي الى عهد الخليفة عبدالملك ابن مروان سنة ٧٦ هـ (٤٩٥ م) بعد اصلاحه نظام النقد في الدولة الأموية ، اذ جعل المثقال وحدة الذهب ، وقرر ان يكون وزن الدينار مثقالا واحدا كما كان قبلا ، (اى ٦٥,٥ حبة ، او ٤,٢٥ جراما) ، وقد حدث مثل ذلك اكثر من مرة في عهد المماليك بمصر . انظر القلقشندى : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٠ - ٤٤٤ و (Enc. Isl. Arts. Mithkal, Dinar) هذا ويفهم من المتن ان المثقال كان يطلق ايضا على الدرهم من الفضة عامة . وإنما الراجح نقلا عن الماوردى (الاحكام السلطانية ، ص ١٤٧) ان الدراهم المتداولة في بلاد العرب ايام الجاهلية كانت على ثلاثة اوزان ، ومن بينها واحد فقط على وزن المثقال .

(٣٢) في و «اثنى عشر وقية» وقبالة هذه العبارة بهامش الصفحة ، العبارة الآتية : «الرطل الوقية» .

(٣٣) ليس لما بين الحاصرتين وجود في و ، أو في ك (١٣٧ ا) ، ولكنه في م (١٣٠ ا) .

والنواة [٣٤] وهى خمسة دراهم . والدراهم على قسمين : طبرية وزنة الدرهم منها ثمانية دوانيق ، وقيل أربعة دوانيق ، وبغلية [٣٥] وزنة الواحد منها أربعة دوانيق ، وقيل ثمانية دوانيق . وزنة الدرهم من الجوارفية [٣٦] (ص ١٦ أ) أربعة دوانيق ونصف دانق ، والدانق زنته ثمان حبات وخُمُسا حبة من حبات الشعير المتوسطة التى لم تقسم ، وقد قُطع من طرفيها ما امتدّ . [والدرهم البغلى كان [٣٧] يقال له الوافى ، ووزنه وزن الدينار ، وعلى ذلك وزن دراهم فارس ؛ والدرهم الجواز [٣٨] ينقص كل عشرة منها عن البغلية ثلاثة ، فكل سبعة بغلية تكون

---

(٣٤) اوضح المقريزى (الاوزان والاكيال الشرعية ـ T· chsen ـ ، ص ٢٣) هذين اللفظين قليلا بالعبارة الآتية ونصها مصححا «العرب تقول نواة فتعنى بها خمسة دراهم . كما تقول . النش لعشرين درهما والاوقية للأربعين درهما ...» .

(٣٥) ذكر (Sauvaire : Op. Cit. ll. pp. 137 - 139) ان الدراهم البغلية هى التى ضربها رجل انه راس البغل اليهودى بامر الخليفة عمر بن الخطاب . راجع ايضا (De Sacy : Op. Ibn Batteutah : Voyages-ed. Defremery I.p.168 . Cit. P. 12. N 4.) . حيث وردت العبارة الآتية «ودراهمهم فضة خالصة تعرف بالبغلية» . (انظر الصفحة التالية ، سطر ٣) .

(٣٦) انظر ص ٤٨ ، حاشية ٣ .

(٣٧) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، او فى ك (٣٧ ا) ولكنه فى م (٣٠ ب) .

(٣٨) الراجح ان المقصود بالدرهم الجواز ما هو جائز شرعا فى المعاملات ففى محيط المحيط «جوز الدراهم جعلها جائزة اى رائجة ... وتجوز الدراهم قبلها على ما فيها من الزيف» (Sauvaire : Op. Cit. ll. P. 138. N. 1.)

عشرة بالجواز] . وكان الدينار يسمى لوزنه ديناراً ، وإنما هو تبر [٣٩] ؛ ويسمى الدرهم لوزنه درهما ، وإنما هو تبر . وكانت زنة كل عشرة دراهم ستة مثاقيل ، والمثقال وزنه اثنان وعشرون قيراطا الا حبة ، وهو أيضاً زنته ثنتان وسبعون حبة شعير مما تقدَّم ذكره .

وقيل إن المثقال منذُ وضع لم يختلف في جاهلية ولا إسلام ، ويقال إن الذى اخترع الوزن [٤٠] في الزمن القديم بدأ بوضع المثقال فجعله ستين حبة ، زنة الحبة مائة من حبِّ الخردل البرّى المعتدل ؛ وأنه ضَرَب صنجة بزنة المائة الحبة الخردل ، وجعل بوزنها والمائة الحبة صنجة ثانية ، ثم صنجة ثالثة ، حتى بلغ مجموع الصنج خمس صنجات . فكانت صنجة نصف سدس مثقال ، وأضْعَفَ [٤١] وزنها وصارت صنجة ثلث مثقال ، فركّب منها نصف مثقال ، ثم مثقالا ، [وخمسة [٤٢] ، وعشرة ،

---

(٣٩) التبر هنا القطعة من المعدن عامة ، سواء في ذلك الذهب والفضة والنحاس والحديد انظر محيط المحيط . و (Sauvaire : Op. Cit. II. P. 144).

(٤٠) قبالة هذه الجملة ، بهامش الصفحة في و ، العبارة الآتية : «اختراع الوزن»

(٤١) المقصود بفعل «اضعف» هنا ضعف ، او ضاعف ، اى جعل الشيء ضعفين . على ان صيغة هذا الفعل بالالف المتوسطة هى ابلغ الصيغ الثلاث (انظر محيط المحيط) .

(٤٢) ليس لما بين الحاصرتين وجود في و ، أو في ك ص (٣٧ ب) ، حيث بالعبارة كثير من الاضطراب ، وقد اضيف ما بالمتن هنا من م (٣٠ ب) .

وفوق ذلك] ؛ فعلى ذلك تكون زنة المثقال الواحد ستة آلاف حبة ، وكانت الموازين إنما هى الشواهين [٤٣] .

فلما بعث الله نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم أقرَّ أهل مكة على ذلك كلّه ، وقال الميزان ميزان مكة ، وفى رواية ميزان المدينة . وفرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الأموال على ذلك ، فجعل فى كل خمس أواق من الفضة الخالصة التى لم تُغَشّ خمسة دراهم وهى النواة ، وفرض فى كل عشرين ديناراً نصف دينار . وعمل بذلك أبو بكر رضى الله عنه أيام خلافته ، بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يغيّر منه شيئا فلما استخلف عمر بن الخطاب رضى الله عنه أقرَّ النقود على حالها ، ولم يعرض لها بشىء حتى كانت سنة ثمانى عشرة من الهجرة فى السنة السادسة[٤٤] من خلافته ؛ وأتته الوفود ، قبل أهل البصرة فيهم الأحنف بن قيس ، فكلّم عمر رضى الله عنه فى مصالح أهل البصرة ، فوجّه معقل بن يسار ، فاحتفر لهم نهر معقل ووضع الجريب [٤٥] والدرهمين

(٤٣) فى و فقط «الشرامين» والشواهين جمع شاهين ، ومن معانيه عمود الميزان (محيط المحيط) ، ولعل المقصود هنا الميزان كله .

(٤٤) فى و ، وكذلك ك (٣٧ ب) «الثانية» ، وفى م (١٣١) «السابعة» وهو خطا واضح ، اذا المعروف ان عمر بن الخطاب تولى الخلافة سنة ١٣ هـ .

(٤٥) الجريب هنا مقياس للأرض ، ومقداره عشر قصبات فى عشر قصبات ، على انه يختلف عن ذلك قليلا باختلاف المكان و لزمان ، والجريب فى الأصل مكيال ، وسعته ما يكفى من الحب لبذر مساحة معينة ، وسميت تلك المساحة باسم الجريب انظر ص ٦٣ (سطر ٨) . وكذلك الماوردى . الاحكام السلطانية ، ص ١٤١ ، ١٤٦ ، و (Enc. isl. Art. Djarib) وما هنالك من مراجع .

الوزنة[٤٦] فى الشهر . وضرب عمر رضى الله عنه الدراهم على نقش الكِسروية [٤٧] ، وشكلها بأعيانها ؛ (١٦ ب) غير أنه زاد فى بعضها «الحمد لله» ، وفى بعضها «رسول الله» ، وعلى ثالثة «لا إله إلا الله وحده» ، وعلى رابعة «عمر» ، والصورة صورة الملك لاصورة عمر ؛ وجعل وزن كل عشرة دراهم ستة مثاقيل . فلما بويع عثمان [بن عفان] رضى الله عنه ضرب دراهم ، ونقشها «الله أكبر» .

فلما اجتمع [٤٨] الأمر لمعاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ، وجمع لزياد بن أبيه الكوفة والبصرة ، قال له ياأمير المؤمنين : «إن العبد الصالح أمير المؤمنين عمر بن الخطاب صغَّر الدرهم وكبَّر القفيز[٤٩] وصار يؤخذ عليه ضريبة أرزاق الجند ، وترزق عليه الذرية [٥٠] ، طلباً

---

(٤٦) كذا فى م (٣١ ا) ، وهو فى و ، وكذلك ك (٣٧ ب) «الدومة» .

(٤٧) الكسروية نسبة الى كسرى ، والمقصود الدراهم الفارسية .

(٤٨) يلاحظ ان المقريزى عبر خلافة على بن ابى طالب ، ولم يذكر ما لعله احدث من تغيير فى الدراهم مدة خلافته القصيرة . على أنه يوجد فى (Sauvaire : Op. Cit. ii. p. 189) ذكر لدراهم «علوية» وكانت من معاملة اليمن .

(٤٩) القفيز مكيال قديم للحبوب . وسعته ما يقرب من ربع اردب ، وهو ايضا مقياس للأرض . وقدره مائة واربعة واربعون ذراعا . والمعنى الاول هو المقصود هنا انظر (Enc. isl. Art. Kaffiz) . و (De Sacy : Op. Cit. p. 18) والماوردى (الاحكام السلطانية ، ص ١٤٩) .

(٥٠) كذا فى ك (٣٨ ا) فقط ، وهو فى و «الدرية» ، وفى م (٣١ ا) كذلك بنقط ناقص .

للإحسان الى الرعية . فلما جعلتَ انت عياراً دون ذلك العيار ازدادت الرعية به مرفقاً ، ومضت لك به السنة الصالحة » فضرب [معاوية] السود الناقصة من ستة دوانيق ، تكون خمسة عشر قيراطا غير حبة أو حبتين . وضرب منها زياد ، وجعل وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وكتب عليها ... (٥١) ؛ فكانت تجرى مجرى الدراهم . وضرب معاوية أيضا «دنانير عليها تمثاله متقلدا سيفا ، فوقع منها دينار ردىء في يد شيخ من الجند ، فجاء به معاوية ورماه ، ثم قال : «يامعاوية ! إنا وجدنا ضربك شرّ ضرب » .

فقال له معاوية : «لأحرمنَّك عطاءك ولأكسونَّك القطيفة (٥٢) » .

فلما قام عبد الله بن الزبير رضى الله عنه (٥٣) بمكة ضرب دراهم مُدَوَّرة ، فكان أول من ضرب الدراهم المستديرة ؛ وإنما كانت قبل ذلك ما ضُرب منها فإنه ممسوح غليظ قصير ، فدوَّرها عبد الله ونقش بأحد الوجهين «محمد رسول الله » ، وبآخر «أمر الله بالوفاء والعدل» وضرب أخوه مصعب بن الزبير دراهم بالعراق ،

---

(٥١) بياض في و ، يسع كلمة واحدة ، لعلها «زياد» .
(٥٢) لعل معنى القطيفة هنا جلد البعير (Couvetriure de chame au) انظر (Dozy Supp. Dict Ar)
(٥٣) في و «عنهما» .

وجعل لكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وأعطاها الناس في العطاء ، حتى قدم الحجاج بن يوسف الثقفي العراق من قبل عبد الله بن مروان ، فقال : «ما ينبغي أن نترك من سنة المنافق شيئا » ، فغيّرها .

فلما استوثق الأمر لعبد الملك [بن مروان] ، بعد مقتل [عبد الله] ومصعب ابني الزبير بن العوّام ، فَحَصَ عن النقود والأوزان والمكاييل ، وضَرَبَ الدنانير والدراهم ، في سنة ست وسبعين من الهجرة . وسبب ذلك أنه (١٧ أ) كتب في صدر كتبه الى الروم «قُلْ هُوَ الله أَحَدٌ » ، وذكر النبي صلى الله عليه وسلم مع التاريخ . فكتب إليه ملك الروم (٥٤): « إنكم قد أحدثتم كذا وكذا فاتركوه ، وإلا أتاكم في دنانيرنا مِنْ نبيّكم ما تكرهون » . فعظم ذلك عليه ، وكلّم خالد بن يزيد بن معاوية ، فأشار عليه أن يترك دنانير الروم ، وينهى عن المعاملة بها ، ويضرب للناس دراهم [ودنانير(٥٥)] فيها ذكر [الله] . فضرب الدينار والدرهم ، فجعل وزن الدينار اثنين وعشرين قيراطا سوى [حبة بالشامي(٥٦) ، وجعل وزنَ الدرهم خمسة عشر قيراطا سواء] ، والقيراط أربع حبات ، وكل دانق قيراطين ونصفا . وكتب الى الحجاج بالعراق أن

---

(٥٤) يقصد المقريزى بالروم هنا الدولة البيزنطية وكان امبراطورها تلك السنة ، وهي توافق سنة ٦٩٥ م ، جستنيان الثاني (Justinian II) انظر (Camb. Med.Hist. Vol. 2P. 457)

(٥٥) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣١ ب) .

(٥٦) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣١ ب) .

اضربها قبلك ، فضرب الحجاج الدراهم ، ونقش فيها : «قل هُوَ الله أحَد » ونهى أن يضرب احد [57] غيره فضرب سُمَيْر [58] اليهودى دراهم ، فأخذه ليقتله ، فقال له «عيار درهمي اجود من [عيار] درهمك ، فَلِمَ تقتلني ؟ » فأبى الا قتله فوضع [سمير] للناس صنج الأوزان ليتركه ، فلم يفعل . وكان الناس لايعرفون الوزن ، إنما يزنون [الدراهم] بعضها ببعض ، فلما وضع سمير الصنج كف بعضهم عن بعض . فقدمت تلك الدراهم مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، [بها] بقية من الصحابة ، فلم ينكروا منها سوى نقشها ، فإن فيه صورة ؛ وكان سعيد[59] بن المسيب يبيع بها ويشترى ، ولا يعيب من أمرها شيئا . فجعل عبد الملك الذهب ضربه على المثقال الشامى ، وهى الميالة [60] الوازنة زيادة المائة دينارين .

---

(٥٧) في و «احدا» .

(٥٨) ذكر (De Sacy : Op. Cit. p. 22) أن سميرا هذا من اهل بلدة تيما من بلاد العرب ، قرب حدود الشام ، وأن الخليفة عبدالملك بن مروان كان قد كلفه بضرب الدراهم ، وأن تلك الدراهم عرفت باسم السميرية . انظر ايضا ما يلى ، ص ٥٥ ، سطر ٣

(٥٩) كان سعيد بن المسيب من كبار التابعين وفقهائهم . وقد توفى سنة ٩٤ هـ . (ابو الفداء المختصر فى اخبار البشر ، ج ١ ، ص ٢١٠) .

(٦٠) كذا في جميع النسخ المتداولة هنا ، وقد ترجم (De Sacy : Op. Cit. p. 21) هذا اللفظ الى (trebucant) ، اى وافية الوزن .

ويقال [٦١] فى سبب ضرب عبد الملك الدنانير والدراهم كذلك أن خالد بن يزيد بن معاوية بن أبى سفيان قال له : «يا أمير المؤمنين ! إن العلماء من أهل الكتاب الأول يذكرون أنهم يجدون فى كتبهم ان أطول الخلفاء عمرا من قدس الله فى الدرهم ، فعزم على ذلك ، ووضع السكة [٦٢] الإسلامية . وكان[٦٣] الذى ضرب إذ ذاك الدراهم رجلٌ من يهود يقال له سُمَيْرْ ، فنسبت الدراهم اليه ، وقيل لها الدراهم السميرية . وبعث عبد الملك بالسكة الى الحجاج بالعراق ، فسَيَّرها الحجاج الى الآفاق لتضرب الدراهم بها ؛ وتَقدَّم الى الأمصار كلها أن يُكتب اليه منها كل شهر بما يجتمع قبلهم من المال كى يحصيه عندهم ، وأن تُضرب الدراهم (١٧ب) بالآفاق على السكة الاسلامية ، وتحمل اليه أولا فأولا . وقدر فى كل مائة درهم درهما عن الحطب وأجرة الضراب ، ونقش [على أحد] وجهى الدرهم «قُلْ هُوَ الله أَحَدٌ » ، وعلى الآخر «لا إله إلا الله » وطوق الدرهم من وجهيه بطوق ،

---

(٦١) عرف الماوردى (الاحكام السلطانية ، ص ١٤٩) السكة بأنها «الحديدة التى يطبع عليها الدراهم ، ولذلك سميت الدراهم المضروبة سكة» . وقد شرح المقريزى ايضا (كتاب الأوزان والاكيال الشرعية ـ Tychsen ـ ص ٨٦) لفظ السكة بان الدينار والدرهم المضروبين ، سمى كل منهما سكة لأنه طبع بالحديدة المعلمة ويقال لها السكة ، وكل مسمار عند العرب سكة» .

(٦٢) فى و «وكان الرجل الذى ضرب اذ ذاك الدراهم رجل» .

(٦٣) فى جميع النسخ المتداولة هنا «وفى» وقد عدلت بالصيغة التى بالمتن زيادة فى التوضيح

وكتب في الطوق الواحد «ضرب هذا الدرهم بمدينة كذا» وفي الطوق الآخر «محمد رَسُولُ الله ارسله بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كره المَشركون» .

ونقل الثقات أن الذى دعا عبد الملك إلى ما صَنَع من ذلك أن الدراهم كانت على وجه الدهر سوداء وافية وطبرية عتقا ، فلما نظر عبد الملك في أمور الأمة قال إن هذه الدراهم تبقى مع الدهر ، وقد جاء في الزكاة أن في كل مائتين ـ او في [٦٤] كل خمس أواق ـ خمسة دراهم ، وأشفق إن جعلها [٦٥] كلها على مثال السود العظام مائتين عددا يكون ذلك بخسا [٦٦] للزكاة ، وإن عملها كلها مثال الطبرية ـ ويحمل المعنى على أنها إذا بلغت مائتين عددا وجنبت الزكاة فيها ـ كان في ذلك حيف وشطط على ربِّ المال . فاتخذ [عبد الملك منزلة بين] منزلتين فيها كمال الزكاة ، من غير بخس ولا إضرار بالناس مع موافقة ما سنّه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده من ذلك .

وكان المسلمون قبل عبد الملك ـ وإلى إن صَنَع ما ذُكِر ـ يؤدون زكاة أموالهم شطرين من الكبار [٦٧] والصغار . فلما اجتمع الناس مع عبد الملك على ما عزم

---

(٦٤) في و «يجعلها» ، والرسم المثبت هنا من م (٣١ ا) .
(٦٥) في و «بخس» ، وفي م «٣١ ب» «يبخس» .
(٦٦) المقصود بعبارة «الكبار والصغار» هنا الدراهم الوافية وغير الوافية . انظر ما يلي بهذه الفقرة .
(٦٧) ما بين الحاصرتين وارد في م فقط (٣٢ ب) .

عنه من ذلك عَمَد إلى درهم واف فوزنه فإذا هو ثمانية دوانيق ، وإلى الدرهم من الصغار فإذا به يزن أربعة دوانيق ، فجمعهما معا وجعل زيادة الأكبر على نقص الأصغر ، وجعلهما درهمين متساويين ، زنة كل منهما ستة دوانيق سواء . واعتبر المثقال ايضا ، فإذا هو ما برح فى آباد الدهر موفيا محدودا ، كل عشرة من الدراهم التى زنة الواحد منها ستة دوانيق تكون سبعة مثاقيل سواء ، فأقرَّ ذلك وأمضاه ، ولم يعرض لتغييره .

وكان فيما عمل عبد الملك من الدراهم ثلاث فضائل : إحداها أن كل سبعة مثاقيل زنة عشرة دراهم ؛ وثانيها أنه عدّل بين كبارها وصغارها حتى اعتدلت ، (ص ١٨ أ) وصار الدرهم ستة دوانيق ؛ وثالثها أنه موافق لما سنّه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى فريضة الزكاة بغير وكس ولا اشتطاط . فمضت بذلك السنّة ، واجتمعت عليه الأمة ، وضبط هذا الدرهم الشرعى المجمع عليه أنه كما مَرّ زنة العشرة [دراهم] سبعة مثاقيل ، وزنة الدرهم منها خمسون حبة وخمسا حبة من الشعير الذى وصف آنفا ؛ ويقال له درهم الكيل : فإن الرطل الشرعى منه يتركب ، ومن الرطل يتركّب المدّ ، ومن المدّ يتركب الصاع ، وإنما جعلت العشرة من الدراهم الفضة بوزن سبعة مثاقيل من الذهب ، لأن الذهب أوزنُ من الفضة وأثقل ، وكأنهم جَربوا حبة من الفضة ، ومثلها من الذهب ، ووزنوهما فكانت زنة الذهب أزيد من زنة الفضة بقدر ثلاثة

أسباع الدرهم ، [فلذلك جعلوا كل عشرة دراهم (٦٨) بوزن سبعة مثاقيل ، لأن ثلاثة أسباع الدرهم] إذا أضيفت عليه بلغت مثقالا ، والمثقال إذا نقص منه ثلاثة أعشاره بقى درهما ، وكل عشرة مثاقيل تزن أربعة عشر درهما وسبعى درهم . وقيل إن واضع الأوزان جعل الدرهم ستين حبة ، لكنه قال كل عشرة دراهم تعدل زنة سبعة مثاقيل ، فيكون على ذلك زنة الحبة سبعين حبة من [حبّ] الخردل ، ومنها رُكّب الدرهم فما فوقه إلى الألف ، كما تقدّم فى المثقال .

وضرب الحجاج الدراهم البيض(٦٩)، ونقش عليها «قُلْ هُوَ اللهُ أحَدٌ» ، فقال القراء : «قاتله الله ! أى شئ صنع للناس ؟ الآن يأخذه الجنب والحائض» ؛ وكانت الدراهم قبل ذلك منقوشة بالفارسية ، فكره ناس من القراء مسّها (٧٠) وهُمْ على غير طهارة ، فقيل لها المكروهة فصارت سِمَة لها وعلامة عليها . ولقد سُئل مالك رضى الله عنه عن تغيير كتابة الدنانير والدراهم ، لمَا فيها من كتاب الله تعالى ، فقال : «أول ما ضربت على عهد عبد الملك بن

(٦٨) المقصود بالدراهم البيض ما كان منها نقيا وافى الوزن . وكان الحجاج بن يوسف اول من ضربها ويسمى الدينار النقى باسم الدينار الابيض ايضا . راجع (Enc(Sauvaire : Op. Cit. ii. p.p 121 - 122, 156,227 - 229)

(٦٩) الضمير عائد على الدراهم البيض .

(٧٠) فى و «لعمر بن عبدالعزيز» وهو خطا واضح يبرهنه ما يلى بهذه الصفحة (سطر ٧) والاسم المثبت هنا من م (٣٢ ب)

مروان والناس متوافرون ، فما انكر أحد ذلك ، وما رايت أهل العلم أنكروه ، ولقد بلغنى أن ابن سيرين كان يكره أن يبيع بها ويشترى ، وما زال أمر الناس كذلك ، ولم أر أحداً منع ذلك ها هنا » . (ص ١٨ ب) . وقيل لعبد الملك [٧١] رحمه الله تعالى : «هذه الدراهم البيض فيها كتاب الله ، يقلبها اليهودى والنصرانى والجنب والحائض ، فإن رأيت أن تأمر بمحوها » ، فقال : « أردتَ أن تحتجَّ علينا الأمم أننا غيَّرنا توحيد ربنا واسم نبينا » ؛ ومات عبد الملك بن مروان والأمر على ما تقدَّم . وخلفه ابنه الوليد ، ثم سليمان بن عبد الملك ، [ثم عمر [٧٢] بن عبد العزيز] .

فلما استخلف يزيد بن عبد الملك[٧٣] ضرب الهُبَيْرية عمر بن هبيرة بالعراق على عيار ستة دوانيق ، فكان أول من شدَّد فى أمر الوزن ، وخلَّص الفضة أبلغ [من] تخليص مَنْ قبله . فلما قام هشام بن عبد الملك ، وكان جموعا للمال ، أمر خالد بن عبد الله القسرى فى سنة ست ومائة من الهجرة أن يصيِّر العيار الى وزن سبعة ، وأن يُبطل السكك من كل بلد إلا واسط ؛ فضرب الدراهم

---

(٧١) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٢ ب) . وهو فى ك ايضا (٤٠

(٧٢) فى و «يزيد بن عبدالملك بن عمر بن عبدالعزيز» . انظر (Muir : The Caliphate. p. 374

(٧٣) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٣ ا) .

بواسط ، وكبَّر السكة، فكان خالد في تخليص الفضة أشدّ ممن قبله ، فضربت الدراهم على السكة الخالدية ، حتى عُزل خالد في بسنة عشرين [ومائة[٧٤]] . وتولى يوسف ابن عمر الثقفي ، فأفرط في الشدة بحيث امتحن يوما العيار فوجد درهما ينقص حبة ، فضرب كل صانع ألف سوط : وكانوا مائة صانع ، فضرب في حبة مائة ألف سوط ، وصغَّر [يوسف] السكة وأجراها على وزن سبعة ، وضربها بواسط وحدها حتى قتل الوليد بن يزيد في سنة ست وعشرين ومائة . فلما استخلف مروان بن محمد الحمار ـ آخر خلفاء بني أمية ـ ضرب الدراهم بالجزيرة على السكة بحران حتى قتل . وكانت الهبيرية ، والخالدية ، واليوسفية ، أجود نقود بني أمية .

وكانت دولة بني العباس ، فضرب السفاح الدراهم بالأنبار[٧٥] ، وعملها على نقش الدنانير ، فكتب عليها السكة العباسية ، وقطع منها ، ونقصها حبة ، ثم نقصها حبتين . فلما قام أبو جعفر المنصور نقصها ثلاث حبات ، وسميت تلك الدراهم ثلاثة أرباع قيراط ، لأن القيراط

---

(٧٤) كانت الانبار مقر الخلافة العباسية ابان قيامها سنة ١٣٢ هـ (٧٥٠ م) ، فسكنها السفاح مدة خلافته واستقر بها بعده ابو المنصور حتى بدا في تاسيس بغداد سنة ١٣٥ هـ (٧٦٢ م) ، وهذا يفسر سبب ضرب الدراهم بها ، انظر ياقوت (معجم البلدان ، ج ١ ، ص ٣٦٧ ، ج ٣ ، ص ٩٢٥) ، وكذلك (D(Enc. isl. Art. Anbar)

(٧٥) الهاشمية نسبة الى بني هاشم ، والمقصود بذلك نقود الخلفاء العباسيين انظر (Sauvaire : Op. Cit. ii. p. 244)

اربع حبات ، وكانت الدراهم كذلك . وحدثت الهاشمية (٧٦) على المثقال البصرى (ص ١٩ :) ، وكانت تقطع على المثاقيل الميالية الوازنة التامة ، فأقامت الهاشمية على المثاقيل ، والعتق على نقصان ثلاثة أرباع قيراط مدة المنصور ، والى سنة ثمان وخمسين ومائة ، فضرب المهدى فيها سكّة مدوّرة فيها نقط ؛ ولم يكن لموسى الهادى بن المهدى سكّة تُعرف . وتمادى الأمر على ذلك الى شهر رجب سنة ثمان وسبعين ومائة ، فصار نقصانها قيراطا غير رُبع حبة . فلما صيّر الرشيد السكك إلى جعفر ابن يحيى بن خالد البرمكى ، كتب اسمه بمدينة السلام ، وبالمحمدية (٧٧) من الرّى ، على الدنانير والدراهم : وضَرَب دنانير [زنة] كل دينار [منها] مائة مثقال ، كان يفرّقها على الناس فى النيروز والمهرجان ، وكتب عليها :

وأصفر من ضرب دار الملوك

---

(٧٦) سميت دراهم الرى بهذا الاسم نسبة الى محمد بن عطا (عتاب) الكندى والى الرى من بلاد الهيطل (اى بلاد ما وراء النهر) ، فى عهد الخليفة هارون الرشيد ، وقد عرفت بتلك التسمية ايضا دراهم فرغانة والصغد وكشك ونسف واشر وسنة وسمر قند . وكان لمحمد بن عطا اخوان ، وكلاهما من ولاة الاعمال زمن الرشيد ، وقد ضرب كل منهما دراهم اقليمة باسمة . فكان غطريف بن عطا واليا على خراسان واليه نسبت الدراهم الغطريفية ببخارى ، وكان مصيب بن عطا واليا على الشاش وخجندة ، واليه نسبت الدراهم المصيبة انظر (Sauvaire : Op. Cit ii. p.p 191, 217- 218)

(٧٧) يظهر ان المقصود بالخريطة هنا الخزانة الخليفية ففى (Dozy : Supp Dict. Ar) صاحب الخريطة بمعنى صاحب بيت المال . انظر ايضا القلقشندى : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٨٧ .

يلوح على وجهه جعفرا

يزيد على مائة واحدا

إذا ناله معسرٌ أيسرا

وكان لبنى العباس دنانير الخريطة(٧٨) ، وهى مائة دينار فيها مائتان ، مكتوب على كل دينار «ضرب الحسنى لخريطة أمير المؤمنين » قلت وهذه الدنانير هى التى يُنْعِم منها [أمير المؤمنين] على المغنين ونحوهم ، ومعنى الحسنى القصر الحسنى الذى هو الآن بمدينة بغداد ، وعمّره الحسن بن سهل . وصُيِّر نقصان الدراهم قيراطا غير حبّة ، واستمرّ الأمر كذلك إلى شهر رمضان سنة أربع وثمانين ومائة ، [فصار النقص أربعة قراريط وحبة(٧٩) ونصف حبة] ، وصارت لاتجوز الا فى المجموعة أو بما فيها ، وبطلت .

فلما قتل الرشيد جعفر بن يحيى ، [وتولى الوزارة الفضل بن الربيع] ، صيِّر السكّة الى السِّنْدى [بن شاهق (٨٠)] ، فضرب الدراهم على مقدار الدنانير ، وسبيل الدنانير فى سائر ما تقدم ذكره سبيل الدراهم ؛ فكان خلاص السندى جيداً أشدّ الناس خلاصاً للذهب

---

(٧٨) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٤ ا) .

(٧٩) اضيف ما بين الحاصرتين من (De Sacy : Op. P. 29 . N . 2)

(٨٠) اضيف ما بين الحاصرتين بعد مراجعة (De Sacy : Op. Cit. P. 30)

والفضة ، وفى شهر رجب سنة إحدى وتسعين ومائة نقصت الدنانير الهاشمية نصف حبة ، ومازال الأمر فى ذلك كله عصراً يجوز [فيه الدينار] (٨١) جواز المثاقيل . ثم رُدّت [المثاقيل (٨٢)] الى وزنها ، حتى كانت أيام الأمير محمد بن هارون الرشيد ، فصُيّر دور الضرب الى العباس بن الفضل بن الربيع ، فنقش (ص ١٩ ب) فى السكة بأعلى السطور «ربى الله» ، وبأسفلها «العباس بن الفضل» فلما قتل الأمين ، واجتمع الناس على عبد الله المأمون ، لم يجد أحدا ينقش الدراهم ، فنقشت بالمخراط كما تنقش الخواتيم .

وكان الناس فى أول الأسلام إنما يزنون بالشواهين (٨٣) ، فلما ولى عبد الله بن عامر البصرة ، سنة [تسع وعشرين للهجرة] (٨٤) ، وضع فى الميزان لسانا ؛ وهو أول من صنع لسانا للميزان ، ولم يزل الأمر فى النقود على ما تقدّم (٥) عامة أيام المأمون حتى مات ، ثم قام من بعده أبو إسحاق المعتصم ، ثم الواثق ، ثم المتوكل ، إلى أن قتله الأتراك وشَركوا بنى العباس فى الأمور . وتفنّنت

---

(٨١) اضيف ما بين الحاصرتين من ك (٤١ ا) .
(٨٢) انظر ص ٥١ ، سطر ٢ .
(٨٣) اضيف ما بين الحاصرتين من الطبرى (تاريخ الرسل والملوك ـ De Goeje ج ٥ ، ص ٢٨٢٨) .
(٨٤) فى و «ما بعد عامة ايام المامون حتى مات» ، والصيغة المثبتة هنا من م (٣٤ ا) .
(٨٥) فى و «تغفلت» والرسم هنا من م (٣٤ ا) .

(٨٦) الدولة في الترف ، وتقلّص نور الهداية ، وتبدّلت أوضاع الشريعة ورسوم الدين ، وأحدثوا وابتدعوا ما لم يأذن الله [به] ، فكان من ذلك غش الدراهم ، ويقال إن أول من غش الدراهم وضربها مغشوشة زُيُوفاً عبيد الله بن زياد ، حين فرّ من البصرة سنة أربع وستين من الهجرة ؛ ثم فشت في الأمصار أيام دول العجم الدراهم الزيوف[٨٧] ، واختلف آراؤهم بالعراق فيها . ولم ينضبط حتى الآن أمرها ، وأرجو أن يوفقني الله على تفصيل ذلك [إن شاء الله تعالى] .

---

(٨٦) كانت تلك الدراهم احد الانواع المقبولة في المعاملات ، وذكر (Sauvaire : Op. Cit. ii. p.p. 102 - 104) ان الدراهم كانت في عصر من العصور الأسلامية اربعة انواع ، وهي : الجيدة ومعدنها فضة خالصة ، والزيوف وهي الفضة المخلوطة ، وكانت تقبل بقيمتها في المعاملات التجارية فقط ، ولا تقبلها الحكومة في معاملاتها وجباياتها البته ، والنبهرجة - ولعل صحتها المبهرجة - وهي التي لم تضرب بدار الضرب ، وكانت غير مقبولة في معاملات الافراد والحكومات والسوقة ، وهي التي كانت تصنع من نحاس معطي بطبقة من الفضة ، ولم تكن معتبره في الدراهم الشرعية انظر المقريزي المواعظ والاعتبار - طبعة بولاق - ج ١ ، ص ١٢٦ .

(٨٧) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٤ ب) ، وهو في ك ايضا (٤١ ب) .

فصــــلٌ

وأما مصر من بين الأمصار فما برح نقدُها المنسوبِ
بى قيم الأعمالِ وأثمان المبيعات الذهب خاصة ، كلَّ
سائر دولها جاهلية وإسلامية . يشهد لذلك بالصحة أنَّ
مبلغ خراج مصر في قديم الدهر وحديثة إنما هو الذهب ،
كما ستقف إن شاء الله تعالى على تفصيلة ، فيما أنا عازم
عليه من إفراد تأليف يحتوى على عامة أحوال خراج
مصر ، منذ مُصِّرت وعُرفت [أخبارها] ، وإلى هذا الزمن
الحاضر [1] .

وكفى من الدلالة على صحة ما تقدم حديث أبى هريرة
رضى الله [عنه] قال : قال رسول الله صلى الله عليه

---

(١) لا يوجد بين المعروف من مؤلفات المقريزى كتاب خاص بموضوع خراج مصر ، على أن كتابه المواعظ والاعتبار (ج ١ ، ص ٧٥ - ٧٩) يشمل مقالتين ضافيتين فى هذا الموضوع وهما المقصودتان بهذه الاشارة انظر المقريزى (شذور العقود - Tychaen ص ٢٨) .

وسلم «منعت العراق درهمها وقفيزها ، [ومنعت الشام مُدَّها ودينارها [2]] ، ومنعت مصر أردبها ودينارها » ، أخرجه مسلم وأبو داود . فذكر صلى الله عليه وسلم كل بلد وما يختص به من كيل ونقد ، وأشار الى أن نقد مصر الذهب . وكان فى هذا الحديث ما يشهد بصحة فعل عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، (ص ٢٠ أ) [فإنه] لما افتتح العراق فى سنة ست عشرة من الهجرة بعث عثمان ابن حنيف ، ففرض على أرض السواد على كل جريب من الكرم عشرة دراهم ، و [على] كل جريب [من] النخل ثمانية دراهم ، وعلى جريب القصب والشجر ستة دراهم ، وعلى جريب [3] البُرّ أربعة دراهم ، وعلى جريب الشعير درهمين ؛ وكتب بذلك الى عمر [بن الخطاب] رضى الله عنه [فارتضاه [4]]

ولما فتحت مصر فى سنة عشرين على الصحيح فرض [5] عمرو بن العاص على جميع مَنْ بها من القبط دينارين ، فجبيت أول عام اثنا عشر الف الف دينار ، وقيل جُبيت ستة عشر الف الف دينار ؛ وضُربت الجزية

---

(٢) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٤ ب) ، وهو وارد فى ك ايضا (٤١ ب) .

(٣) قبالة هذه العبارة ، بهامش الصفحة فى و ، الجملة الاتية «الجريب عشر قصبات والقصبة ستة اذرع والقفيز عشر الجريب ، من (كتاب) تحرير الاحكام لابن جماعة» .

(٤) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٤ ب) ، وهو فى ك ايضا (٤٢ أ) .

(٥) فى و «ففرض» .

ـمى علوج مصر الذين أقروا لعمارة الارض أربعة دنانير ـي كل سنة ، سوى خراج الأرض ؛ فأقر ذلك عمر بن ـخطاب رضى الله تعالى عنه . وأما أهل السواد فإن عمر ـرضى الله عنه أقرَّهم على منزلة أهل الذمَّة ، وفرض على ـكل عِلج منهم أربعين درهما ، فجبيت مائة الف ألف ـوسبعة وثمانون ألف ألف درهم ، [وقيل مائة الف وستون ـلف درهم] ؛ ومازال خرَاج السوادِ دراهم . ولولا خوف ـلاطالة لسردت الأخبار التى توضح أن معاملة مصر ـمازالت بالذهب فقط ما يقوم [منه] سفرٌ ضخم ، وفَوْقَ كُل ذِى عِلْمٍ عليم .

وأما الفضة فكانت بمصر تُتَّخذ حليًا وأوانى ، وقد يضرب منها الشىء للمعاملات التى يحُتاج اليها فى اليوم لنفقات البيوت . وأول ما رأيت للدراهم ذكرا بمصر فى أيام الحاكم بأمر الله أحد خلائف الفاطميين . قال الأمير المختار عز (٦) الملك محمد بن عبيد الله بن أحمد المسبحى عفا الله عنه في تاريخه الكبير : «وفي شهر ربيع الأول ، يعنى من سنة سبع وتسعين وثلاثمائة ، تزايد أمر الدراهم القطع(٧) والمزايدة ، فبيعت أربعة

---

(٦) ما بين الحاصرتين وارد في ك فقط (٤٢ ا) .

(٧) في و «بن» والرسم المثبت هنا من م (٣٥ أ) . والمسيحى من المؤرخين المكثرين في العهد الفاطمي ، وقد توفى سنة ٤٢٠ هـ (١٠٥٩ م) ويقال ان مؤلفاته بلغت ثلاثين كتابا وان كتابة المشار اليه هنا يقع في ست وعشرين الف صفحة ، وانه لم يعد لهذه الكتب وجود ، ما عدا الجزء الاربعين من كتابه التاريخ الكبير بمكتبة

وثلاثون درهما بدينار ونزع [٨] السعر ، واضطربت امور الناس ، فرفعت الدراهم ، وأنزل بعشرين صندوقا من بيت المال فيها دراهم جُدُدٌ ، ففرقت فى الصيارف ، وقرىء سجل برفعها وألا يتعامل بها ، وأنظر من فى يده شىء منها ثلاثة أيام ، وأن يورِّد جميع ما تحصَّل منها الى دار الضرب فاضطربت الناس ، وبلغت [الدراهم [٩] القطع والمزايدة] أربعة دراهم بدرهم [من الجدد] : وتقرّر امر الدراهم الجدد على ثمانية عشر درهما بدينار . ثم اشتهر فى كتب (ص ٢٠ ب) الأخبار [أن الفضة صارت تُضرب نقودا بمصر ، وأنها سُمِّيت] بين الدراهم [باسم [١٠]] المسودة ، وبها كانت معاملة أهل مصر والقاهرة والإسكندرية ، [وتُعْرف بنقد [١١] مصر .

الاسكوريال باسبانيا ، وما عدا اقتباسات مبعثرة فى كتب المؤرخين كابن منجب ، وابن ميسر ، وابن خلكان ، والمقريزى . راجع حسن ابراهيم حسن (الفاطميون فى مصر ، ص ٨) .

(٨) تقدمت الاشارة الى هذين النوعين من الدراهم فى ص ١٤ ـ ١٥ هنا ، وقد تناولهما (Sauvaire : Op. Cit. ii. p.p 146, 193, 194, 204, 206, 276) بما يوضح قيمة كل منهما فى النقود الاسلامية وخلاصته ان الدراهم القطع ـ أو المقطعة ـ كانت كمدلولها اللفظى دراهم غير ماملة لذهاب جزء منها بسبب القطع وكانت تلك الدراهم تقبل فى معاملات الافراد حسب الوزن ، غير أن الحكومات كانت ترفض التعامل بها دائما وتسميها الدراهم الغلة ، اما الدراهم المزايدة ـ وصحتها الزايدة ـ فهى التى كانت تزيد عن الدراهم الجيدة فى الحجم وليس فى الوزن

(٩) فى و «وزع» والرسم المثبت هنا من م (٣٥ أ)

(١٠) اضيف ما بين الحاصرتين مما تقدم انظر ص ١٥ (سطر ٨)

(١١) اضيف ما بين الحصرتين لتكميل العبارة .

وادركت الاسكندرية) واهلها لايتعاملون إلا بها ، ويسمّونها الورق . واختلفت آراء خلفاء مصر وملوكها فى مقدار الدرهم اختلافا لم ينضبط الى الآن[١٢] » .

وحقيقة الدراهم السود النحاس فيه اليسير [١٣] من الفضة ، ولم تزل المعاملة بها حتى استولت دولة بنى أيوب على مملكتى مصر والشام ، وتملك منهم محمد الكامل بن العادل . ففى ذى القعدة من سنة ثنتين وعشرين وستمائة أمَرَ [الكامل] بضرب دراهم مستديرة ، وتقدّم ألا يتعامل الناس بالدراهم المصرية العتق ، وهى التى يدعوها أهل مصر الورق . فهجر الناس [الدراهم] ، وتركوا التعامل بها ، إذ الرعية على دين راعيها . وكانت الدراهم الكاملية ـ وهى التى أدركنا الناس يتعاملون بها ـ ثلثاها فضة والثلث نحاس ، يضاف على المائة من الفضة الخالصة خمسون درهما من النحاس .

وراجت هذه الدراهم فى بقية دولة بنى أيوب ، ثم فى أيام مواليهم الأتراك بمصر والشام رواجا حتى قلّ الذهب بالنسبة اليها وصارت المبيعات الجليلة تُباع وتقوّم بها ، وإليها تنسب عامة أثمان المبيعات وقيم الأعمال ، وبها

---

(١٢) انفردت م (١٣٥) بالعبارة الواردة هنا بين الحاصرتين ، من دون النسختين الآخريين و ، ك .

(١٣) لم يشر المقريزى الى نهاية اقتباسه من المسبحى على انه من المعقول ان يكون آخره حيث الاشارة الى ذلك بالمتن ، اذ توفى المسبحى سنة ٤٢٠ هـ (١٠٢٩ م) .

يؤخذ خراج الأرضين وأجرة المساكن وغير ذلك و [كان] الدرهم ثمانى عشرة خروبة ، [و] الخروبة ثلاث قمحات ، والمثقال اربع وعشرون خروبة ، والصنجة تتفاوت بمصر والشام ، فتنقص كل مائة مثقال شامى مثقالا وربعا بمصر ، وكذلك الدراهم .

وأما الفلوس فإنه لما كان فى المبيعات محقَّرات تقلّ عن أن تباع بدرهم أو جزء منه ، احتاج الناس من أجل ذلك فى القديم والحديث من الزمان الى شىء سوى نقدى الذهب والفضة يكون بازاء تلك المحقرات ، لم يُسَمَّ ابدا على وجه الدهر ساعة من نهار فيما عرف من اخبار الخليقة نقدا ، لا ولا أقيم قط بمنزلة أحد النقدين . واختلفت مذاهب البشر وآراؤهم فيما يجعلونه بإزاء تلك المحقرات ، فلم يزل بمصر والشام (٢١ أ) وعراقى العرب والعجم وفارس والروم فى أول الدهر وآخره ملوك هذه الأقاليم ، لعظمتهم وشدة بأسهم ونصرة ملكهم ، وكثرة شأوهم وخنزوانة سلطانهم ، يجعلون بإزاء هذه المحقَّرات نحاساً يضربون اليسير منه قطعاً صغاراً تسميها العرب فلوساً [١٤] لشراء ذلك ، ولايكاد يوجد من هذه الفلوس الا النزر اليسير ، مع أنها لم تقم أبدا فى

---

(١٤) فى و «ايسر الفضة» والرسم المثبت هنا من م (٢٠ أ) ، وكذلك ك (٤٢ ب) ، وهو معدل لجوهر المعنى تماما ، على انه هو الصحيح ، اذا الدراهم النقرة ـ وليست السوداء ـ هى التى كانت تغلب فيها نسبة الفضة على النحاس فى معظم العصور ، انظر القلقشندى (صبح الاعشى ، ج ٣ ص ٤٤٣ ، ٤٦٦ ـ ٤٦٧) .

بده الاقاليم بمنزلة أحد النقدين قط . وكان سبب ضربها بمصر فى أيام الكامل الأيوبى - بعد ان لم تكن - أن إمرأة تعرضت لخطيب الجامع بمصر ، وهو إذ ذاك أبو الطاهر المحلى ، تستفتيه : «أيحل شرب الماء أم لا ؟» فقال : « يا أمة الله ! وما يمنع من شرب الماء ؟ » فقالت : « إن السلطان ضرب هذه الدراهم ، وإنى اشترى القربة بنصف درهم منها ومعى درهم ، فيردّ [السقّاء] علىّ نصف درهم وَرِقاً ، فكأنى اشتريت منه ماء ونصف درهم بدرهم » . فأنكَر [أبو الطاهر] ذلك ، واجتمع بالسلطان وتكلّم معه فى ذلك ، فأمر بضرب القلوس .

ولقد كان ببغداد ، التى أرْبَت عمارتها على عامة الأمصار يُجْعل بإزاء غالب المبيعات عوضا منها الخبز . يوضّح ذلك ما علقته من رسالة الشيخ الرئيس أبى القاسم ابن أبى زيد الى بعض اخوانه يخبره بأخبار البلاد التى سلكها وما هى عليه ، وذلك عند سفره من مصر وحصوله ببغداد ، فى سنة بضع وأربعمائة . قال بعد صدر طويل : أما الخبز فيبرز عجينة على باب الدكان ، فيجتمع عليه عدد كثير من الذباب ، ثم يخبزونه فى تنانير قد أحميت بالدخان ، ويبالغون فى تجفيف (١٥) الرغفان ، ويتعاملون

---

(١٥) ليس لفظ الفلوس - والمفرد فلس - عربى الأصل ، بل هو لفظ يونانى معرب ، وقد اخذته اليونانية قبلا من اللفظ اللاتينى (Follis) ومعناه كيس النقود ، ويقال مثل ذلك بصدد لفظ الدراهم ، فقد اخذه العرب من لفظ (diram) فى الفارسية وهو يونانى الاصل وكذلك لفظ الدينار ، واصله (denarius) فى اللاتينية . انظر (Enc . Isl Arts . Fals, Dirham, Dinar)

به فى الاسواق ، ويقيمونه مقام الدرهم [فى الانفاق] ، ويتقدونه نقدا قد اصطلحوا عليه . وجعلوا لذلك قانونا يرجعون اليه : فيردّون المثلوم والمُكرّج [١٧] ، كما يردّ الدرهم الزائف والدينار المبهرج [١٧] ، ويشترون به اكثر المأكولات والمشمومات ، [ويدخلون [١٨] به الحمامات] ، ويأخذه النباذ والخمّار ، ولايرده البزاز ولا العطار . وللرغيف السميذ على غيره صرف مقدر ، وحساب عندهم معلوم محرّر ؛ ومع هذه العناية والاحتياط يباع كل ستين رغيفاً بقيراط [١٩] . وكتبتُ من خط حافظ المغرب (ص ٢١ ب) محمد بن سعيد فى كتابه الذى سماه « جنا النحل وحيا المحل » مانصه : « فأخرج لى أحد هؤلاء التجار - يعنى [٢٠] تجارا رآهم ببغداد لما رحل إليها - ورقة فيها خطوط بقلم الخِطا [٢١] ، وذكر أنها من ورق

---

(١٦) فى و «تخفيف» ، والرسم المثبت هنا من م (٣٦ أ) .
(١٧) المكرج من الخبز هو الذى فسد وعلته خضرة (محيط المحيط)
(١٨) جاء فى محيط المحيط ، ان «البهرج الباطل والردىء . والدرهم الذى فضته رديئة»

فيكون الدينار المبهرج مثل ذلك انظر ايضا ص ٦٢ ، (حاشية ١) ، حيث ورد لفظ «التبهرج» للدلالة على نوع من النقود الرديئة .
(١٩) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٦ أ) .
(٢٠) القيراط هنا نقد مقداره جزء من عشرين من المثقال ، وهو من مستحدثات الخليفة عبدالملك بن مروان انظر Enc . isl. Art Kirat)
(٢١) فى و «يعنى تجارهم ببغداد» ، والصيغة المثبتة هنا من م (٣٦ ب)

بنرت فيها لبن ونَعْمة ، وأن هذه الورقة إذا احتاج إنسان
ى خان بالق [٢٢] من بلاد الصين لخمسة دراهم دفعها
بيها ، وأنَّ ملكها يختم لهم هذه الأوراق ، وينتفعُ بما يأخذ
لا عنها » ، انتهى [٢٣] .

وأخبرني من لا أتهم أنه شاهد في بعض مدن إقليم
الصعيد أهلها يتعاملون في محقرات المبيعات بالكودة
[٢٤] ، وتُسمى بمصر الودع ، كما يتعامل أهل مصر الآن

---

(٢٢) الخطا بلاد المغول (Cathay) ، وهي الجزء الغربي من بلاد الصين وكانت عاصمتها جالق بالق ، ومن بلاد الخطا هذه كانت اغارات جنكزخان ومن وليه من خانات المغول انظر القلقشندي (صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٤٨٣ ـ ٤٨٧ ، وكذلك Enc isl Art Kara Khitai)

(٢٣) في و ، وكذلك ك (٤٣ ب) «اذا احتاج انسان بايع من بلاد الصين» والرسم المثبت هنا من م (٣٦ ب) ، حيث وردت «خان بالق» بالغين بدل القاف هذا وكانت خان بالق عاصمة الصين ، وهي غير جالق الواردة في الحاشية السابقة . انظر القلقشندي (صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٤٧٩ ـ ٤٨٠) ، وكذلك (Enc. Isl. Art Khan Balik)

(٢٤) وصف ابن بطوطة في كتاب رحلته المعروف (تحفة النظار في غرائب الامصار وعجائب الأسفار ـ Defremery ج ٤ ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠) هذا الورق وصفا دقيقا ونصه) «واهل الصين لا يتبايعون بدينار ولا درهم وجميع ما يتحصل ببلادهم من (ص ٢٦٠) ذلك يسبكونه قطعا .. وانما بيعهم وشراؤهم بقطع كاغد ، كل قطعة منها قدر الكف ، مطبوعة بطابع السلطان ، وتسمى الخمس والعشرون قطعة منها بالشت ، بباء موحدة والف ولام مكسور وشين معجم مسكن وتاء معلوة وهي بمعنى الدينار عندنا ، واذا تمزقت تلك الكواغد في يد انسان حملها الى دار كدار السكة عندنا ، فاخذ

بالفلوس . وأخبرنى ثقة أن ببعض بلاد الهند يُشترى الكثير من المأكل بالعفص والبلح . وأدركت أنا والناس [من] أهل ثغر إسكندرية وهم يجعلون فى مقابلة الخضرة والحوامض والبقول ونحو ذلك كِسَرَ الخبز ، ولشراء ما يراد منه ، ولم يزل ذلك الى نحو السبعين والسبعمائة . وأدركنا ريف مصر وأهله يشترون الكثير من الحوائج والمأكولات ببعض الدجاج وبنخال الدقيق ، وبرديء مشاق الكتان ، إلى آخر[٢٥] هذه الحوادث. وكل هؤلاء إنما يتَّخذون ما تقدَّم ذكره لشراء الأمور الحقيرة فقط ، ولم يجعل أحد منهم شيئا من ذلك نقدا يخزن ، ولايشترى به شيء جليل ألبتة .

ولما ضربت الفلوس كما مرّ[٢٦] فى أيام الكامل تتابع[٢٧] الملوك فى ضربها حتى كثرت فى الأيدى ، ومازالت العامة تتعنت فيها لما يُداخلها من القِطع المخالفة للقطع التى يأمر السلطان بالتعامل بها ، فتقدَّم الولاة بصلاح ذلك .

عوضها جدا ودفع تلك ، ولا يعطى على ذلك اجره ولا سواها . لان الذين يتولون عملها لهم الارزاق الجارية من قبل السلطان . وقد وكل بتلك الدار امير من كبار الامراء ، واذا مضى الانسان الى السوق بدرهم فضة او دينار يريد شراء شيء لم يؤخذ منه ، ولا يلتفت عليه حتى يصرفه بالبالشت ويشترى به ما اراد» . انظر ايضا : Gibb) Ibn Battuta, p. 369. N. 4) لشرح لفظ «بالشت»

(٢٥) عرف المقريزى (شذور العقود ـ Tychsen ـ ، ص ٥٠) الكودة بانها الودع الذى يستخرج من البحر .

(٢٦) فى و . وكذلك ك (٤٣ ب) «ايسر» وفى م (٣٦ ب) «امس»

(٢٧) فى و «كما ترى» والصيغة المثبتة هنا من م (٣٦ ب)

وكانت الفلوس أولا تعدُّ في الدرهم الكاملي ثمانية وأربعين فلسا ، ويُقسَّم الفلس أربع قِطع تُقام كل قطعة مقام فلس ، يُشترى بها ما يُشترى بالفلوس ؛ فيحصل بذلك من الرفق لذوى الحاجات ما لايكاد يوصف . وتمادى الأمر على ذلك الى بعد الخمسين والستمائة [٢٨] من الهجرة ، فسوَّل بعض العمال لأرباب الدولة حُبّ الفائدة ، وضَمِن ضرب الفلوس بمال قرّه على نفسه ، وجعل كل فلس يزن مثقالا ، والدرهم (ص ٢٢ أ) يعدُّ أربعة وعشرين فلسا ، فثقل ذلك على الناس ، وأنكاهم موقعه لما فيه من الخسارة ، لأنه صار ما يُشترى بدرهم هو ما كان قبل يشترى بنصف درهم ؛ ثم توطّنت نفوس الناس على ذلك ، إذ هم أبناء العوائد ، وكانت الفلوس مع ذلك لايشترى بها شيء من الأمور الجليلة ، وإنما هى لنفقات البيوت ،ولأغراض ما يحتاج اليه من الخضر والبقول ونحوهما .

فلما كانت سلطنة العادل كتبغا ، وأكثر الوزير فخر الدين عمر بن عبد العزيز الخليلى من المظالم ، وجارت حاشية السلطان ومماليكه على الناس ، وطمعوا فى أخذ الأموال والبراطيل [٢٩] والحمايات ، وضربت الفلوس ،

---

(٢٨) فى و «لم يتابع» والصيغة المثبتة هنا من م (٣٦ ب)
(٢٩) فى جميع النسخ المتداولة هنا «والسبعماية» وهو غلط يبرهن عليه ما يلى بهذه الصفحة (سطر ١١) حيث ذكر المقريزى ما حدث فى سلطنة العادل كتبغا (٦٩٤ ـ ٦٩٦ هـ . ١٢٩٤ ـ ١٢٩٦ م) من خلل فى النقد . وذلك قبل سنة سبعمائة هذا وقد ادرك ناسخ ك رفقط (٤٤ أ) تلك الغلطة فأشار اليها بالهامش بالجملة الأتية «لعله ستمائة»

تَوَقُّف الناس فيها لخفّتها . فنودى فى سنة خمس وتسعين وستمائة أن تُوزن بالميزان ، وأن يكون الفلس زنة درهم ؛ ثم نودى على الرطل منها بدرهمين ، وكان هذا أول ما عُرف بمصر من وزن الفلوس والمعاملة بها وزنا لا عددا .

فلما كانت أيام الظاهر برقوق ، وتولّى محمود [بن على الاستادار(٣٠)] أمْرَ الأموال السلطانية ، شره الى الفوائد وتحصيل الأموال ، فكان مما أحدث الزيادة الكبيرة [من الفلوس(٣١)] ؛ فبعث إلى بلاد فرنجة لجلب النحاس الأحمر ، وضمن دار الضرب بالقاهرة بحملة من المال ، ودام ضرب الفلوس بها مدة أيامه ؛ واتخذ بالاسكندرية دار ضرب لعمل الفلوس . فكثرت [الفلوس] بأيدى الناس كثرة بالغة [و] راجت رواجا صارت من أجله هى النقد الغالب فى البلد . وقلت الدراهم لأمرين : أحدهما عدم ضربها ألبتة ، والثانى سبك ما بأيدى الناس منها لاتخاذه حلياً منذ تفنن أمراء السلطان وأتبْاعِهم فى دواعى الترف ، وتأنقهم فى المباهاة بفاخر الزىّ وجليل الشارة . ووُجِد مع ذلك الذهب بأيدى الناس ، ، بعد أن كان لايوجد مع كل أحد ، لكثرة ما كان يخرجه

---

(٣٠) انظر ص ٣٧ ، حاشية ٤ .

(٣١) أضيف ما بين الحاصرتين من (De Sacy : Op. Cit. p. 46) انظر أيضا أبا المحاسن : النجوم الزاهرة (طبعة كاليفورنيا) ، ج ٦ ص ٣٨٠ ، و (Wiet : Les Biographies du Manhal Safi. p. 245. NO. 1671)

الظاهر [برقوق] فى الإنعام على أمراء الدولة ورجالها ، وفى نفقات الحروب والأسفار ، وفى الصلات زمن الغلاء . فمات الظاهر وللناس ثلاثة نقود اكثرها الفلوس ، وهو النقد الرايج الغالب ، والثانى الذهب وهو اقل وجدانا (٣٢) من الفلوس ، واما الفضة (ص ٢٢ ب) فقلت حتى بطل التعامل بها لعزّتها ، وكان يعطى فى الدينار الذهب منها [الى] ثلاثين درهما . ثم كثر الذهب بأيدى الناس حتى صار مع أقل السوقة ؛ وعظم رواج الفلوس ، وكثرت كثرة بالغة حتى صارت المبيعات وقيم الأعمال كلها تنسب الى الفلوس خاصة ، وبلغ الذهب كل مثقال منه الى مائة وخمسين من الفلوس ، [والفضة كل (٣٣) زنة درهم من المضروب منها بخمسة دراهم من الفلوس] التى كل درهم منها يعد أربعة وعشرين فلسا ؛ وبلغ المثقال من الذهب بثغر الاسكندرية ثلاثمائة درهم من الفلوس ؛ فدُهِى الناس بسبب ذلك داهية أذهبت المال ، وأوجبت قلة الأقوات ، وتعذر وجود المطلوبات لاختلاف النقود ؛ وإنه ليخشى من تمادى ذلك أن يحول حال [أهل] الأقليم (٣٣) ، وَإِذَا أَرَادَ اللهُ بِقَوْمٍ سُوءا فَلا مردَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ .

---

(٣٢) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٧ ا) .

(٣٣) كذا في و .

(٣٤) كتب De Bouard : Sur L'evolution Monetaire de L'egypte Medievevale) مقالة قيمة بالفرنسية في موضوع النقود الاسلامية وهي منشورة في (Rev . Soc. Econ. Polit Statis Legatis XXX. pp, 427 - 459)

فصل فى ذكر أقسام الناس وأصنافهم وبيان جمل من أحوالهم وأوصافهم

أعلم حرسك الله بعينه التى لاتنام ، وركنه الذى لايُرام ، أن الناس بإقليم مصر فى الجملة على سبعة اقسام . القسم الأول [أهل] الدولة ؛ [و] القسم الثانى أهل اليسار من التجار ، وأولى النعمة من ذوى الرفاهية ؛ والقسم الثالث الباعة وهم متوسطو الحال من التجار ، ويقال لهم أصحاب البَزّ ، ويلحق بهم أصحاب المعايش ، وهم السوقة ؛ [و] القسم الرابع أهل الفلح ، [وهم] أهل الزراعات والحرث ، سكان القرى والريف ؛ والقسم الخامس الفقراء ، وهم جلّ الفقهاء وطلاب العلم ، والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم ؛ والقسم السادس أرباب الصنائع والأجراء أصحاب المهن ؛ والقسم السابع ذوو الحاجة والمسكنة ، وهم السؤّال الذين يتكفّفون الناس ويعيشون منهم .

فأما القسم الأول ، وهم أهل الدولة ، فحالهم فى هذه المحن [1] على ما يبدو لهم ولمن لا تأمُّلَ عنده ، ولامعرفة بأحوال الوجود له أنَّ الأموال كثرت بأيديهم بالنسبة لما كانت قبل هذه المحن ، باعتبار ما يتحصل لهم من خراج الأراضى ، فإن الأرض التى كان مبلغ خراجها من قبل هذه الحوادث مثلا عشرين ألف درهم [صار الآن[2] خراجها مائة ألف درهم] . وهذا الظن ليس بصحيح (ص ١٢٣أ) ، بل قلت أموالهم بالنسبة إلى ما كانت عليه أموال أمثالهم من قبل : وبيان ذلك أن العشرين ألف درهم فيما سلف كان مالكها ينفق منها فيما أحبَّ واختار ، ويدَّخر منها بعد ذلك ما شاء الله ، لأنها كانت دراهم ، وهى قيمة ألف مثقال من الذهب أو قريب منها . والآن إنما يأتيه بدل تلك المائة الألف درهم فلوسٌ ، هى قيمة ستمائة وستين مثقالا من الذهب ، ينفق ذلك فيما يحتاج اليه فى اليوم من لحم وخضر وتوابل وزيت ونحوه ، وفيما لابد له من كسوته وكسوة عياله ، وما تدعو اليه الحاجة من خيل وسلاح وغيره ، مما كان [3] يشتريه قبل هذه المحن بعشرة آلاف من الفضة ونحوها . ولولا تساوى العالم [4] من الخاصة والعامة بتفاوت [ما بين] سعر المبيعات الآن، وبين سعرها قبل هذه المحن لبينّا ذلك

---

(١) فى و وفى ك ايضا (٤٥ أ) «هذا المحل» ، والصيغة المثبتة هنا من (٣٨ أ) .
(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٨ أ) .
(٣) فى جميع النسخ المتداولة هنا «ما كان» .
(٤) فى جميع النسخ المتداولة هنا «العلم» .

: ولابد من الالماع بطرف منه إن شاء الله تعالى : فأهل الدولة لو أُلهموا رشدهم ، ونَصَحوا أنفسهم ، لعلموا أنهم لم ينلْهم ربح البتة بزيادة الأطيان ، ولا بغلاء سعر الذهب الذى كان أصل هذا البلاء ، وسبب هذه المحن : بل هم خاسرون ، وأن ذلك من تلبيس مباشر بهم ليبلهم ما يحبون من أعراضهم ، وَلَايَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيىء إلَّا بأهْلِهِ .

وأما القسم الثانى ، وهم مياسير التجار وأولو النعمة والترف ، فإن التاجر إذا استفاد مثلا ثلاثة آلاف درهم فى بضاعته ، فإنما يتعوَّض عنها فلوسا أو عشرين متقالا من الذهب ؛ ويحتاج الى صرفها فيما لا غنى له عنه من مئونته ومئونة عياله ، وكسوته وكسوة عياله . فهو لو تأمل لاتّضح له أنه لما كان أولا يستفيد فى مثل هذه البضاعة ألف درهم مثلا ، أنها تغنى عنه فى كلفته أكثر مما تغنى عنه هذه الثلاثة آلاف درهم من الفلوس بكثير . فالبائس لغباوته يزعم أنه استفاد ، [و] فى الحقيقة إنما خِسر ، ولسوف عما قليل ينكشف له الغطاء ، ويرى ماله قد أكلته النفقات ، وأتلفه اختلاف النقود ، فيعلم فساد ما كان يظنّ ، وكِذب ما كان يزعم ، وَمَنْ يُضْلِلِ الله فما له من هَادٍ .

وأما القسم الثالث ، وهم أصحاب البَزّ وأرباب المعايش ، فإنهم فى (ص ٢٣ ب) هذه المحن يعيشون مما يتحصّل لهم من الربح فإن أحدهم لايقنع من الفوائد الا بالكثير جدا ، وهو بُعَيْد ساعات من يومه ينفق ما اكتسبه فيما لابد له منه الكلف ، وحسبه ألّا يستدين لبقية

..حته ، ويقنع كما قال الأول

على أننى راض أن احمل الهوى
وأخلص منه لا عَلَىَّ ولا لِياَ

وأما القسم الرابع ، [وهم] أصحاب الفلاحة والحرث ، فهلك معظمهم لما قدّمناه من شدّة السنين وتوالى المحن بقلة رى الأراضى . وفيهم من أثرى ، وهم الذين أرتوت أراضيهم فى سنى المحل ، فنالوا من زراعتها أموالا جزيلة عاشوا بها هذه الأزمنة ؛ على [أن] فيهم من عظمت ثروته ، وفخمت نعمته ، ونال ما أربى على مراده ، وزاد على [ما] أمّله ، والله يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإلَيْهِ تُرْجَعُونَ .

وأما القسم الخامس ، فهم أكثر الفقهاء وطلاب العلم ، ومن يلحق بهم من الشهود [٥] ، والكثير من أجناد الحلقة ، ومن شابههم ممن له عقار أو جار من معلوم أو سلطان أو غيره؛ فهم ما بين ميت أو مشتهى الموت ، لسوء ما حلّ بهم . فإن أحدهم إذا أتته مائة درهم مثلا فإنّ ما يأخذ عنها فلوسا أو ثلثى مثقال[٦] ينفق ذلك فيما

---

(٥) الشهود جمع شاهد ، وهو فى مصطلح الدولة المملوكية الموظف الذى كان عمله ان يشهد بمتعلقات الديوان المستخدم به نفيا واثباتا ، وهو احد الذين جمعهم القلقشندى (صبح الاعشى ، ج ٥ ص ٤٦٦) تحت باب كتاب الأموال . انظر المقريزى (كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ص ٥٩٣ ، ٦٦٧ ، ٩٣٧ ، ١٠٤٦) .
(٦) فى و «فانما ياخذ منها فلوسا ويكفنى مثقال» وفى ك (٤٦ ا) فانما ياخذ منها فلوسا او ثلثى مثقال ، ويظهر ان صيغة م (٣٩ ا) المثبتة هنا بالمتن هى الاقل غموضا

كان ينفق فيه من قبل عشرين درهما من الفضة . فلحقهم من أجل ذلك القلة والخصاصة ، وساءت أحوالهم . وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أيدِيكُمْ وَيَعْفُو عن كثير .

وأما القسم السادس ، فهم أرباب المهن والأجراء والحمالين والخدم والسُوّاس والحاكة والبناة والفعلة ونحوهم ، فإن أجرهم تضاعفت تضاعفا كثيرا ، إلا أنه لم يبق منهم إلا القليل لموت أكثرهم ، بحيث لم يوجد منهم الواحد إلا بعد تطلب وعناء ، وَلله عاقبة الأمور .

وأما القسم السابع ، فهم أهل الخصاصة والمسكنة ، ففنى معظمهم جوعا وبردا ، ولم يبق منهم إلا أقل من القليل . لَا يُسْأل عما يفعل وهم يُسْألون .

* * *

(ص ٢٤ أ) فصل فى ذكر نبذ من اسعار هذا الزمن وايراد طرف من اخبار هذه المحن

اعلم اسعدك الله سعادة الأبد ، وآتاك فوز السرمد ، ان الذى استقر امر الجمهور باقليم مصر عليه فى النقد الفلوس خاصة ، يجعلونها عوضا عن المبيعات كلها من اصناف المأكولات وانواع المشروبات وسائر المبيعات ويأخذونها فى خراج الأرضين وعشور اموال التجارة ، وعامة مجابى السلطان ، ويصيرونها قيما عن الأعمال جليلها وحقيرها لا نقد لهم سواها ولا مال إلا اياها ، على أن كل قنطار منها وهو مائة رطل مصرية (وزنا)[1] بستمائة درهم (نقدا)[2] ، حسابا عن كل قنطار وهو زنة [مائة واربعة [3] واربعين درهما وزنا ستة دراهم ، وعن

(١ ، ٢) اضيف ما بين الحاصرتين للتوضيح انظر ما يلى ص ٧٧ سطر ١ .

(٣) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٩ أ) ، وهو وارد فى ك ايضا (٤٦ أ) .

كل درهم منها اوقيتان زنتهما] اربعة وعشرون درهما - بدعة احدثوها وبلية ابتدعوها لا اصل لها في ملة نبوية ولا مستند لفعلها عن طريقة شرعية ، ولا شبهة لمبتدعها في الاقتداء بفعل احد ممن غبر ولا انتناسة [٤] بقول واحد من البشر ، سوى شيء نشأ عنه ذهاب بهجة الدنيا وزوال زينتها ، وتلاف الأموال وفساد زخرفها ومصير الكافة الى القلة وشمول الفاقة للجمهور مع الذلة ليقضى الله امراً كان مفعولا .

وأما اسعار المبيعات فإن الذهب انتهى بحاضرة القاهرة وربعها [٥] كل مثقال منه الى مائة وخمسين درهما من الفلوس ، وبلغ بثغر الاسكندرية كل مثقال الى ثلاثمائة درهم فلوسا وبلغت دراهم المعاملة كل زنة درهم منها خمسة دراهم فلوسا وانتهى الأردب من القمح الى اربعمائة وخمسين فلوسا غير الكلفة : وهي عن السمسرة [٦] عشرة دراهم ، والحمولة سبعة دراهم ، والغربلة ثلاثة

(٤) في و «انتشابه» والرسم المثبت هنا من م (٣٩ ب) .

(٥) في و «وربعها» والرسم المثبت هنا من م (٣٩ ب) .

(٦) قدر المقريزى (المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٨٨ - ٨٩) قيمة السمسرة عامة باقل من هذا ، وذكر ان السلطان الملك الناصر محمد الغى سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) ما يسمى باسم نصف السمسرة ، ونصه «ومما ابطل ايضا نصف السمسرة ، وهو عبارة عن ان من باع شيئا من الاشياء فإنه يعطى اجرة الدلال على ما تقرر من قديم عن كل مائة درهم درهمين ، فلما ولى ناصر الدين ابن الشيخي الوزارة قرر على كل دلال من دلالته درهما من كل درهمين ، فصار الدلال يعمل معدلة ويجتهد حتى ينال علادته ، وتصير الغرامة على البائع ، فتضرر الناس من ذلك ، وأوذوا فلم يغاثوا ، حتى ابطل ذلك السلطان» .

دراهم واجرة الطحن ثلاثون درهما ، فذلك خمسون درهما ، ويتحصل عن الاردب قمحا نقيا خمس ويبات فقط وينقص منه سدسه غلتا ، فاذا لا يتهيأ كل اردب الا من حساب (ستمائة[٧] درهم فلوسا) وبلغ كل أردب من الشعير والفول ما ينوف عن ثلاثمائة (درهم) سوى الكلف ، والأردب من البسلة ثمانمائة درهم ، ومن الحمص خمسمائة درهم ، والرأس الواحد من البقر بمائة مثقال من الذهب ـ عنها خمسة عشر الف درهم من الفلوس ـ (ص ٢٤ ب) ، والرطل الواحد من اللحم البقرى النيء بسبعة (دراهم[٨]) فلوسا ، والرطل الواحد من الضأن بخمسة عشر درهما ، والطائر الواحد من الدجاج بمائة درهم الطائر الواحد ـ الى عشرين درهما فلوسا والطائر الواحد من الأوز من مائتى درهم كل طائر منها الى خمسين درهما (فلوسا[٩]) ، والرأس من الغنم الضأن بما ناف عن الفى درهم فلوسا . وأبيع الجمل بسبعة آلاف فلوسا ، والقدح الواحد من لب اليقطين بمائة

---

(٧) موضع ما بين الحاصرتين بياض فى و ، وقد اضيف لفظ «ستمائة» من م (٣٩ ب) ، وهو ايضا فى ك (٤٧ ا) .

(٨) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٩ ب) وهو ايضا فى ك (٤٧ ا) .

(٩) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٩ ب ـ ٤٠ ا) .

درهم وعشرين درهما فلوسا ، (والقدح[10] من الأرز بخمسة عشر درهما فلوسا) والأردب الواحد من بذر الجزر بخمسمائة درهم فلوسا ، وكل قدح من بذر الفجل بمائة وخمسين درهما فلوسا ، وكل قدح من بذر اللفت ثلاثمائة درهم فلوسا ، وكل قنطار من الشيرج غير كلفه بألف ومائتى درهم فلوسا ، (والبطيخة الواحدة[11] فى اوان البطيخ بعشرين درهم فلوسا) وكل رطل من العنب فى اوانه باربعة دراهم ، وكل قنطار من القرع بمائة درهم فلوسا والسكر كل رطل الى سبعين درهما (فلوسا[12]) ، وزيت الزيتون كل قنطار منه بخمسمائة وخمسين درهما (فلوسا[13]) ، والثوب القطن بألف وخمسمائة درهم فلوسا والذراع الواحد من ثياب الكتان الذى لم يقصر بضعة عشر درهما ، والبيضة الواحدة من بيض الدجاج بنصف درهم فلوسا ، والرطل الواحد من الكتان الذى (لم[14]) يمشق بعشرين درهما فلوسا .

وبلغ بالاسكندرية وتروجه كل قدح واحد من القمح الى اربعين درهما فلوسا ، ومن الشعير ثلاثين درهما ، والرطل من الخبز عشرة دراهم ، والرطل من لحم الضأن

(١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٩ ب ـ ٤٠ ا) .

(١٤) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٤٠ ا) ، حيث ورد ان ثمن الرطل من هذا النوع من الكتان «بضعة عشر درهما فلوسا» وليس عشرين كما هنا .

ستين درهما فلوسا (والطائر المتوسط[١٥] من الدجاج ببضعة وخمسين درهما فلوسا) والبيضة الواحدة من بيض الدجاج بدرهمين فلوسا والأوقية من الزيت بأربعة دراهم فلوسا .

ويلغ كل قدح من بذر الرجلة بالقاهرة الى ستين درهما فلوسا وسبعين ، والرطل الواحد من الكمثرى الى بضعة وخمسين درهما والقنطار من الشيرخشك[١٦] الى ثلاثين الف درهم (فلوسا) والقنطار من الترنجبين[١٧] الى خمسة عشر الف درهم فلوسا ، والزهرة الواحدة من النيلوفر[١٨]

---

(١٥) أضيف ما بين الحاصرتين من م (١٤٠ ا) ، وهو فى ك ايضا (٤٧

(١٦) ترجم (dozy : Supp. Dict. Ar) هذا اللفظ الفارسى الأصل الى (Sorte de manne ، ومعناه نوع من المن ، وهو يشبه السكر في الحلاوة ، وينبت في ايران . ولعل المقصود به نوع من الأدوية او الترياقات المستعملة في تلك العصور .

(١٧) الترنجين لفظ فارسي الأصل ، وهو نقلا عن محيط المحيط ، «طل اكثر ما يسقط بخراسان وما وراء النهر ، واكثر وقوعه على الحاج (كذا) ويجمع كالمن ، واجوده الأبيض ، (وهو) فارسي ، معناه عسل رطب ، وهو في الخواص قريب من خيار شنبر» . وشرح (Dozy : Supp. Dict Ar.) ذلك اللفظ بالآتي ونصه : (genet j'Eespagne a fleurs jaunes, odorantes) اى رتم له زهرة اصفر ذو رائحة طيبة ، ومواطنه اسبانيا .

(١٨) النيلوفر لفظ اعجمي ـ ويقال النينوفر ايضا ـ نبات ذو رائحة طيبة ، وهو ينبت في المياه الراكدة ، له اصل كالجزر ، وساق املس يطول بحسب عمق الماء ، فاذا ساوى سطحه الماء اورق وازهر ، واذا بلغ يسقط عن راسه ثمر داخله بذر اسود (محيط المحيط) ويقابله في الانجليزية (Nenuphar) .

الى درهم فلوسا ، والخيارة الواحدة الى درهم (فلوسا [١٩]) ونصف . وابيع الفروج الواحد بسبعة وثلاثين درهما فلوسا وابيع فى تركة ماوطتان [٢٠] غسيلتان من قطن بألفى درهم ومائتى درهم واربعين (درهما[٢١] (فلوسا وبقية المبيعات بهذه النسبة فمن نظر الى اثمان المبيعات باعتبار (ص ١٢٥ أ) الفضة والذهب لا يجدها قد غلت [٧] الا شيئا يسيرا ، وأما باعتبار ما دهى الناس من كثرة الفلوس فأمر لا اشنع من ذكره ، ولا افظع من هوله فسدت به الأمور واختلت به الأحوال وآل امر الناس بسببه الى العدم والزوال ، واشرف من اجله الأقليم على الدمار والاضمحلال ، ولكن الله يفعل ما يشاء .

* * *

---

(١٩) اضيف ما بين الحاصرتين من ك فقط (٤٧ ب) .

(٢٠) الملوطة ـ والجمع ملاليط وملوطات ـ كلمة يونانية الأصل تسربت الى العربية عن طريق اللغة القبطية وهى حسبما ورد فى (Dozy : Dict. Vetments. pp. 412 - 413) ثوب واسع يلبس فوق غيره من الملابس (un ample Vetement de dessus) ، او ملبوس واسع الاكمام ، وكان من ملابس المماليك بمصر (le vetement de desons des Mamlouks Les manches tres-amples

(٢١) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٤٠ أ)

(٢٢) فى و «قلت» والرسم المثبت هنا من م (٤٠ ب)

فصل فيما يزيل عن العباد هــذا الداء ويقــوم لمرض الـــزمــان مقـــام الـــدواء

واذ قد تقدم من القول بيان الاسباب التى حصلت منها هذه المحن ، فبقى ان يتعرف من فتق الله ذهنه ، وازال غشاء بصره ، كيف العمل فى ازالة ما بالناس من هذه البليات ، لتعود احوالهم الى مثل ما كانت عليه من قبل ، فنقول : أعلم ارشدك الله الى صلاح نفسك ، والهمك مراشد ابناء جنسك ، ان النقود المعتبرة شرعا وعقلا وعادة انما هى الذهب والفضة فقط ، وما عداهما لا يصلح ان يكون نقدا وكذلك لا يستقيم امر الناس الا بحملهم على الأمر الطبيعى الشرعى فى ذلك ، وهو تعاملهم فى اثمان مبيعاتهم واعواض قيم اعمالهم بالفضة والذهب لا غير ، وذلك يسير على من يسره الله له ، وهو ان الفضة الخالصة ـ التى لم تضرب ولم تغش ـ سعر كل مائة درهم منها خمسة مثاقيل من الذهب ، وتحتاج بدار الضرب فى ثمن نحاس ومكس للسلطان وثمن حطب واجرة صناع ونحو ذلك ـ بحكم سعر هذا الوقت ـ الى ربع دينار فتصير بهذا العمل تزن مائة وخمسين درهما معاملة ، (عنها من الذهب كما مر انفا خمسة[1] مثاقيلوربع مثقال) فبحكم ذلك يكون صرف[2] كل مثقال من الذهب المختوم

(١) اضيف ما بين الحاصرتين من ك فقط (٤٨ ا) ، ويلاحظ ان صيغة م هنا (٤٠ ب) ينقصها عبارة «من الذهب» .

(٢) فى و «ضرب» والرسم المثبت هنا من م فقط (٤٠ ب) .

بأربعة وعشرين درهما من الفضة المعاملة ، والمثقال من الذهب الآن يؤخذ فيه عن صرفه من النحاس الأحمر المضروب قطعا المسمى فلوسا ثلاثة وعشرون رطلا وثلث رطل ، حسابها بزعمهم مائة واربعون درهما فلوسا، وهو صرف الدينار بالفلوس لعهدئذ .[٣]

فإذا وفق الله تعالى من اليه امر الرعية ان يأخذ (ذلك القدر) فى ضرب الفضة المعاملة ، فانه يؤول[٤] امر الناس ان شاء الله تعالى الى زوال هذا الفساد ، وعودهم الى رجوع اسعار المبيعات وقيم الأعمال على ما كانت عليه قبل هذه المحن ، فإنه تبين كما ذكر ان المثقال من الذهب يصرف (ص ٢٥ ب) بأربعة وعشرين درهما من الفضة المعاملة ، ويؤخذ بالاربعة والعشرين درهما (من) الفضة ثلاثة وعشرون رطلا وثلث رطل من الفلوس التى تعد فى كل درهم من الفضة المعاملة منها نحو مائة واربعين فلسا ، تصرف فى محقرات المبيعات ونفقات البيوت ، فيعظم النفع بها ، وتنحط الاسعار ، وعما قليل لا تكاد توجد لضرب الناس لها اوانى ، وفى ذلك من صلاح[٥] الأمور واتساع الأحوال ، ووفور النعم وزيادة الرُّفة ، مالا حدّ له والله يعلم وانتم لا تعلمون .

* * *

---

(٣) فى و (لعهدته» او «لعمدته» والرسم المثبت هنا من م فقط (٤١ ا) .

(٤) فى و «لايول» والرسم المثبت هنا من م فقط (٤١ ا) .

(٥) فى «مصالح» والرسم المثبت هنا من م فقط (١٤١) .

فصل في بيان محاسن هذا التدبير العائد نفعه على الجمّ الغفير

اعلم جمّلك الله بالمناقب ، وصانك من شين المعايب ، ان من ملكته العوائد ، واسترقته المألوفات ، وقيدته رعونات نفسه حتى وقف على ما عهد ، ولم يتراء الى معرفة ما غاب عنه ، ولا تصور سوى ما أحس ، فإنه يقول : «لا فائدة في اتعاب فكرك واطالة كدّك وتضريب راي نفسك وتخطيك فعل غيرك ، والحال بعد طول العناء افضى الى كون الذهب والفلوس على مثل ما كانا عليه سواء ، من غير تغيير شيء من حالها بغير زيادة [1] في سعرهما ولا نقصان منه البته» . فنقول ، صدق الله العظيم (حيث) قال : هل يستوي الذين يعلمون والذين لا

---

(١) في و «بزيادة» والرسم المثبت هنا من م (٤١ ب) .

يعلمون ، فانه لا شك (أن) فيما ذكرنا فائدتين جليلتين : احداهما رجوع احوال العامة الى مثل ما كانت عليه من قبل هذه المحن في امور الاسعار واحوال المبيعات ، والفائدة الأخرى بقاء ما بأيدى الناس من الذهب والفلوس - اللذين هما النقد الرائج الآن - على ما هما عليه من غير زيادة ولا نقص ، مع رد الأحوال والرّفه والرخص الى ما كانت عليه اولا قبل هذه المحن .

ولعمرى لا يجهل قدر هاتين [٢] الفائدتين الجليلتين ، ويجحد [٣] حق هاتين النعمتين ، العظيمتين من له اقل حظ من تمييز ، وأنزر نزر من شعور ، الا من قصد ان يخون [٤] عهد الله وامانته فيما استرعاه من امور عباده ، بإظهار الفساد واهلاك العباد والله لا يهدى كيد الخائنين ، فاقول وبالله استعين فهو المعين :

وما فاتنى نصركم باللسا
ن اذا هو قد فاتنى باليد

اعلم وفقك الله الى (ص ٢٦ أ) الاصغاء الى الحق ، وألهمك نصيحة الخلق ، انه قد تبين بما تقدم ان الحال في فساد الأمور انما هو سوء التدبير لاغلاء الاسعار . فلو وفق الله من اسند اليه امر عباده حتى رد المعاملات الى ما كانت عليه قبل من المعاملة بالذهب خاصة ، ورد قيم

---

(٢) فى جميع النسخ «هذين» .
(٣) فى و «يجهل» والرسم المثبت هنا من م فقط (٤١ ب) .
(٤) فى و «يكون» والرسم المثبت هنا من فقط (٤١ ب)

السلع وعوض الاعمال كلها الى الدينار - او الى ما حدث بعد ذلك من المعاملة بالفضة المضروبة ، (ورد قيم الاعمال[٥] واثمان المبيعات الى الدرهم) ، لكان فى ذلك غياث الأمة وصلاح الأمور ، وتدارك هذا الفساد المؤذن بالدمار .

وبيان ذلك ان النقد اذا عاد الى ما كان عليه اولا ، وصار من يأتيه[٦] مال من خراج ارض او اجرة عقار ، او معلوم سلطان او من وقْف او قيمة عمل ، فإنما يتناول ذلك ذهبا او فضة بحسب ما يراه من يلى من أمور العامة ، فيصرف ذلك فيما عساه يحتاج اليه من مأكول (ومشروب) او ملبوس أو غيره . فعلى ما نزل بنا الآن من اختلاف الأحوال ، اذا عمل ذلك لا يجد من صار اليه شىء من النقدين على ما تقرر غبنا[٧] البتة ، لأن الاسعار حينئذ اذا نسبت الى الدرهم او الدينار لا يكاد يوجد فيها تفاوت عما كنا نعهد قبل هذه المحن ألبتة ، الا اشياء معدودة سبب غلائها احد امرين : الأول فساد نظر من اسند اليه النظر فى ذلك ، وجهله بسياسة الأمور ، وهو الاكثر فى الغالب ، والآخر الجائحة[٨] التى أصابت ذلك الشىء

---

(٥) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٤١ ب) .

(٦) فى و «وصار» من ياتية من مال او خراج أرض ..» والصيغة المثبتة هنا من م (٤١ ب) .

(٧) فى و «غيره» ، وفى م (٤١ ب) «غبن» .

(٨) فى و «الحاجة» والرسم المثبت هنا من م (٤٢ أ) .

حتى قل ، كما حصل فى لحوم الابقار بالموت الذريع الذى نزل بها فى سنة ثمان وثمانمائة[٩] ، وما حصل فى السكر من قلة زراعة قصبة واعتصاره فى سنتى سبع وثمان (وثمانمائة) ، وهذا يسير بالنسبة الى الأول . ومع ذلك فلو وجد من اوتى توفيقا والهم راشدا ، لكان الحال غير ما عليه الآن بخلاف الحال فى هذه المحن ، فأن المال الواصل الى كل احد من خراج أو غيره ، إنما هو فلوس منسوبة الى الأرطال كما تقدم ، والذهب والفضة وسائر المبيعات كلها من مأكول وملبوس او غيره نعم ، وخراج الأرضين إنما ينسب الى الفلوس فيقال كل دينار بكذا وكذا درهما من الفلوس ، والفضة كل درهم منها بكذا وكذا درهما (ص ٢٦ ب) من الفلوس ، والثياب والسلع كلها ، والخراج فى الأقليم كله ، كل كذا من كذا بكذا وكذا درهما من الفلوس . وبالضرورة يدرى كل ذى حس ، وإن بلغ فى الجهل الغاية من الغباوة أن المال إنما يؤخذ غالبا عن خراج الاراضى ، أو اثمان المبيعات او قيم الأعمال ، او من وجوه البر والصلات ، وأنه لابد وأن يصرف فى الأمور الحاجية وسائر الأغراض البشرية ، إما على وجه اقتصاد[١٠] ، أو فى سبيل السرف والتبذير . فإذا صار الى احد مبلغ ما من هذه الفلوس ، وانفقه فى سبيل من سبل اغراضه ، فإنه يجد من الغبن مالا غاية وراءه .

(٩) هنا دليل مادى آخر للبرهان على ان هذا الكتاب كتب فى سنة ٨٠٨ .

(١٠) فى و «الافساد» والرسم المثبت هنا من م (٤٢ أ) .

وبيان ذلك ان السلطان اذا وصل الى ديوانه ستون الف درهم من الفلوس ، فإنما يقبض منها متولى ذلك الديوان مائة قنطار من الفلوس ، أو ذهبا بحسابه ، فإن كان مثلا انما وردت الى ديوان الوزارة ، فإن الوزير لما يحتاج اليه من اللحوم السلطانية يشترى بهذه الستين الف درهم ، التى وزنها مائة قنطار من الفلوس وعنها من الذهب (بحسابه[11]) ما زنته من اللحم ستة وستون قنطارا وثلث قنطار ، حسابا عن كل قنطار سبعمائة درهم ، وقبل هذه المحن كان يشترى بالستين ألف درهم الف قنطار وخمسمائة قنطار من اللحم حسابا عن كل قنطار اربعين درهما ، وفرق عظيم وغبن فاحش ما بين الأول والثانى . واعتبر ذلك فى سائر الأموال السلطانية ووجوه مصارفها ، وتنزل الى اموال الأمراء ، ثم الى من دونهم من رؤساء الدولة ، كالوزراء والقضاة واعيان الكتاب ومياسير التجار وغيرهم فانك تجد مثلا الواحد من اهل الطبقة الوسطى اذا كان معلومه فى الشهر ثلاثمائة درهم حسابا عن كل يوم عشرة دراهم فانه كان قبل هذه المحن اذا اراد النفقة على[12] عياله يشترى لهم من هذه العشرة دراهم (الفضة) مثلا ثلاثة ارطال لحم من لحوم الضأن بدرهمين ، ولتوابلها مثلا درهمين ، ويقضى

---

(١١) بياض فى و ، وكذلك م (٤٢ ب) .
(١٢) فى و «الى» والرسم المثبت من م (٤٢ ب)

غداء ولده واهله ومن عساه يخدمه بأربعة دراهم . واليوم ، انما تصير اليه العشرة فلوسا زنتها عشرون اوقية ، فاذا أراد ان (ص ٢٧ أ) يشترى ثلاثة أرطال لحم فإنما يأخذها بسبعة وعشرين درهما فلوسا ، ويصرف فى توابلها (و) ما يصلح شأنها على الحالة الوسطى عشرة دراهم ، فلا يتأتى له غداء ولده وعيالاته الا بسبعة وثلاثين درهما فلوسا ، وأنى يستطيع من متحصله عشرة ان ينفق سبعة وثلاثين فى غداء واحد ، سوى ما يحتاج اليه من زيت وماء واجرة مسكن ومئونة دابة وكسوة وغير ذلك ، (مما يطول [١٣] سرده ويكفى فيه تساوى العالم من الحاضرين بمعرفته) . فهذا هو سبب زوال النعم التى كانت بمصر ، وتلاشى الأحوال بها ، وذهاب الرفه ، وظهور الحاجة والمسكنة على الجمهور ، ولو شاء ربك ما فعلوه .

فلو وفق الله تعالى من اسند اليه امور العباد الى رد النقود على ما كانت عليه اولا ، لكان صاحب هذه العشرة دراهم اذا قبضها فضة رآها على حكم اسعار وقتنا هذا تكفيه وتفضل عنه ، فإن الغداء الذى قلنا ان قيمته الآن سبعة وثلاثون درهما من الفلوس يدفع فيه الآن ستة دراهم وسدس درهم من الفضة المعاملة حسابا عن كل درهم من الفضة خمسة دراهم من الفلوس التى زنتها ،

---

(١٣) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٤٢ ب)

عشرة أواق ، فإذن ليس بالناس غلاء ، إنما نزل بهم سوء التدبير من الحكام ، ليذهب الله غناء الخلق ويبتليهم بالقلة والذلة ، جزاء بما كسبت ايديهم وليذيقهم بعض الذى عملوا ولعلهم يرجعون .

وهذان المثالان فيهما كفاية لمن ازال الله الطمع[١٤] عن قلبه ، وهداه الى اغاثة العباد وعمارة البلاد ولله الأمر من قبل ومن بعد .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : تيسر لى ترتيب هذه المقالة وتهذيبها فى ليلة واحدة من ليالى المحرم سنة ثمان وثمانمائة ، والله يهدى من يشاء ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على من لا نبى بعده .

ووافق الفراغ من تسويدها فى اليوم التاسع عشر من شعبان المكرّم سنة ١١٠١ (هـ) على يد أفقر العباد محمد الشهير بالقطرى ، امام جامع الوزير وخطيبه ، ببندر جدة المحروس .

---

(١٤) فى و «الطبع» والرسم المثبت هنا من م (٤٣ أ) .

كشاف أبجدى عام

٥٩

فهرس

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى (١٢ عددا) فى جمهورية مصر العربية واحد وعشرون جنيها وفى بلاد اتحادى البريد العربى والافريقى والباكستان سبعة عشر دولارا أو ما يعادلها بالبريد الجوى وفى سائر أنحاء العالم خمسة وعشرون دولارا بالبريد الجوى .

والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال فى ج . م . ع نقدا أو بحوالة بريدية غير حكومية ، وفى الخارج بشيك مصرفى لأمر مؤسسة دار الهلال ، وتضاف رسوم البريد المسجل على الاسعار الموضحة عالية عند الطلب

● وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

الكويت : السيد / عبدالعال بسيوني زغلول ، الصفاة - ص . ب رقم ٢١٨٣٣
للحصول على نسخ من كتاب الهلال اتصل بالتلكس : 92703 Hilal.V.N

رقم الايداع : ٣٣١٥/ ١٩٩٠

هذا الكتاب

كتاب « إغاثة الأمة بكشف الغمة » من أهم كتب المقريزى رغم صغر حجمه ، والمقريزى أحد أهم المؤرخين المصريين منذ العصور الوسطى وحتى اليوم ..

وقد كتب المقريزى هذا الكتاب بعد المجاعة التى وقعت سنة ٧٩٦ هـ ، وربما أثر عليه وفاة ابنته الوحيدة سنة ٨٠٦ هـ ، بالطاعون الذى أعقب تلك المجاعة .

ويتناول المقريزى فى هذا الكتاب تاريخ المجاعات التى نزلت بمصر منذ أقدم العصور وحتى سنة ٨٠٨ هـ ، سنة تأليف هذا الكتاب .

ويحتوى الكتاب على رؤية اجتماعية واقتصادية ثاقبة تبحث عند تدوينه لأخبار المجاعات أسبابها ويقترح علاجها وليس ذلك غريبا فقد كان المقريزى معاصراً للعلامة ابن خلدون وليس غريبا تقسيمه للمجتمع المصرى الى طبقات ودراسة دور كل منها .